المدرسة الوطنية العليا للعلوم السّياسية

التخصّص: دراســات دوليــة

القــوة النــاعمــة فــي العلاقــات الجزائـريـــــة الصينيـــــة

رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية

إعداد الطالب: **إشراف الأستاذ:**

إيديــر غنيـات **د. حكيم غريب**

ـــــــــــــ لجنــة المناقشــة ـــــــــــــ

الأستــاذ	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د. محمـــد خنـــوش	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 03	رئيسا
د. حكيـــم غريـــــب	أستاذ محاضر – أ-	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفا ومقررا
أ.د. عمـــارة نـــاجـــي	أستاذ التعليم العالي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا
د. تسعديت مسيح الدين	أستاذ محاضر – أ-	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا
د. علـــــي لـــواري	أستاذ محاضر – أ-	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا
د. سليـــم شيخـــاوي	أستاذ محاضر – أ-	جامعة الجزائر 03	عضوا

السنــة الجامعيــة: 2018 – 2019

الحمد لله رب العالمين الذي وفقني لإنجاز هذا العمل، فأحمده حمدا سبحانه يليق بجلال نوره وعظيم سلطانه،

وما توفيقي إلا بالله القدير.

أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان لأستاذي الكريم

الدكتور غريب حكيم المشرف والمؤطر لهذا العمل المتواضع على توجيهاته ومتابعته طوال مراحل إعداد هذه الدراسة.

كما أتوجه بالشكر لكل من ساعدني في إعداد هذه الرسالة.

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى والديّ الكريمين البارين، أنار الله وجهيهما

إلى زوجتي الفاضلة وأبنائي فلذات أكبادي.

قائمـــة المحتويـات	رقم الصفحة
الشكـــــر	03
قائمة المحتويات	05
قائمة الخرائط والأشكال	07
الملخصات	08
خطة البحث	10
مقدمـــــــة	14
الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي	30
المبحث الأول: تحليل مفهوم القوة الناعمة	31
المطلب الأول: الواقعية الجديدة	33
المطلب الثاني: المصالح الوطنية	35
المطلب الثالث: تعريف القوة (الواقعية والواقعية الجديدة)	36
المبحث الثاني: القوة الناعمة نظرية جوزيف ناي	44
المطلب الأول: القيم السياسية	50
المطلب الثاني: النقد في منظور ناي للقوة الناعمة	52
المطلب الثالث: القوة الصاعدة كمظهر من مظاهر علاقات القوة	55
خلاصة الفصل	60
الفصل الثاني: التقارب بين الصين والجزائر	62
المبحث الأول: نبذة تاريخية عن الصين	63
المطلب الأول: حروب الأفيون	65
المطلب الثاني: ماو تسي تونغ والصين الثورية	68
المطلب الثالث: دينغ تشياو بينغ و"الإصلاح والإنفتاح" في الصين	74
المبحث الثاني: نبذة تاريخية عن الجزائر	81
المطلب الأول: حرب التحرير الوطنية	82
المطلب الثاني: دور الجزائر في بناء السلام في أفريقيا والعالم	87
المطلب الثالث: مؤتمر باندونغ ودعم حركات التحرر	90

المطلب الرابع: طبيعة العلاقات الديبلوماسية بين الجزائر والصين	93
خلاصة الفصل	105
الفصل الثالث: المساعدات الصينية الخارجية لأفريقيا	107
المبحث الأول: مناقشات حول القوة الناعمة في الصين	109
المطلب الأول: اهتمام الصين بالقوة الناعمة	109
المطلب الثاني: المساعدات التنموية الصينية	114
المطلب الثالث: طبيعة المساعدات التنموية	116
المبحث الثاني: الهيكل المؤسساتي للمساعدات الصينية	119
المطلب الأول: مشاريع تطوير البنية التحتية	122
المطلب الثاني: استثمار الصين في أفريقيا: الاستثمار الأجنبي المباشر	127
المطلب الثالث: الحاجة للنفط والمواد الخام	131
خلاصة الفصل	142
الفصل الرابع: الشراكة الاستراتيجية الجزائرية الصينية الشاملة	145
المبحث الأول: أدوات القوة الناعمة	146
المطلب الأول: أبرز الاتفاقيات في المجال الاقتصادي، العلمي والتقني	147
المطلب الثاني: التعاون الجزائري الصيني	150
المطلب الثالث: منتدى التعاون الصيني–الأفريقي	158
المبحث الثاني: الصعود السلمي والتنمية	164
المطلب الأول: استراتيجية الصين الكبرى	167
المطلب الثاني: التجربة الجزائرية ومسار التنمية	180
المطلب الثالث: التجارة بين الصين والجزائر	193
المطلب الرابع: اتفاقية الشراكة الاستراتيجية الجزائرية الصينية الشاملة	199
خلاصة الفصل	208
الخاتمة	210
قائمة المراجع	220

قائمة الأشكال والخرائط

قائمة الأشكال

الرقم	رقم الشكل	عنوان الشكل	ص
01	الشكل رقم 01	طابع بريدي في الذكرى 50 لإقامة الفرقة الطبية الأولى الصينية في الجزائر وأفريقيا	97
02	الشكل رقم 02	طابع بريدي للذكرى 45 لإقامة العلاقات الديبلوماسية الجزائرية الصينية	98
03	الشكل رقم 03	المساعدة الانمائية الرسمية لأفريقيا	116
04	الشكل رقم 04	زيادة المشاريع الصينية في أفريقيا سنوات (1998م-2008م)	118
05	الشكل رقم 05	إنتاج البترول في الجزائر (1965م-2012م)	189
06	الشكل رقم 06	التجارة بين الجزائر والصين	194

قائمة الخرائط

الرقم	رقم الخريطة	عنوان الخريطة	ص
01	خريطة رقم 01	الصين في أفريقيا	131
02	خريطة رقم 02	الشركاء العشر الأوائل للصين في إفريقيا (1997م إلى 2008م)	154
03	خريطة رقم 03	حجم التبادل التجاري بين الصين وإفريقيا (2006/1995م)	162
04	خريطة رقم 04	الصين: المجموعات العرقية – اللغوية	170
05	خريطة رقم 05	بوصةISOHET والكثافة السكانية في الصين	171
06	خريطة رقم 06	الدخل حسب المقاطعة في الصين	173
07	خريطة رقم 07	التضاريس للمناطق المحيطة بالصين	175
08	خريطة رقم 08	البحار قبالة الساحل الشرقي للصين	177
09	خريطة رقم 09	الجزائر	182
10	خريطة رقم 10	اهتمام المجموعات الاقتصادية الكبرى بالجزائر	186

ملخص

تهتم هذه الدراسة بشرح وتفسير تطبيقات القوة الناعمة في علاقات الصين مع الجزائر التي تعد نموذجا منفردا في الوطن العربي و أفريقيا. تحاول الأطروحة استكشاف ومتابعة دور الصين من منظور "جوزيف ناي" حسب القوة الناعمة والواقعية بشكل عام، وكيفية بناء الجزائر لـ"مسار القوة الناعمة التشاركية" في تعاملها مع الصين.

إن سياسة الصين الخارجية تدعمها أيديولوجية القومية، وتستند على الحاجة إلى حماية مصالحها الوطنية، من خلال توسيع العلاقات التجارية والديبلوماسية.

ولهذا السبب، توسعت الصين في الاهتمام الاقتصادي بأفريقيا عن طريق التبادل التنمية والاستثمار والتعاون الاقتصادي والتجارة، وقد أدى هذا إلى نمو الروابط "اللينة" بين الصين و الجزائر، من خلال توفير المساعدات والتعاون الديبلوماسي.

من خلال استخدام "القوة الناعمة" كوسيلة للترويج لمفهوم الصعود السلمي للصين، تيقنت الإدارة الصينية أن الجزائر تتمتع بمؤهلات تجعل منها قوة صاعدة في أفريقيا، كما أنها تراهن على مساهمة الشراكة الاستراتيجية الشاملة مع الجزائر في تحقيق الهدف الصيني المتمثل في بناء عالم متناغم.

الكلمات المفتاحية: الصين والجزائر، القوة الناعمة، أفريقيا، القوة الصاعدة.

Résumé

Cette étude a pour objectif d'expliquer et d'interpréter les applications du soft power dans les relations de la Chine avec l'Algérie, qui constitue un modèle unique dans le monde arabe et en Afrique. La thèse tente d'explorer et de suivre le rôle de la Chine du point de vue de Joseph Nye, selon le soft power et le réalisme en général, et comment l'Algérie a réussi à gérer la stratégie chinoise en développant une voie de soft power participative.

La politique étrangère de la Chine est soutenue par l'idéologie du nationalisme et notamment sur la nécessité de protéger l'intérêt national par le développement des relations commerciales et diplomatiques.

Pour cette raison, la Chine a accru son intérêt économique en Afrique par des échanges de développement, des investissements, une coopération économique et des échanges commerciaux. Cela a conduit à la multiplication des liens "tendres" entre la Chine et l'Algérie, grâce à la fourniture de l'aide et à la coopération diplomatique.

Utilisant le "soft power" comme moyen de promouvoir le concept de montée pacifique de la Chine, le gouvernement chinois a confirmé que l'Algérie avait les qualifications nécessaires pour en faire une puissance montante en Afrique et misait sur la contribution du partenariat stratégique global avec l'Algérie pour atteindre l'objectif chinois de construire un monde harmonieux.

Mots-clés: Chine et Algérie, soft power, Afrique, puissance montante.

Abstract

This study aims to explain and interpret soft power applications in China's relations with Algeria, which is a unique model in the Arab world and in Africa. The thesis attempts to explore and follow the role of China from the point of view of Joseph Nye, according to soft power and realism in general, and how Algeria managed to manage the Chinese strategy by developing a path of soft participative power.

China's foreign policy is supported by the ideology of nationalism and especially the need to protect the national interest through the development of trade and diplomatic relations.

For this reason, China has increased its economic interest in Africa through development exchanges, investment, economic cooperation and trade. This has led to the multiplication of "soft" ties between China and Algeria, through the provision of aid and diplomatic cooperation.

Using "soft power" as a means of promoting China's concept of peaceful rise, the Chinese government confirmed that Algeria had the necessary qualifications to make it a rising power in Africa and was banking on the contribution of the global strategic partnership with China. Algeria to achieve the Chinese goal of building a harmonious world.

Keywords: China and Algeria, soft power, Africa, rising power.

خطـــة البحث

مقدمـــة

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي

المبحث الأول: تحليل مفهوم القوة الناعمة

المطلب الأول: الواقعية الجديدة

المطلب الثاني: المصالح الوطنية

المطلب الثالث: تعريف القوة (الواقعية والواقعية الجديدة)

المبحث الثاني: القوة الناعمة نظرية جوزيف ناي

المطلب الأول: القيم السياسية

المطلب الثاني: النقد في منظور ناي للقوة الناعمة

المطلب الثالث: القوة الصاعدة كمظهر من مظاهر علاقات القوة

خلاصة الفصل

الفصل الثاني: التقارب بين الصيـن والجزائـــر

المبحث الأول: نبذة تاريخية عن الصين

المطلب الأول: حروب الأفيون

المطلب الثاني: ماو تسي تونغ والصين الثورية

المطلب الثالث: دينغ تشياو بينغ و"الإصلاح والإنفتاح" في الصين

خطـــة البحث

المبحث الثاني: نبذة تاريخية عن الجزائر

المطلب الأول: حرب التحرير الوطنية

المطلب الثاني: دور الجزائر في بناء السلام في أفريقيا والعالم

المطلب الثالث: مؤتمر باندونغ ودعم حركات التحرر

المطلب الرابع: طبيعة العلاقات الديبلوماسية بين الجزائر والصين

خلاصة الفصل

الفصل الثالث: المساعدات الصينية الخارجية لأفريقيا

المبحث الأول: مناقشات حول القوة الناعمة في الصين

المطلب الأول: اهتمام الصين بالقوة الناعمة

المطلب الثاني: المساعدات التنموية الصينية

المطلب الثالث: طبيعة المساعدات التنموية

المبحث الثاني: الهيكل المؤسساتي للمساعدات الصينية

المطلب الأول: مشاريع تطوير البنية التحتية

المطلب الثاني: استثمار الصين في أفريقيا: الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الثالث: الحاجة للنفط والمواد الخام

7.4 خلاصة الفصل

خطـــة البحث

الفصل الرابع: الشراكة الاستراتيجية الجزائرية الصينية الشاملة

المبحث الأول: أدوات القوة الناعمة

المطلب الأول: أبرز الاتفاقيات في المجال الاقتصادي، العلمي والتقني

المطلب الثاني: التعاون الجزائري الصيني

المطلب الثالث: منتدى التعاون الصيني–الأفريقي

المبحث الثاني: الصعود السلمي والتنمية

المطلب الأول: استراتيجية الصين الكبرى

المطلب الثاني: التجربة الجزائرية ومسار التنمية

المطلب الثالث: التجارة بين الصين والجزائر

المطلب الرابع: اتفاقية الشراكة الاستراتيجية الجزائرية الصينية الشاملة

خلاصة الفصل

الخاتمة

المراجع

تمهيـــد

مع ارتفاع مكانة الصين في الساحة الدولية، أصبحت قوتها الناعمة موضوعًا للتدقيق العلمي في السنوات الأخيرة. لقد تحركت الصين بسرعة وبذلت جهودا ذاتية الوعي لتعبئة مواردها من القوة الناعمة لتعزيز اهتمامها وزرع نفوذها كقوة صاعدة. ومن أجل تخفيف التوترات والمخاوف المتزايدة بشأن صعود الصين، انتهجت السياسة الخارجية الصينية مبدأ القوة الناعمة، لأنها تتوافق مع الضرورات الثقافية والسياسية الصينية.

ازدادت أهمية جمهورية الصين الشعبية في العالم بشكل واضح في العقود الأخيرة، حيث تعد الصين ثاني أكبر دولة اقتصاديا، إذ تتمتع باقتصاد مزدهر وبثروة متنامية، جعلتها تأتي فقط وراء الولايات المتحدة الأمريكية، ما سمح للاقتصاد الصيني من التوسع إلى الخارج وخلق فرص الاستثمار في مختلف دول العالم.

لقد أصبحت الصين تعتمد على القوة الناعمة كمكون أساسي لقوتها الوطنية الشاملة، والتي تشمل القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية، فهي تنطلق من عملية بناء القوة الناعمة باعتبارها وسيلة للنهوض بجدول الأعمال المحلي والدولي للصين، ولحماية بكين من الانتقادات، ولتعزيز مكانتها الدولية.

ولقد أدى النمو الاقتصادي الصيني والازدهار المتصاعد في الداخل إلى زيادة الطلب على موارد العالم، فضلا عن الحاجة إلى تطوير علاقات ثنائية أقوى مع الدول المختلفة. من بين أقوى و أوضح هذه الأمثلة علاقات الصين مع الجزائر بالتحديد والدول الأفريقية عموما.

ركزت الأعمال الأكاديمية الصينية في بادئ الأمر على إدخال وتقييم مفاهيم القوة الناعمة، ولكنها في وقت لاحق تناولت المناقشة خطوة إلى الأمام لتطوير أفكار "ناي" من خلال تكييف مفهومه بما يتناسب مع احتياجات الصين.

وسوف يُبين في هذه الدراسة أن توسع الصين واختراقها في القارة الأفريقية يتم أساسا من خلال استخدام "القوة الناعمة". لقد أصبح واضحا في وقت لاحق من الدراسة أن القوة الناعمة تنطوي على استخدام الإقناع والجذب بدلا من الإكراه.

بالنظر إلى ذلك، تركز هذه الدراسة على خصوصية العلاقات الجزائرية الصينية، حيث أدى التقارب التاريخي والسياسي إلى تحقيق شراكة استراتيجية شاملة بين البلدين، وتتميز الجزائر بأنها استطاعت أن تضع الإطار العام للتعامل مع الصين وفق متطلبات القوة الناعمة، حيث تمكنت منذ البداية في توفير الأدوات اللازمة التي مكنتها من الاستفادة من المبادرة الصينية، ما يجعلها منفردة وذات أفضلية بين البلدان الأفريقية والعربية في نموذج التعاون جنوب–جنوب.

ستكون بعض الأسئلة الرئيسية التي تستند إليها الأطروحة: هل استخدام الصين للقوة الناعمة يحقق نجاحا في الجزائر؟ إذا كان الأمر كذلك، كيف وما هي أدوات القوة الناعمة التي تستخدمها الصين في علاقاتها الثنائية؟ كيف يتم استخدام القوة الناعمة من طرف الصين والجزائر في علاقاتهما السياسية والاقتصادية؟

مبررات اختيار الموضوع

لقد كانت الصين أنجح بلد نام في العصر الحديث للعولمة، حيث اعتبرت الصين واحدة من أفقر البلدان في بداية إصلاحاتها الاقتصادية بعد عام 1978م. ومنذ ذلك الحين، توسع اقتصادها بمعدل متوسط سنوي ثابت يبلغ ثمانية في المائة

من الناتج المحلي الإجمالي، مما أدى إلى تحسن كبير في مستويات معيشة المواطنين الصينيين العاديين.

من المفيد في البحث رصد تغير نهج الصين تجاه أفريقيا والعالم، بشكل كبير منذ نهاية الحرب الباردة، ويجادل مؤلفون مثل (DAVID SHAMBAUGH) "ديفيد شامباو" أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ومدير ومؤسس برنامج السياسات الحكومية الصينية بجامعة جورج واشنطن، في مؤلفه المعنون بـ "الصين تتجه كونيا، القوة غير المكتملة" (CHINA GOES GLOBAL THE PARTIAL POWER)، الذي حاول الإجابة على تساؤل تناول التحولات القوى الكونية وطبيعة القوى الصاعدة فيه: هل تشكل الصين قوة عظمى في القريب العاجل بما يمكنها من إزاحة الولايات المتحدة الأميركية المتربعة على عرش قيادة العالم منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الآن؟ وهو تساؤل يتناغم مع العديد من الدراسات والمقالات التي تتناول وضعية الولايات المتحدة الراهنة، وما إذا كان زمن هيمنتها وقيادتها للعالم قد انقضى. أنه بعد نهاية الحرب الباردة ومنذ منتصف التسعينيات، أدى ظهور الصين كقوة سياسية كبيرة في أفريقيا إلى تحوّل في توجه العلاقات الدولية التقليدي للقارة[1].

منذ ذلك الحين، لفت انخراط الصين مع أفريقيا اهتمام المجتمع العلمي، ويتناقش المراقبون حول طبيعة ونطاق الدوافع الصينية في المنطقة. وفي تقريره المنشور بشبكة النبأ المعلوماتية، ذكر الكاتب "عبد الأمير رويح"، " ما يهم بكين في الحقيقة هو الحصول على الموارد النفطية والمعدنية التي تملكها بعض الدول الأفريقية، كنيجيريا والجزائر والكونغو إلخ... والدليل أن 90 بالمائة من صادرات الدول الأفريقية تجاه الصين تخص فقط النفط والمعادن والغاز، ما جعل الميزان التجاري

[1] David Shambaugh, China Goes Global: The Partial Power, 2013. Oxford University Press, pp, 119-122.

يميل أكثر للصين على حساب هذه الدول التي تبقى اقتصاداتها متذبذبة بسبب تذبذب أسعار النفط على المستوى العالمي.

من ناحيتها، تحاول الصين تبرئة نفسها من الانتقادات التي تطالها بالقول إنها لا تسعى إلى نسف الموارد الطبيعية بقدر ما تريد مساعدة القارة السمراء للنهوض باقتصادها. ففي 2013 مثلا، بادر الرئيس شي جينبينغ بخطة جديدة تدعى طريق الحرير، والمتمثلة في جملة من الاستثمارات الصناعية والزراعية والخدماتية، إضافة إلى بناء طرق وجسور ومبان إلخ... وحسب وزارة التجارية الصينية، تستثمر بكين سنويا منذ 2015 ما يقارب 15 مليار دولار في الدول الأفريقية. ووراء هذه الاستثمارات في الحقيقة هدف واحد، وهو تأمين مشترياتها في مجال الموارد الطبيعية، فيما شرعت حتى في بناء مصانع تابعة لها على الأراضي الأفريقية (مثل أثيوبيا) بهدف غزو الأسواق الأوروبية والأفريقية المجاورة بمنتجاتها والاستفادة من اليد العاملة الأفريقية الرخيصة جدا"[1].

بدأ انخراط الصين مع أفريقيا في عام 1949م بعد انتصار حزب "ماو" الشيوعي على الوطنيين الصينيين، و خلال الفترة الممتدة من أواخر الخمسينيات وحتى استقلال الجزائر في عام 1962م، لعبت الصين دوراً هاماً في حركات التحرر في أفريقيا. تختص جهود التنمية الصينية إلى الداخل وفق منظور السياسات الإصلاحية التي أعلنها "دنغ شياو بينغ"، وترتكز في انتشارها و التموقع في الاقتصاد العالمي على تقوية الإقتصاد القومي وتعزيزه بالآليات الكثر مرونة، فخلال التسعينيات، زادت الصين من مساعداتها للحكومات الأفريقية على أساس من الاحترام المتبادل وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. توسعت التجارة بين الصين وأفريقيا بسرعة من حوالي 12 مليون دولار أمريكي في عام 1950م إلى أكثر من 10 مليارات دولار خلال

[1] https://annabaa.org/arabic/reports/16555, 24/02/2019.

الفترة 2000م–2007م. بحلول عام 2013م، أشارت مجلة "الإيكونوميست" إلى أن الصين أصبحت أكبر شريك تجاري لأفريقيا، وقد زادت التجارة بين البلدين إلى 166 مليار دولار.

يفرض عمق وتعقيد العلاقات الصينية الجزائرية دراسة وتحليلات أكثر ملائمة، ويأتي هذا الجانب كدافع رئيسي لهذه الدراسة التي تسعى إلى تحديد كيفية استخدام الصين للقوة – وبالتحديد "القوة الناعمة" (كما صاغها "جوزيف ناي " وآخرون) – في علاقات الصين مع الجزائر، خاصة وأن بيكين تنفذ استراتيجية شاملة لتعظيم مصالحها الذاتية وفي عملية تعزيز مركزها الدولي كقوة عالمية ناشئة أو صاعدة، وأيضا تحليل تعامل الجزائر بمنظور القوة الناعمة في علاقتها مع الصين في تحقيق أهدافها، حيث تبين الدراسة امكانية الجزائر في التعامل مع الصين من خلال تطبيق أطر القوة الناعمة بمقاربة تشاركية تجعلها ذات ميزة منفردة في العلاقات الثنائية، ويأهلها لتكون "قوة صاعدة في أفريقيا".

أدى هذا الاهتمام الصيني المتزايد في القارة الأفريقية والذي يقودنا إلى التركيز على دراسة العلاقات الجزائرية الصينية إلى تقييمات نقدية لطبيعة العلاقات الصينية الأفريقية، وما إذا كانت هذه مفيدة للطرفين وتستند إلى مبادئ متناغمة تهدف إلى إقامة نظام عالمي جديد متعدد الأطراف، أو، على العكس، هل تستند على الاستغلال الاقتصادي الذي يهدف إلى صعود الصين.

والمثير إلى الاهتمام هو نهج الصين لسياسة سد احتياجات التنمية الاقتصادية الصينية المتزايدة على الطاقة، حيث دخلت الشركة الصينية الوطنية للنفط والغاز الطبيعي والشركة الصينية الوطنية للصناعة الكيماوية الأسواق الجزائرية خلال عامي 2000م و2001م، الأمر الذي أرسى أساسا متينا للتعاون بين البلدين في مجال الطاقة، فالصين باعتبارها دولة تستورد النفط تحتاج إلى إنشاء احتياطي النفط

الاستراتيجي والاستثمار في بناء قاعدة توفير النفط خارج البلاد. في حين، تحتاج الجزائر إلى رفع قدرتها على إنتاج النفط وجذب الاستثمارات الأجنبية في هذا المجال. لذا، يمكن تحقيق التعاون بين البلدين وفق المصالح المشتركة وبمغزى استراتيجي للجانبين.

وإضافة إلى ذلك، يعتبر التعاون بين البلدين في مجال مقاولة المشروعات وخدمات العمالة دعما قويا للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الجزائر والصين، ويمكن تسجيل التعاون بين البلدين في مجال مقاولة المشروعات منذ سنة 1980م ويشمل مجالات متنوعة مثل بناء الطرق العامة والمباني والسكك الحديدية والاتصالات وغيرها، وانطلاقا من إدراك الصين بأهمية الجزائر التي تعدّ بلدا هاما وله ثقله في العالم العربي وأفريقيا وكذلك ارتياح الجزائر لما تبديه الصين من استعدادات للعمل وفق منظور محددات السياسة الخارجية الجزائرية واحترام النصوص التشريعية والتنظيمية للجزائر لاسيما في باب الاستثمارات والتجارة الخارجية، أسّس ذلك لأرضية منسجمة تتقاسم فيها الإرادتين الجزائرية والصينية الحصص الأوفر، فقد وقّع البلدين على عدة اتفاقيات في عدة مجالات من أبرزها، اتفاقيات لتطوير التعاون الاقتصادي بين البلدين في مجال التجارة والاستثمارات والتنمية وإعطاء دور أكبر للشركات الصينية في مشاريع التنمية الجزائرية خارج مجال الطاقة، اتفاقية للتعاون التقني والعلمي وتفعيل اتفاقيات سبق التوصل إليها في مجالات الصناعة والاتصالات والبحث العلمي، وأخرى شملت أيضا مجال الدفاع والتكنولوجيا.

تجدر الإشارة إلى أن أطروحتي هذه المقدمة لنيل الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية الموسومة بالقوة الناعمة في العلاقات الجزائرية الصينية، تأتي كثاني إنتاج علمي لي، سبقتها مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر

أكاديمي في الدراسات الديبلوماسية بعنوان: الديبلوماسية الاقتصادية في العلاقات الجزائرية الصينية. تمت مناقشتها عام 2015م.

أدبيـــات الدراســـة

تتّفق الدراسات السابقة من تقارير علمية وبحوث أكاديمية في موضوع الدراسة وتبرز كل من منطلقها جانبا يتم التركيز عليه وفق مقتضيات البحث وما يصبو له الباحث من خلال إشكاليته المطروحة، في حدود الاطلاع تبرز هذه الأطروحة على سابقاتها موضوع القوة الناعمة في العلاقات الجزائرية الصينية، وتسعى إلى إبراز دور الصين في أفريقيا في إطار السياسة الخارجية الصينية المنتهجة، بما في ذلك العلاقة مع الجزائر في إطار التعاون باعتبارها دولة أفريقية، مركّزة في الوقت ذاته على الأداء الديبلوماسي للجانبين، وأهميته في إحراز المكاسب وتحقيق الفرص المشتركة، وتبقى في حدود ما أمكن الوصول إليه في إعداد هذه الدراسة وعلى النحو المطروح، أنّ الأدبيات السابقة في نفس الموضوع قليلة ونجد ما يلي:

1- مذكرة لنيل الماجستير للطالب: قط سمير، الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا في فترة ما بعد الحرب الباردة: قطاع النفط أنموذجا، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2008/2007.

ركّزت هذه الدراسة على استعمال تقنيات الاستشراف وتحليل المعطيات لرصد أهم المتغيرات المحددة لحدود استراتيجية الصين في إفريقيا، انطلاقا من قطاع المحروقات.

وكإضافة، نحاول من خلال هذا البحث التطرق إلى أبعاد مهمة اخرى تندرج ضمن الاستراتيجية الصينية، على غرار البعد الاقتصادي بتفرعاته المتعددة.

2-مذكرة لنيل الماجستير للطالب: حكيمي توفيق، الحوار النيوواقعي النيولبرالي حول مضامين الصعود الصيني – دراسة الرؤى المتضاربة حول الدور الصيني المستقبلي في النظام الدولي-، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2008/2007.

ركّزت هذه الدراسة لرصد المحاورة الواقعية – اللبرالية في استشرافها لموقع الصين المستقبلي في النظام الدولي.

ننطلق من سؤال البحث في هذه الدراسة، في محاولة لإحاطة نظرية تسمح ببناء المفاهيم المقدمة، التي تفسر لتطبيقات القوة الناعمة كأحد المحددات للسياسة الخارجية الصينية.

3-مذكرة ماجستير للطالب: دندان عبد القادر، الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بين الاستمرار والتغير 1991-2006، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2008/2007.

ركّزت هذه الدراسة على دور الصين وتأثيره في الفضاء الإقليمي لجنوب آسيا.

إن سياسة الانتشار الصيني واقع مرصود، لأجل ذلك يتطرق البحث للوجود الصيني في القارة الأفريقية، ويحاول تقديم أطر العلاقات الثنائية الجزائرية الصينية.

4- مذكرة MBA Recherche،

L'étudiant, OUMOU NIOGHO Sanago, Chine Afrique: Evolution de la Coopération Sino-Malienne entre 1960 et 2008

جامعة Quebec، السنة 2010.

ركّزت هذه الدراسة على التطور الاقتصادي الصيني والإستراتيجية الصينية في إفريقيا وتعاملها الديبلوماسي مع الأفارقة من أجل التنمية.

تسمح لنا دراستنا المنجزة من عرض الديبلوماسية الصينية من منظور يسمح بالتعرف على أدوات تطبيق السياسة الخارجية الصينية الموجهة للقار الأفريقية، تحديدا في التعاون مع الجزائر.

5- مذكرة تخرج MASTER Recherche،

L'étudiant, Caubin Anthony, La Cooperation Economique Chinoise En Afrique De L'ouest: L'exemple De La Cote d'Ivoire

جامعة Toulouse، سنة 2010.

ركّزت هذه الدراسة على التوجه الصيني في أفريقيا واعتماد البعد الاقتصادي والمبادلات التجارية بين الصين وأفريقيا كآلية لبناء العلاقات الثنائية بين الطرفين الصيني والأفريقي.

في هذا المجال، نسعى إلى تحليل الاهتمام الصيني بالجزائر في نموذج منفرد عن البلدان العربية والأفريقية، والتعرف على الميزات التي تخص تحقيق أهداف القوة الصاعدة، من خلال التقارب التاريخي والسياسي للجزائر والصين.

وبشكل عام، تهدف هذه الدراسة، التي حاولت التركيز فيها على تحليل مفهوم القوة الناعمة، بالتعرض للمتغيرين السياسي والاقتصادي في العلاقات الجزائرية الصينية، والحضور الصيني بالقارة الأفريقية، أين استندت على أبرز الاتفاقيات الثنائية بين الطرفين كقياس للمستوى الديبلوماسي بين البلدين، ومن أجل أن تكون في صميم المحور الجزائري الصيني في الفترة الممتدة من عام 2013م إلى غاية عام 2015م،

ومحاولة إبراز هذا النموذج لما أسسّت له بروتوكولات التعاون المنبثقة بين الجانبين والمتضمنة آفاق سنة 2020م.

مشكلـــة البحـث

تتناول هذه الدراسة في ما يتعلق بالقوة الناعمة في العلاقات الجزائرية الصينية، طبيعة تطبيق أنساق مفهوم القوة الناعمة بمنظور "ناي" وتوظيفات الصين بما يلائم سياستها، في اعتماد القوة الناعمة في سياستها الخارجية، وفي صياغة المبادرات المتجهة للخارج، ولأفريقيا والجزائر على وجه التحديد، ومبررات الصين في الاهتمام بالدور الجزائري في نجاح برامجها المعتمدة، وكيفية تعامل الجزائر بمنظور القوة الناعمة في التعامل مع الصين، وبداية رسم سياسة القوة الصاعدة الجزائرية في أفريقيا، والسبيل لصياغة نشاط ديبلوماسي لتحقيق الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين الجزائر والصين، ومن خلال ما سبق نطرح سؤال البحث على الشكل التالي:

لماذا تنتهج الصين تطبيقات القوة الناعمة في الارتقاء بالعلاقات الجزائرية الصينية كنموذج منفرد في القارة الأفريقية؟

ويندرج ضمن سؤال البحث، أربعة تساؤلات فرعية:

- ما هو مفهوم القوة الناعمة؟
- ما هي طبيعة العلاقة الثنائية بين كل من الجزائر والصين؟
- ما هي أدوات القوة الناعمة التي تستخدمها الصين في أفريقيا؟
- كيف تجسد الشراكة الاستراتيجية الجزائرية الصينية؟

الفرضيـــات

من أجل الإجابة على سؤال البحث والتساؤلات الفرعية، أصيغ الفرضيات التالية:

- يرتبط مفهوم القوة الناعمة بالقيم السياسية ومظاهر علاقات القوة.
- ترتبط العلاقات الجزائرية الصينية بالمرجعية التاريخية للبلدين وبقضايا التنمية في أفريقيا.
- تشكل مساعدات الصين الخارجية لأفريقيا، أحد أهم وسائل القوة الناعمة.
- تتجسد الشراكة بين كل من الجزائر والصين في الاتفاقيات الثنائية المبرمة بينهما، والتي تهدف إلى تحقيق البرامج التنموية المتفق عليها.

أهداف الدراســـة

تأتي أهمية هذه الدراسة المتعلقة بموضوع القوة الناعمة في العلاقات الجزائرية الصينية، والتي تهدف إلى إبراز البعد العملي أي التعرض إلى أبرز الفرص التي توفرها تطبيقات القوة الناعمة، حيث تبنتها الصين في سياستها الخارجية ضمن مبادراتها الخارجية لتطوير العلاقات مع أفريقيا وخيار الجزائر كنموذج منفرد في التعاون جنوب–جنوب، وتعامل الجزائر بأطر القوة الناعمة ضمن متطلبات الشراكة مع الصين على مختلف الأصعدة السياسية، الاقتصادية، العلمية والتقنية، والارتقاء بمستواها إلى مرتبة الشراكة الاستراتيجية، حيث تتسم وتتميّز العلاقات الجزائرية الصينية عن مثيلاتها مع الدول الأفريقية والعربية الأخرى بسمتين:

- **الأولى:** بعدها الزمني أي نشوء هذه العلاقات أثناء الثورة التحررية الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي، وتأكيد قوة زخمها عن طريق انتصارات سياسية

وعسكرية، وكذلك تصاعد في مستوى دعم الصين لحركات التحرر فيما عرف بالعالم الثالث، لاسيما الاعتراف بالحكومة المؤقتة الجزائرية من الجانب الصيني، وكذلك دور الجزائر سنة 1971م في جهودها المبذولة لإعادة الصين إلى عضويتها بمجلس الأمن في منظمة الأمم المتحدة.

- **الثانية:** إدراك مبكر للصين بأهمية الجزائر استراتيجيا واقتصاديا، مما عزّز من هذه العلاقات بعد الاستقلال في المجال السياسي والاقتصادي والعلمي والعسكري.

أيضا أن التطورات في السياسة الخارجية الصينية وخاصة نحو أفريقيا، حيث أن أفريقيا تحوّلت إلى مجال حيوي هام للصين منذ تسعينيات القرن الماضي، وكسب رهان تعميق العلاقات مع الجزائر من خلال تطوير أبعاد عملية اقتصادية وتجارية وتبادل المصالح بين البلدين. في هذا الإطار بادرت الصين لتشكيل أقسام وشعب خاصة في وزارة الخارجية والتجارة والدفاع والتعليم والزراعة من أجل إدارة ملف العلاقات مع أفريقيا وتنمية وتطوير العلاقات مع بلدانها.

وكانت أهم المؤسسات التي نشأت في إطار الآليات التي تحددت للتعامل مع الأقطار الأفريقية منتدى تعزيز التعاون الصيني الإفريقي، والذي لعبت الجزائر دورا محوريا في نشأته، هذا المنتدى عقد أكثر من اجتماع في العاصمة الصينية "بكين" والإثيوبية "أديس أبابا"، ثم توالت اجتماعاته في عواصم أفريقية أخرى، هذه الخطوات الصينية على الأرض الأفريقية بمكوناتها السياسية والاقتصادية والتجارية والاستثمارية كان لها دور كبير في بعث وجود صيني في الفضاء الأفريقي وعلى أكثر من صعيد.

حدود الدراســـة

الحيز الزماني:

تركزت الدراسة على الفترة الزمنية لسنوات 2015م، 2016م و2017م، لكن هذا لا ينفي التعرض لفترات سابقة من أجل رصد الحضور الصيني بأفريقيا، والتطور الحاصل بين الجزائر والصين على الصعيد الديبلوماسي لتحقيق الشراكة الاستراتيجية بين البلدين.

الحيز المكاني:

في إطار ديبلوماسية القمم، والاتفاقيات الموقعة بين البلدين، يتحدد الحيز المكاني تبعا لذلك، والذي ينحصر في الجزائر، الصين والدول الأفريقية.

مناهـــج البحـث

تسعى هذه الدراسة إلى الاعتماد على المنهج الوصفي والإحصائي، للإحاطة بأبعاد موضوع البحث من ناحيتين، الكيفية من خلال وصف الموضوع والكمية عن طريق الوصف الرقمي بالدلالات العددية (الأرقام، الجداول والبيانات).

- **المنهج الوصفي**

جاء المنهج الوصفي، باعتباره طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم، للوصول إلى نتائج واستنتاجات تسهم في فهم الظاهرة المدروسة[1]. ومن خلال التعرض إلى خصائصها ومميزاتها، ما يمكن من شرحها ضمن المتغيرات المبرزة في

[1] د.عمار بوحوش و د.محمد محمود الذنيبات، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط6، 10-2011، ص 139-140.

الأطروحة، كما يسمح ببيان واقع الاتفاقيات الثنائية المبرمة بين الجزائر والصين، وما تم تجسيده في الواقع من خلال إبراز أهم المشاريع المحققة.

- المنهج الإحصائي

من أجل قراءة البيانات والمعطيات في الإحصائيات المقدمة، تم الاعتماد على المنهج الإحصائي لرصد تطور قيمة المبادلات بين البلدين، ومعرفة النمو الحاصل في حجم الاستثمارات بينهما، وتطور حجم المبادلات بين الصين وأفريقيا.

هيكـل الدراســـة

تناولت أطروحتي موضوع القوة الناعمة في العلاقات الجزائرية الصينية، ومن أجل الإحاطة بجوانب الموضوع في إطار الإشكالية والفرضيات المصاغة، تشكلت الدراسة من مقدمة، أربعة فصول تضمّنت مقدمة، فقرات بحثية مفصلة وخلاصة، وخاتمة التي تضمّنت استنتاجات وتوصيات متعلقة بالإشكالية الرئيسية.

في المقدمة، اشتملت على النقاط العامة التي تبرز مضمون البحث و المتطلبات المنهجية في البحث العلمي، وتمهد للفصول المتتالية ضمن النسق البحثي الذي تعتمده هذه الدراسة.

الفصل الأول الذي عنوانه، الإطار النظري والمفاهيمي، يندرج ضمن تحديد مفهوم "القوة الناعمة"، والتطرق عبر التحليل للنظريات المطبقة في هذا البحث إلى تحديد القوة الصاعدة كمظهر للقوة، وإيجاد الروابط بين المصلحة الوطنية والقيم السياسية في المنظور النظري العام الذي يؤطر "مفهوم القوة الناعمة" وتطبيقاتها.

الفصل الثاني الذي عنوانه، التقارب بين الصين والجزائر، يأتي هذا الفصل لإبراز المتغير الأول الذي تستند إليه الأطروحة، فيما يتعلق بالمرجعية التاريخية التي تشكل

إطارا هاما في تحديد مستقبل العلاقات بين الدول. وكيف يمكن للتقارب التاريخي التمهيد لتوافق سياسي يسمح بخلق فرص للتعاون والإجماع بخصوص القضايا المشتركة من جهة وامكانية تبني رؤية موحدة إزاء القضايا الإقليمية والدولية.

الفصل الثالث الذي عنوانه، المساعدات الصينية الخارجية لأفريقيا، يأتي هذا الفصل لإبراز العلاقة بين المتغير الأول الذي تطرقت له الدراسة في الفصل السابق وهو البعد التاريخي، وعلاقته بالمتغير الثاني الذي يتحدد في البعد السياسي وما يتفرع منه من محددات اقتصادية وثقافية، يمكنها أن تقدم تفسيرا علائقيا بين ما هو تطبيق للقوة الناعمة، وما هو تعاون يأتي ضمن خيارات سياسية سابقة واستراتيجية معلنة ضمن النشاط الديبلوماسي للدول.

الفصل الرابع، الشراكة الاستراتيجية الجزائرية الصينية الشاملة، لإبراز الاتفاقات الثنائية كأداة لتطبيق القوة الناعمة في حالة التعاون الجزائري الصيني والمحققة في إطار البرامج التنموية في مختلف المجالات، وصولا إلى شراكة استراتيجية جزائرية صينية شاملة، توثق نموذج تعاون شامل ومنفرد بين البلدين.

الخاتمة، تضمنت الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية، وتحقق الفرضيات المصاغة، إضافة إلى مجموع النتائج المسجلة وبعض المقترحات.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي

المبحث الأول: تحليل مفهوم القوة الناعمة

المبحث الثاني: القوة الناعمة نظرية جوزيف ناي

تقديــم

أصبح صعود الصين محور الاهتمام بسبب نموها الاقتصادي السريع والديبلوماسية النشطة في الساحة الدولية. يسعى هذا الفصل إلى وضع إطار نظري ومفاهيمي لتحليل صعود الصين إلى مثل هذا الصرح على أساس علاقتها بالجزائر. ولهذا السبب، سنحاول توضيح العلاقة بين مفهوم القوة الناعمة من منظور "ناي" وصعود الصين فيما يتعلق بسياستها الخارجية وبنائها لعلاقات ثنائية مع الجزائر.

استنادًا إلى السؤال البحثي لهذه الدراسة، والذي يتضمن فرضيات حول قوة الصين، سيتطلب التحقيق في القوى الدافعة لتدخل الصين في أفريقيا أدوات نظرية تتعامل مع مجموعة من الأبعاد حول القوة، واستخدام أشكال مختلفة للسلطة لتعزيز مصالحها، وبروز المصلحة الوطنية كمفهوم في السياسات والعلاقات الخارجية للصين.

من غير الواقعي أن نتوقع أن تكون مجموعة واحدة من المقترحات النظرية كافية لهذه الدراسة، وبالتالي هنا يتم تقديم وحدات تحليلية مختلفة منها. أولها الواقعية التي هي تاريخياً التقليد النظري في العلاقات الدولية الأكثر ارتباطاً بمفهوم القوة. ثانيها، القومية الاقتصادية هي أداة نظرية أخرى للتحليل لفهم صعود الصين.

وأخيرًا، سأستفيد من نظرية "جوزيف ناي" عن القوة الناعمة لفهم استخدام الصين للقوة الناعمة في أفريقيا وتطبيقاتها في العلاقات الجزائرية الصينية.

المبحث الأول: تحليل مفهوم القوة الناعمة

توفر الواقعية أنسب تحليل لفهم القوة وبالتالي مفهوم "القوة الناعمة"، فمنذ أوائل الثلاثينيات وحتى القرن الحادي والعشرين، قاد علماء السياسة البارزين، منظري العلاقات الدولية وصانعي السياسات دورًا بارزًا في النظرة الواقعية لفهم العالم وتحليل النظام الدولي. وفقا للمؤرخ " إيدوارد هاليت كار" [1]، فإن نقطة البداية لفهم العلاقات الدولية هي الاعتقاد بأن البشر والدول بطبيعتها سيكونون في حالة صراع ثابتة. ومع ذلك، هناك اختلال في التوازن حيث يكون بعض الناس وبعض البلدان أفضل حالا من غيرهم، لكن الدول والبشر سيدافعون دائما عن موقفهم المتميز ويحافظون عليه.

كأولوية أولى، سوف يرغب الأشخاص الأقل حظاً أو "الذين لا يملكون" في تحسين أوضاعهم باستمرار.

في وصف "الواقعية الأساسية"، وضع "كيين بوث" ثلاثة عناصر مشتركة بين جميع الأعمال الواقعية: "الاستقامة، والبقاء، والمساعدة الذاتية"[2]. هذا يجعل الدولة الوحدة الرئيسية للتركيز والتحليل. على الرغم من أن الدولة، التي تحتكر العنف الشرعي، تنص على أمن سكانها، إلا أن غياب هيئة متجاورة يؤدي دوليا إلى فراغ يجبر الدول على التنافس مع بعضها البعض. في نهاية المطاف، هذه منافسة بين الدول من أجل بقائها وهي ضرورية قبل أن تتمكن من القيام بمسؤولياتها الأخرى. من خلال المساعدة الذاتية، تستطيع الدولة على المستوى العالمي تحقيق الأمن، لكن عدم اليقين بشأن نوايا الدول يمكن أن يحول القدرات الأمنية إلى تهديدات متصورة. بالنسبة لكثير من الواقعيين، فإن توازن القوى ضروري لتحقيق الاستقرار.

[1] Edward Hallett Carr, NATIONALISM AND AFTER, LONDON MACMILLA N & CO.LTD, 1945, pp 51-52.
[2] Ken Booth, REALISM AND WORLD POLITICS, Taylor & Francis e-Library, 2011, pp 10-11.

وصف" جاكسون وسورنسون " العناصر الأساسية للواقعية بأنها "نظرة تشاؤمية للطبيعة البشرية". وجهة نظر مفادها أن العلاقات الدولية محفوفة بالصراع، "حلها الحرب في نهاية المطاف"؛ مع إعطاء الأولوية "للأمن القومي وبقاء الدولة"؛ والشك في إمكانية التقدم.[1]

العلاقات الدولية التي يتم النظر إليها من خلال منظور النظرية الواقعية هي في الأساس حول كيفية استخدام العلاقات بين الدول لتعظيم المصالح والرغبات القومية للدول.

عنصر آخر للواقعية هو أن الدولة تعتبر الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية وأولويتها الوحيدة هي ضمان بقاء الدولة من خلال تعظيم قوتها، أيضًا المساعدة الذاتية هي مبدأ آخر مهم من الواقعية.

كانت نقطة الانطلاق لدى "هانس مورغنثو" هي أن الطبيعة البشرية هي أساس العلاقات الدولية وأن البشر مهتمون بالذات ويبحثون عن السلطة، مما يؤدي إلى عدوان نهائي. ولذلك، فإن النظام الدولي يجعل الدول تصبح كيانات ذات اهتمام ذاتي، بهدف بناء القوة (السلطة) واكتساب والحفاظ على ميزة من حيث توازن القوى. لقد كان اعتقاد "مورغنثو" أن المصلحة الوطنية يجب أن تقع في "السياق السياسي والثقافي" للسياسة الخارجية[2].

[1] Robert Jackson and Georg Sørensen, *Introduction to International Relations Theories and Approaches*, Oxford University Press, 2012, pp 86-88.

[2] Morgenthau, H, *Politics Among Nations, The Struggle for Power and Peace*, 5th Edition, New York, Alfred A Knopf, 1973, page 5.

وهو يعني بالتالي أن القوة وكيف يتم استخدامها يعتمدان على البيئة السياسية الحالية، ونتيجة لذلك، ينظر إلى سياسة الصين بشأن العلاقات الخارجية وسلوكها "على أنها تستجيب للديناميات المتغيرة للبيئة الدولية"[1].

نشوء الفاشية في ثلاثينيات القرن العشرين في أوروبا محل جدل كبير، حيث أثرت على الافتراضات النظرية للواقعية حول الطبيعة البشرية بطرق مهمة للغاية. وينطبق الشيء نفسه على مفهوم "هانا أرندت" للشمولية[2]. أكد "فرويد" مع هذا الرأي أن مثل هذا "الدافع العدواني كان موجود بالفعل، وظل متشككًا بشدة حول إمكانيات ترويضه"[3].

نقطة الانطلاق الثانية للواقعية هي تركيزها على النضال من أجل السلطة – "الهدف النهائي للسياسة الدولية، القوة، هي دائماً الهدف المباشر". العلاقات الدولية هي في جوهرها صراع على السلطة والبقاء على قيد الحياة، مبررة من خلال تعزيز المصلحة الوطنية للدولة.

المطلب الأول: الواقعية الجديدة

كرس "كينيث والتز" أرضية جديدة في كتابه Theory of International Politics الذي أوضح نظرية واقعية مختلفة، مستوحاة من الطموحات العلمية للسلوكية. وغالبا ما يشار إلى نظريته باسم "الواقعية الجديدة"[4] .

[1] Zhao Quaqnsheng, *Interpreting Chinese Foreign Policy*, Hong Kong, Oxford University Press, 1996, page 12.
[2] André Enegrén, *la pensée politique de HANNAH Arendt*, Presse Universitaire de France, 1984, pp 235-238.
[3] Michel HAAR*, Introduction A La Psychanalyse Freud*, Edit Hatier,1973, pp 21-22.
4 Baylis John and Smith Steven, The *Globalization of World Politics, An introduction to International Relations*, Oxford University Press, 1997, p101-103.

يشير " والتز" إلى أن توازن القوى والسلبيات الأمنية هي الأدوات التحليلية الواقعية الرئيسية. هناك تركيز خاص على القوى العظمى لأنها تتمتع بأكبر قدر من التأثير على الساحة الدولية، ويركز "والتز" بالتحديد على الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية والتي كانت تحت هيمنة قوتين عظميين، الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. هذا النظام ثنائي القطب، يميل إلى الموازنة بين بعضهما البعض. ومع ذلك، مع انهيار الاتحاد السوفياتي، أصبحت الولايات المتحدة بطبيعة الحال القوة المسيطرة. غير أن "نظرية توازن القوى" تعني أن الدول الأخرى ستحاول تحييد الدولة الأكثر قوة من خلال محاولة إقامة توازن معها – في هذه الحالة بروز منافسة دولية مقابل هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية.

علاوة على ذلك، ستميل الدول الأصغر والأضعف إلى التوفيق بين القوى العظمى من أجل الحفاظ على أقصى قدر من الحكم الذاتي. في مجادلة هذا، يقدم "والتز" الحجة الواقعية الكلاسيكية بأن الطبيعة البشرية هي فقط حول المصلحة الذاتية ويتجلى ذلك من خلال الصراعات المتكررة والمنافسة والحروب. ووفقاً لـ"والتز" فإن "الدول تسعى إلى تحقيق الأمان في مجال الأمن ليس بسبب الطبيعة البشرية بل لأن بنية النظام الدولي تجبرها على أن تكون بهذه الطريقة"[1].

إن الاختلافات الرئيسية بين الواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة هي أن الواقعيين الكلاسيكيين يضعون أساس الصراعات الدولية (الحرب) في عدم إنسانية الإنسان وفرض القوة لتحقيق السلطة، بينما يعتقد الواقعيون الجدد أن جذورها موجودة في نظام دولي فوضوي بين جدلية الحرب والسلم.

1 Alexis CARTONNET, *Structuralism and new realism in the field of international relations. The case of Kenneth Waltz, open edition, Astérion* [En ligne], 9 | 2011, mis en ligne le 01 décembre 2011, consulté le 18 août 2018. URL : http://journals.openedition.org/asterion/2162 ; DOI : 10.4000/asterion.2162

المطلب الثاني: المصالح الوطنية

تتشارك الواقعية واختلافاتها في فكرة، أن الدول تهتم في المقام الأول بتعزيز مصالحها الوطنية في علاقاتها مع الدول الأخرى. واحدة من أهم وسائل تعزيز المصلحة الوطنية هي زيادة قوتها على المستوى الدولي.

يمكن تعريف المصلحة الوطنية بأنها تحقيق الاحتياجات المادية والمعنوية للدولة، ويشمل المصالح الاقتصادية والعسكرية والثقافية. المصلحة الوطنية الرئيسية هي بقاء الدولة وأمنها. إن السعي إلى الثروة والتنمية الاقتصادية والازدهار هي أيضا مصالح وطنية مهمة، والعديد من الدول (خاصة في العصر الحديث) تعتبر الحفاظ على ثقافة الأمة ذات أهمية كبيرة[1].

يمكن تقسيم المصلحة الوطنية إلى مصلحة وطنية جوهرية، مصلحة وطنية مهمة ومصلحة وطنية عادية. المصلحة الوطنية الأساسية هي الاهتمام الذي يهتم بوجود أمة وعادة ما لا يتم المساس بها، هنا تشير الاهتمامات الوطنية الهامة إلى الاهتمام المهم للبقاء على المستوى الوطني. على سبيل المثال، تعتبر الحكومة الصينية "تايوان" على أنها مصلحة وطنية أساسية.

كما يمكن تصنيف المصلحة الوطنية إلى مصالح وطنية قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وطويلة الأجل. عادة ما ينظر إلى المصلحة الوطنية على أنها أساس السياسة الخارجية والأنشطة الدولية للأمة.

[1] DAVID MORIN, *AU-DELA DE L'INTERET NATIONAL? UNE ETUDE SOCIOLOGIQUE DES POLITIQUES ETRANGERES FRANÇAISE ET CANADIENNE DANS LA CRISE DU KOSOVO,* Université Du Québec à Montréal, 2008, pp 88-89.

يحدد الواقعيون المصلحة الوطنية من حيث القوة ويميلون إلى اعتبار المصلحة الوطنية من الجانب المحلي، حيث يعتقد "مورغنثو" أن المصلحة الوطنية يجب أن تتضمن ثلاثة جوانب: السلامة الإقليمية والسيادة والسلامة الثقافية[1]. وأهم ركن في المصلحة الوطنية هي مشكلة الوجود الوطني.

يعرّف الليبراليون المصلحة الوطنية أكثر كمصلحة اقتصادية، ويؤمنون أن الدول المختلفة يمكن أن يكون لها مصالح مشتركة. قدم " روبيرت كيوهان" ثلاثة أنواع من المصالح الوطنية: الوجود والاستقلال والثروة الاقتصادية. ومع ذلك، يعتقد البنائيون أن المصلحة الوطنية تقررها الهوية الوطنية، مع ما يترتب على ذلك من تغيير في الهوية الوطنية، يؤدي إلى تغيير المصلحة الوطنية أيضا[2]. وفقا لـ " ألكسندر ويندت" ، سيكون لدى مختلف الناس داخل دولة واحدة تصورات مختلفة عن المصلحة الوطنية، على سبيل المثال الوجود الوطني والاستقلال والثروة الاقتصادية[3].

المطلب الثالث: تعريف القوة (الواقعية والواقعية الجديدة)

إن السؤال الأساسي الذي يطرح في كل عمل حول تحليل القوة هو: ما هي القوة ؟ لقد تم تعريف القوة تقليديًا على أنها القدرة على تحقيق الرغبات وإنتاج التأثيرات التي يريد المرء إنتاجها. على سبيل المثال في نظرية "بيرتراند راسل" للسلطة الاجتماعية، تم تعريف السلطة ببساطة على أنها "إنتاج التأثيرات المقصودة"[4]. عرض "ماكس فيبر" هذا التعريف: "السلطة هي احتمال أن يكون أحد العناصر الفاعلة في إطار

[1] Peter Berger et Thomas Luckmann. *La construction sociale de la réalité,* 2è édition, Paris, Armand Colin, 2002, p7.

2 Kenneth Waltz, *Globalization and American Power*, Center For The National Interest Magazine, 2000.

3 Stefano Guzzini and Anna Leander, *Constructivism and International Relations* Alexander Wendt and his critics, Taylor & Francis Group, 2006, pp, 18-20.

[4] Russell, Bertrand, *Power, A New Social Analysis*, London, Allen and Unwin,1938, p, 25.

علاقة اجتماعية في وضع يمكنه من تنفيذ إرادته على الرغم من المقاومة، بغض النظر عن الأساس الذي يستند إليه هذا الاحتمال"[1]. ليس المقصود من المناقشة هنا أن تكون أطروحة شاملة حول القوة، لأنه في نهاية المطاف لغرض هذه الدراسة، سوف يتم التركيز فقط على مفاهيم محددة لمفهوم القوة (القوة الناعمة" بشكل رئيسي)، ولكن يجب تقديم مقدمة عامة وجيزة.

وفقا لـ "جون ميرشيمر"، يتم تعريف النظرة الأولى للقوة في إطار نموذج واقعي: "الواقعيون يعتقدون أن سلوك الدولة يتشكل إلى حد كبير من البنية المادية للنظام الدولي"[2]. هذا التعريف لـ Mearsheimer يناظر تمثيل رؤية مورغنتو للقوة – لأنه يعتقد أن "القوة قد تشتمل على أي شيء يؤسس ويحافظ على قوة الإنسان المادية، من العنف الجسدي إلى الروابط النفسية الأكثر دهاء التي تتحكم في النهاية بعقول أخرى"[3]. يتضح من الأدبيات أن الواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة تنظر إلى السلطة بطرق متناقضة للغاية. تؤكد الواقعية الكلاسيكية، الطبيعة البشرية كأساس للعلاقات الدولية بينما تركز الواقعية الجديدة على النظام الدولي الفوضوي[4].

تستند الواقعية الكلاسيكية لمورغينتو إلى قصة ثابتة وعالمية للطبيعة البشرية (كما أوضحها "توماس هوبز" أو "مكيافيللي"). الواقعية تدل على أن "السياسة، مثل المجتمع عمومًا، محكومة بقوانين موضوعية لها جذور في الطبيعة البشرية"[5].

[1] Weber Max, *The Theory of Social and Economic Organizations*, translated by T. Parsons and A.M. Henderson. New York, Free Press, 1947, 152.
[2] Brown, C with Ainley, K, *Understanding International Relations*, London, Palgrave, 2005,p, 92.
[3] Morgenthau Hans J, *Politics among Nations, The struggle for power and peace*, 6th edition, New York, McGrawHill,1985, p,9.
[4] Brown, C with Ainley, *op. cit*., p, 95.
[5] Peterson, U, Breathing Nietzsche's Air, *New Reflections on Morgenthau's Concept of Power and Human Nature*. Alternatives, 1999, pp, 83-113

بالنسبة لـ Morgenthau، هناك جانب هام من القوة يكمن في القوات المسلحة، ولكن الأهم من ذلك هو شخصية الأمة، ومعنوياتها، ونوعية الحكم فيها، ويوضح ذلك بالتفصيل عندما يقول إن "السلطة تميل إلى أن تكون مساوية للقوة المادية، خاصة الطبيعة العسكرية، فقد أكدت أكثر من ذي قبل على جوانبها غير المادية"[1]. يوفر " كينيث والتز" تعريفاً أضيق للقوة أو القدرات من مورغنثو، ويقدم تعريفا للقوة يتضمن "حجم السكان والأراضي، الموارد، القدرة الاقتصادية، القوة العسكرية، الاستقرار السياسي والكفاءة"[2]. يرجع تركيز "والتز" على المادية إلى التزامه بالواقعية "العلمية". وبالتالي، فإنه يضع في تعريفه المتغيرات الملموسة بشكل رئيسي والتي هي أسهل لبناء وحدة التحليل.

لطالما اعتبرت "القوى الصاعدة" أو القوى الناشئة الجديدة مثل الصين تهديدًا من جانب قوى الوضع الراهن. فالسلطة ذات طبيعة ترابطية من الناحية النظرية، وبالتالي تظهر "قوة صاعدة" فيما يتعلق بالدول القوية الأخرى. من أجل فهم البعد العلائقي لمفهوم "القوة الصاعدة"، ومن خلال رؤية النظريات في العلاقات الدولية، سنحدد أنساقا للإحاطة بمفهوم القوة، ولتفكيكه لمؤشرات يسهل التعامل معها وفق أبعادها العلمية.

ينظر "روبرت ألان. داهل" إلى القوة على أنها " امتلاك السلطة على (ب) إلى الحد الذي يمكن أن تحصل فيه (أ) على ما لا يمكنه فعله على خلاف ذلك". وفقا لـ "داهل"، تمارس السلطة من أجل جعل أولئك الذين يخضعون لها لمتابعة التفضيل الخاص لأولئك الذين يملكون السلطة[3]. يعتقد منظّرون سياسيون آخرون مثل " بيتر

[1] Morgenthau Hans J, *op. cit.,* p,186.
[2] Waltz, Kenneth, *Theory of International Politics,* New York, McGraw-Hill,1979, p131.
[3] Dahl, Robert A. *The Concept of Power*. *Behavioral Science*, vol 2, issue .3, 1957, pp, 201-215.

باشراخ" و"مورتون باراتز" أن "علاقة القوة يجب أن تتضمن وجهًا ثانويًا – تمتلك (أ) القدرة على منع (ب) من القيام بما يريد أن يفعله"[1].

في كتاب "ستيفن لوكس"، Power: A Radical View يجادل بأنه يجب النظر إلى القوة من أساس متعدد الأبعاد، ويجادل بأن "ممارسة السلطة هي التي تؤثر فيها (أ) على (ب) بطريقة تتعارض مع مصلحة (ب) وينطبق ذلك على الأفراد والمجموعات". البعد الأول هو قدرة (أ) على تغيير سلوك (ب)؛ والثاني هو عندما تكون (أ) قادرة على تحديد جدول الأعمال ومن ثم تمنع (ب) من التعبير عن اهتمامها بعملية صنع القرار؛ وأخيراً عندما يحدد (أ) ماهية التظلم ويخلق التصور بأن (ب) يقر بأنه ليس لديه أي شكاوى مهمة. يمكن النظر إلى هذا الجانب من السلطة في عمليات التنشئة الاجتماعية والسيطرة على المعلومات والتحكم في وسائل الإعلام[2].

هناك نوعان من الفروق الأساسية التي يمكن استخلاصها بين القوة السلوكية – القدرة على الحصول على النتائج المرغوبة – وقوة الموارد – امتلاك بعض الموارد المرتبطة بالقدرة على الوصول إلى النتائج التي يريدها المرء. خلال العقود الماضية، تم التفكير في العديد من التفسيرات حول القوة حيث ينظر إليها على أنها إما سمات الدولة أو سمات العلاقات بين الدول أو هيكل النظام الدولي. يتم تمثيل كل منها في مدرسة مفاهيمية حول السلطة في مجال العلاقات الدولية، هذه المدارس مكملة للنُهُج المختلفة التي نوقشت بالفعل ولكنها تشدد على الجوانب المختلفة للقوة.

[1] Bachrach Peter and Morton Baratz, *Two Faces of Power*, *American Political Science Review*, vol 57, no 4, 1962, pp 52-947.

[2] Lukes Steven, *Power: A Radical View*, second edition, New York, Palgrave Macmillian, 2005, p, 15.

سنناقش ثلاث أنساق (قوة السمات، القوة العلائقية والقوة الهيكلية) في تصور السلطة. سيتيح ذلك فهما أكثر لطبيعة ومدى قوة الصين.

- **نسق "سمة القوة"**

عادة ما يتم تحديد النسق المفاهيمي الأول لفهم السلطة التي يتم تحديدها من خلال الخصائص المنسوبة إلى الحالة وهذا ما يسمى "سمة القوة". وهذا أمر أساسي لفكرة توازن القوى بين الدول والتحالفات. واستناداً إلى هذا النسق، توجد القوة "في القدرات الإجمالية للدولة مقارنة بالآخرين ويمكن قياسها عن طريق بعض جرد سمات الدولة. وهو نموذج أساسي لتحويل القوة، حيث يفترض القوة على ترجمة القدرات الأساسية إلى تأثير أو امتثال فعال من خلال فرض التكاليف أو منح منافع على الخصم أو التهديد أو الوعد بالقيام بذلك "[1]. وقد تم تطوير هذا الرأي وتوسيعه من قبل "هانس جواشيم مورغنثاو" الذي كان يعتقد أن القوة ليست مجرد هدف مباشر ولكن أيضا وسيلة لنهاية الأمة. جادل مورجنثاو بشدة بأن العلاقات الدولية هي النضال من أجل القوة المستمرة وكل الدول تسعى جاهدة لتحقيق أهدافها من خلال تحقيق القوة المطلقة. وقد عرّف القوة بأنها "سيطرة الرجل على عقول وعمل رجال آخرين، والسلطة السياسية باعتبارها علاقات تتبادل بين حائزي السلطة العامة وبين عامة الناس".

كما ميز عنصرين من القوة: عناصر مستقرة نسبياً وتلك التي تخضع للتغيير المستمر في تحديد قوة الأمم. يشمل المفهوم الأول للعوامل المستقرة نسبيا الجغرافيا والموارد الطبيعية (الغذاء والمواد الخام). تتضمن الفكرة الثانية للتغيير المستمر القدرة

[1] Caporaso, James A and Stephan Haggard, *Power in the International Political Economy. In Power in World Politics,* edited by R.J. Stoll and M.D Ward, Boulder, Co, Lynne Rienner Publishers, 1989, p, 40.

الصناعية والاستعداد العسكري (التكنولوجيا والقيادة وجودة القوات المسلحة) والسكان والشخصية الوطنية والروح المعنوية الوطنية ونوعية الديبلوماسية التي تنتهجها الدولة[1].

- نسق "القدرة العلائقية"

يجادل النسق الثاني بأن القوة جزء لا يتجزأ من العلاقات بين الفاعلين، هذا ما يسمى نسق القدرة العلائقية. وتفترض مفاهيم "القوة العالمية"، أو "القوة العظمى"، أو "القوة الإقليمية"، أو "القوى الصاعدة"، عنصراً للمقارنة مع الدول الأخرى، وبالتالي فإن القوة تحدد فيما يتعلق بالدول الأخرى. يعتمد هذا النسق على الرأي القائل بأن القوة لا تقتصر على الخصائص التي تنحصر في الجهات الفاعلة التابعة للدولة، بل تشمل الموارد التي تنشأ من جميع أنواع التبادلات بين الجهات الفاعلة. يشير "نييل سملسر" إلى أن "مصطلحات القوة في العلوم الاجتماعية الحديثة تشير إلى مجموعات فرعية من العلاقات بين الوحدات الاجتماعية بحيث أن سلوكيات وحدة أو أكثر، تعتمد في بعض الظروف على سلوك الآخرين". وتشمل هذه العوامل التجارة والمساعدات ونقل التكنولوجيا والاستثمارات المباشرة. يمكن أيضًا توسيع تحليل القوة العلائقية ليشمل الجهات الفاعلة من غير الدول مثل المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات والأفراد[2].

وفقا لهذه المقاربة فإن قوة الدولة نسبية وليست مطلقة. ويركز نهج القوة العلائقية على الجاذبية والخيار المشترك بدلاً من الإكراه بالقوة المادية في السياسة الدولية.

[1] Morgenthau Hans J, *op. cit.,* p,127.
[2] N.J.Smelser and P.B. Baltes ,Power in *International Encyclopedia of the Social Sciences*, edited New York, Free Press, 2001 (1968), p 15.

يستخدم المدافعون عن هذه النظريات إطارًا تحليليًا للترابط والتبعية لشرح كيفية توظيف القوة في السياسة الدولية.

- **نسق "القوة الهيكلية"**

النسق الثالث، نسق "القوة الهيكلية"، يعتقد أن القوة تنبع من هياكل النظام الدولي. وينظر هذا النسق إلى القوة باعتبارها موجودة في التوزيع غير المتكافئ لمختلف الموارد في النظام الدولي. وينظر اليوم إلى مفاهيم مثل "الشمال / الجنوب" أو تشكيلات مثل مجموعة "الثماني G8 أو G77+ الصين"، في هياكل إدارة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أو P5 في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

إن الدعوات إلى إصلاح الأمم المتحدة، على سبيل المثال، هي في الأساس دعوة إلى تغيير في علاقات القوة الهيكلية. وعلى المستوى الوطني، فإن المواطنين الذين لديهم أصول وموارد محدودة والذين يشعرون بالتالي بالعجز الهيكلي، غالباً ما يشاركون في النزاعات. تشرح "سوزان سترانج"، المتخصصة في الاقتصاد السياسي الدولي، هذا المفهوم على أنه قوة هيكلية في العلاقات الدولية. تقرر القوة الهيكلية كيف يتم تحديد الأمور والقدرة على تشكيل أطر تكون الدول مرتبطة بعضها ببعض أو تتعلق بمؤسسات الشركات. يجادل هذا المنظور بأن ما يهم هو "حصة الإنتاج العالمي – من المنتجات الأولية والمعادن والمواد الغذائية والسلع والخدمات المصنعة". وتوضح أنه يمكن تحديد قوة البلد أيضًا من خلال أشكال غير ملموسة أخرى – مثل تكنولوجيا المعلومات. لقد هيمنت الولايات المتحدة على السوق في مجال تكنولوجيا المعلومات مما يجعل الولايات المتحدة قوة اقتصادية رئيسية[1].

[1] Strange, Susan, *The Retreat of the State, The Diffusion of Power in the World Economy*, Cambridge University Press, United Kingdom, 1996, pp, 17-32.

- نسق "القوة متعددة الأبعاد"

بعد مناقشة الأنساق الثلاثة لمفهوم القوة في نطاق العلاقات الدولية، يمكن إجراء الملاحظة التالية: أحد النقاط الأساسية إيجاد نسق متعدد الأبعاد لفهم القوة. سيكون من المهم القول إن الأنساق الثلاثة تعتمد وبصفة منفردة على بُعد واحد للقوة: سمات الدولة، أو العلاقات بين الدول، أو بنية النظام الدولي. وقد ارتبط العديد من منظري العلاقات الدولية إلى تكريس منظور أحادي البعد لمصادر القوة وليس الكثير من توليف الأنساق المختلفة.

يجادل النقاد والمنظورون بأنه لا توجد نظرية شاملة في مقاربة متعددة الأبعاد، وبالتالي يتعين على المرء أن يستخلص نظريات من تخصصات أخرى مثل علم الاجتماع وعلم النفس والعلوم الطبيعية للحصول على فهم أفضل لموضوع القوة.

هناك على الأقل منظورين مشهورين حول النظرة المتعددة الأبعاد للقوة. في المنظور الأول، تتعايش ثلاثة أنواع متميزة من الموارد التحليلية (الموارد النفعية، والموارد القسرية والموارد المعيارية)، ويتعايش كل منها مع نمط مميز من الهيمنة[1]. المنظور الثاني يميز بين الموارد المخصصة (التحكم في الأهداف المادية) والموارد الموثوقة (السيطرة على البشر). إن الاستخدام المتعدد الأبعاد للموارد المخصصة والموثوقة يمنح محللي القوة الإطار النظري في عدم مساواة القوة بالعنف[2].

[1] Lehman, Edward W, *Political Society, A Macro sociology of Politics.* New York, Columbia University, Press 1977, p80.

[2] Giddens, Anthony, *The Constitution of Society, Outline of the Theory of Structuration*, Berkeley, CA, University of California Press, 1984, pp,72-73.

ستستخدم هذه الدراسة إطارًا متعدد الأبعاد لفهم القوة من وجهات نظر مختلفة ضمن إطار العلاقات الدولية كوسيلة لفهم علاقة الصين مع الجزائر والدول الأفريقية، باعتبارها أحد جوانب ارتدادها إلى موقع قوة عالمي.

المبحث الثاني: القوة الناعمة نظرية جوزيف ناي

مصطلح "القوة الناعمة" صُمم وصاغه المنظر "جوزيف ناي"، على الرغم من أن هذا المفهوم يمكن أن يعزى إلى علماء سياسيين واجتماعيين سابقين، فقد أدرك "مورغنتو" أهمية "جودة الديبلوماسية" كعامل مهم. على الرغم من أن "ناي" حاول إعادة تعريف القوة الناعمة، فإنه لا يزال يشير إلى الواقعيين التقليديين مثل "هانز مورغنتو" و"كلاوس كنور". والذين اعتقدوا أن تعريف القوة على أنه حيازة الموارد قد يكون أكثر عمليا من تعريف سلوكي للقوة[1].

يعتقد ناي أن القوة الناعمة يمكن أن تحقق الأهداف المرجوة من خلال الإقناع أو الجاذبية (أو الخيار المشترك)، دون الحاجة لاستخدام القوة، كما يتضمن المثل السياسية والثقافية، والضرورات المؤسسية والتنظيمية، ومدى تشكيل هذه العوامل أو جذب الآخرين الذين لديهم رغبات مماثلة. ويزعم "ناي" أنه يمكن لبلد ما الحصول على النتائج التي يريدها عندما تقوم الدول الأخرى، التي تعجب بقيم ذلك البلد، بنسخها، والسعي من أجل مستوى الرخاء والانفتاح. ومع ذلك، يؤكد ناي أن القوة الناعمة ليست لها نفس التأثير، وفقا له، قد يكون التأثير أيضا نتيجة استخدام القوة الصلبة من خلال التهديدات أو الضغط. يجادل بأن القوة الناعمة هي أكثر من ذلك الإقناع، معترفًا بأنها لا تزال جزءًا أساسيًا من القوة وأن ذلك في الواقع عامل جذب

[1] Nye, Joseph S. *Bound to Lead, The Changing Nature of American Power,* New York, Basic Books, 1990, p, 30.

يؤدي عادة إلى الإذعان. من الناحية السلوكية، القوة الناعمة هي قوة جذابة، وموارد القوة تتشكل من القيم السياسية، والثقافة، والسياسات الخارجية. تتكون القيم السياسية من السياسات الحكومية والدولية المحلية التي يمكن الاستفادة منها ما دامت هذه السياسات تروق للآخرين وتشمل الثقافة بقيمها المختلفة والتعليم والتجارة في البلاد[1].

تساهم السياسات الخارجية في مصدر البلد للقوة الناعمة من حيث أنه يمكن أن توفر الشرعية والسلطة الأخلاقية لهذا البلد. فيما يتعلق بالقوة الصلبة، تعتمد القوة العسكرية على استخدام التهديدات بالقوة من خلال الديبلوماسية القسرية والحرب والتحالفات بهدف الإكراه والردع والحماية. بالإضافة إلى ذلك، فإن القوة الاقتصادية، التي تتكون من استخدام المساعدات والعقوبات الاقتصادية من أجل التحريض والاكراه، تشكل أيضًا جزءًا من القوة الصلبة. تختلف القوة الصلبة عن القوة الناعمة في أن القوة الأولى تستخدم في الاحتواء، بينما تستخدم الأخيرة في الاستيعاب، لكنهما في بعض الأحيان يعززان ويتداخلان مع بعضهم البعض. وكما يشير ناي ، فإن القوة الصلبة يمكن أن تخلق شعوراً بالقوة التي قد تدفع دولاً أخرى إلى محاكاة البلد الذي يستخدم القوة الصلبة. في بعض الأحيان، عندما تكون القوة العسكرية لأمة كبيرة مصحوبة بالقوة الناعمة، فإن الدول الأضعف ربما تنجذب إليها وتتبع قيادة الأمة الأكبر. عندما يتعلق الأمر بالقوة الصلبة والقوة الناعمة، فكلاهما متشابكان بشكل معقد في عالم اليوم[2].

يوفر مفهوم القوة الناعمة مقاربة جديدة لتحليل القوى الصاعدة والعالم "المترابط" الحالي الذي لم توزع فيه السلطة فقط على نمط متعدد الأبعاد، بل كانت مملوكة

[1] Nye, J. S. *Soft power, The means to success in world politics*, New York City, New York, Public Affairs, 2004,pp 130-132.

[2] Nye Joseph. *Bound to lead, The Changing Nature of American Power*, New York, Basic Books, 1990, p, 267.

أيضًا للعديد من القوى غير القائمة على الوضع الراهن والجهات الفاعلة الدولية الجديدة.

يشرح ناي قضايا أخرى مهمة في تعريف السلطة – التي لا تهتم بالقوة العسكرية. يشير "روبرت غيلبين" الباحث في الاقتصاد السياسي الدولي، إلى أنه إلى جانب المعرفة العسكرية والاقتصادية والتقنية، فإن عوامل مثل الروح المعنوية العامة ونوعية القيادة السياسية لديها القدرة على التأثير في الأحداث السياسية[1]. يشدد " ريتشارد روسكورانس " الباحث في العلاقات الدولية، على أنه منذ عام 1945، يتجه العالم نحو نظام يتكون من دول تنظر إلى القوة كنظام تجاري لديه القدرة على تغيير وجهات النظر التقليدية لتحقيق الاكتفاء الذاتي[2].

بالمقارنة مع المؤلفين المذكورين أعلاه، فإن تحليل "ناي" للتحول السلبي في البيئة الدولية الجديدة يشمل عوامل مثل المعلومات العالمية، والثقافة، والأيديولوجيا، والمؤسسات، والتكنولوجيا، والتعليم. ويعتقد أن هذه الجوانب أصبحت أكثر أهمية من عوامل مثل الجغرافيا والسكان والمواد الخام.

من الواضح أن " ناي" لا يرفض التعريف الواقعي للقوة، على العكس هو يقارب في علاقة واضحة بين تعريفه وتلك الخاصة بالواقعيين. في الواقع، يقدم " ناي " نموذجًا نيوليبراليًا لاستكشاف تحليل "مورغنثو" للقوة، حيث يعترف "ناي" أنه في الوقت الذي أصبحت فيه السياسة العالمية أكثر تعقيدًا وتحتاج إلى تبني نُهج جديدة، إلا أنه يجب

[1] Gilpin, Robert. *War and Change in World Politics*, Cambridge, Cambridge University Press, 1981, p, 13.
[2] Rosecrance, Richard N. *The Rise of the Trading State* ,New York, Basic Books 1986, pp, 16-20.

عدم التخلي عن وجهات النظر التقليدية لتوازن القوى العسكرية، ولكن يجب قبول حدودها واستكمالها من خلال رؤى حول الاعتماد المتبادل[1].

ينتقد "ناي" المحاولات التقليدية لتعريف القوة بالمعنى الضيق من حيث القوة العسكرية التقليدية والقوة الاستراتيجية القائمة على أساس الجوانب العسكرية والاستراتيجية التقليدية. هذه التعريفات الضيقة تمنع أي بلد من الحصول على النتائج السياسية المرجوة دون تهديدات أو تلاعب، ويجادل "ناي" أنه في عصر العولمة السريعة، تتزايد أهمية الثقافة والقيم السياسية والسياسات الخارجية، باعتبارها عناصر القوة الناعمة، في تحقيق قوة عظمى.

وبالتالي فإن المظاهر الهامة للقوة تميل إلى أن تصبح وأقل قسرية بين الدول المتقدمة، من الواضح أنه بينما تبدأ البلدان النامية عملية تحديث وتدخل في عملية العولمة، تصبح القوة الناعمة أكثر أهمية في العلاقات الدولية. ويشرح "ناي" أنه منذ الحرب الباردة، أصبحت الولايات المتحدة قوة عظمى اقتصادية وعسكرية[2].

يعتبر "ناي" القدرة على إقناع الدول الأخرى بتغيير الأسلوب التوجيهي أو القائد لممارسة السلطة، هو طريقة غير مباشرة لممارسة القوة، ويصف هذه القدرة على النحو التالي:

قد يحقق البلد النتائج التي يفضلها في السياسة العالمية لأن الدول الأخرى تريد أن تتبعها أو وافقت على نظام ينتج مثل هذه التأثيرات. في هذه الحالة، من المهم تحديد جدول الأعمال وتنظيم البنية في السياسة العالمية، مثلما هو الأمر بالنسبة إلى جعل

[1] Nye Joseph, *op. cit*.,p, 260.
[2] Keohane, Robert O, and Joseph Nye, *Power and Interdependences: World Politics in Transition*, Boston, MA,Little Brown, 1977, pp, 25-30.

الآخرين يتغيرون في مواقف معينة. قد يُطلق على هذا الجانب من القوة – أي جعل الآخرين يرغبون في ما تريد – قوة غير مباشرة أو مشتركة. تميل القدرة على تحديد الأفضليات إلى الارتباط بمصادر القوة غير الملموسة مثل الثقافة والأيديولوجية والمؤسسات. يمكن اعتبار هذا البعد الذي يطلق عليه مصطلح " قوة ناعمة"، على النقيض من قوة القيادة الصعبة المرتبطة عادة بالموارد المادية مثل القوة العسكرية والاقتصادية[1].

وعلاوة على ذلك، وضح أن الولايات المتحدة لديها وفرة من موارد القوة الناعمة وكذلك موارد القوة الصلبة العسكرية والاقتصادية التقليدية، والتي يمكن أن "تواجه تحديات التكافل العابر للحدود الوطنية". كان السؤال المطروح هو ما إذا كانت أميركا تستطيع حشد "القيادة السياسية والرؤية الاستراتيجية" لتحويلها إلى "تأثير حقيقي" في عالم متغير، ولماذا لا تستطيع القوة العظمى الوحيدة في العالم أن تمارس وحدها؟ ، يقدم ناي تحليلاً مفصلا عندما يناقش تداعيات ثورة المعلومات والعولمة على السياسة الخارجية الأمريكية، ويشدد على أن تكنولوجيا المعلومات ترفع مستوى المعرفة إلى مستوى مورد قوة مهم. أصبح الوصول إلى المعرفة والمعلومات (على سبيل المثال، الإنترنت) سلاحًا مهمًا في التسلسل الهرمي للسلطة، حيث أصبحت الدولة ذات السيادة مترابطة بشكل جوهري بنظام المعلومات العالمي، ومن ثم، فإن القوة العسكرية ليست هي مصدر القوة الوحيد، كما يلعب الترابط الاقتصادي وتدفقات المعلومات دورا محوريا.

عند استعراض أعمال " ناي "، يميل المرء إلى الاعتقاد بأن نظريته في القوة الناعمة قد استندت إلى فهم مؤسسي لترابط العالم الحالي.

[1] Keohane, Robert O, and Joseph Nye, *op. cit.*, pp, 35-38.

وفقا " لكيوهان وناي" ، هناك ثلاث خصائص رئيسية في عالم "الترابط المعقد": هذه هي قنوات متعددة ، وغياب التسلسل الهرمي بين القضايا ، ودور ثانوي للقوة العسكرية:

في هذا الوسط، يعتقد "ناي" أن السلطة توزع بين الدول في نمط يشبه لعبة شطرنج معقدة ثلاثية الأبعاد[1].

وضح "ناي" المصادر الرئيسية للقوة الناعمة للبلد، على ما يلي:

ثقافتها (في الأماكن التي تكون فيها جذابة للآخرين)، وقيمها السياسية (عندما ترقى إليهم في الداخل والخارج)، وسياساتها الخارجية (عندما ينظر إليها على أنها شرعية وذات سلطة أخلاقية).

أشار "ناي" إلى أنه لكي تكون السلطة فعالة، يجب أن يكون السياق مناسبًا. وقد اعترف بسلبيات الثقافة الأمريكية في بعض الأماكن، ولكن على العكس، كان ينظر إلى نظرة أمريكا إلى الحداثة والابتكار على أنها إيجابية في معظم السياقات. ولم تُنقل الثقافة فقط من خلال استهلاك المنتجات الثقافية، كما أوضح ناي، بل أيضاً من خلال الاتصالات الشخصية، مثل الدراسة في الخارج، وكذلك من خلال التبادل التجاري إذ كان لبعض هذه التفاعلات تأثير أكبر من غيرها في الوصول إلى تطبيقات القوة الناعمة[2].

[1] Nye, Joseph. *The Paradox of American Power, Why the World's Only Superpower Can't Go It Alone*, New York, Oxford University Press, 2002, p, 39.
[2] Nye, Joseph. *Op.Cit.*, p, 48.

أدى الغزو الأمريكي للعراق عام 2003م إلى إلحاق الضرر بقوته الناعمة في معظم مناطق العالم. وأكد "ناي" أن القوة الناعمة لا تنتمي إلى فعل الحكومة "بنفس الدرجة" التي تمارس بها القوة الصلبة.

ومن ثمة، فإن القوة الناعمة ليست ممارسة الحكومات فقط بقدر ما يتدخل فيها الأعمال التجارية الخاصة، والمنظمات والأفراد.

وسَّع ناي حجته السابقة بأن السياسة أصبحت "تنافسًا على الجاذبية والشرعية والمصداقية". وأوضح "أن المزايا ستذهب إلى البلدان التي لديها قنوات اتصال متعددة؛ التي تقترب ثقافتها وأفكارها من المعايير العالمية السائدة (التي تركز الآن على الليبرالية والتعددية والاستقلالية)؛ ويتم تعزيز مصداقيتها من خلال قيمها وسياساتها المحلية والدولية. لم تكن الولايات المتحدة وحدها في هذه المنافسة، ولم تكن اللعبة مقتصرة على اللاعبين الكبار والهامين في الساحة الدولية.

المطلب الأول: القيم السياسية

القيم السياسية هي واحدة من المصادر الرئيسية الثلاثة للقوة الناعمة التي حددتها نظرية "ناي". وبالتالي يمكن إيلاء المزيد من الاهتمام الخاص بها.

ضمن مجال العلوم السياسية، فقد كان من الصعب تحديد مفهوم "القيمة"، ولكن وفقا لـ" كلايد كلوشهون"، وهو المتخصص بالأنثروبولوجيا والمنظر في علم الاجتماع بجامعة هارفارد، يعرف "القيمة" على أنها رمز أو المعيار الذي لديه بعض الثبات عبر الزمن وعلى نطاق واسع[1].

[1] Kluckhohn, Clyde, Values and Value Orientation in the Theory of Action. *In Toward a General Theory of Action*, edited by T.Parsons and E.A Shils. Cambridge, MA, Harvard University Press, 1952, p, 395.

في عام 1948م كان "مورجنثو" من أوائل الكتاب الذين ربطوا القيم السياسية بالقوة الوطنية. في إطاره لتحليل السلطة الوطنية، يشير إلى القيم السياسية التي تتعلق بالمعنويات الوطنية. كما يعني الشعور القومي "الإرادة الوطنية"، التي تضم التماسك الوطني والقيادة وفعالية الحكومة، فضلا عن المخاوف بشأن الاستراتيجية والمصالح الوطنية.

من وجهة نظر مورغينتو فإن جودة الحكومة تعد عنصرا هاما آخر في القوة الوطنية والقيم السياسية، كما عتقد بأن النظام الديمقراطي الذي يعالج بنجاح التطلعات الشعبية هو أفضل أساس لمعنويات وطنية قوية. وبهذه الطريقة، يمكن تقويض الروح المعنوية الوطنية من خلال حكم غير ديمقراطي، أو خلافات عرقية أو قومية، أو تقسيمات طبقية. وأكد مورغنتو العلاقة القوية بين القيم السياسية (حقوق الإنسان والديمقراطية) والسلطة الوطنية، والمنظرين السياسيين يرون هذه باعتبارها عنصرا هاما في تطوير السياسة الخارجية لبلد ما. ومع ذلك، يجادل "صموئيل هنتنغتون" بأن تعزيز الديمقراطية ليس الهدف الرئيسي للسياسة الخارجية[1]. ومع ذلك ، خلص "فرانسيس فوكوياما" إلى أن "تطور التاريخ البشري كنظام بين الأيديولوجيات انتهى إلى حد كبير مع استقرار العالم في المثل الديمقراطية، ورأسمالية السوق الحرة، والسياسات الاقتصادية النيوليبرالية ذات الصلة بعد نهاية الحرب الباردة"[2].

مقارنة بالمناقشات المذكورة أعلاه حول القيم السياسية، يساهم "جوزيف ناي" في نهج جديد في كيفية تطبيق القيم في السياسة العالمية. وفقاً لـ"ناي"، "تعتمد قيم الدولة على أداء الإدارة المحلية الخاصة بها، لأن كيفية قيام بلد ما بتنفيذ قيمه السياسية يمكن

[1] Huntington, Samuel P, *The West Unique, Not Universal*, *Foreign Affairs*, vol. 75, no 6, November//December 1996, pp, 25-27.
[2] Fukuyama, Francis*, La Fin De L'histoire Et Le Dernier Homme*, Flammarion Paris, 2008,pp 39-42.

أن تعزز صورته وشرعيته المتصورة ، الأمر الذي له تداعيات مهمة على تقدم السياسة الخارجية".

في حين أن "ناي" لا يحاول التنصل من آراء "هنتنغتون" و"فوكوياما" حول القيم السياسية في العلاقات الدولية، فهو يعرّف القيم السياسية باعتبارها عنصراً هاماً من مصادر القوة الناعمة، التي يعتقد أنها مهمة لسياسة الدولة الخارجية، ولكن لا يمكن فرضها على الدول الأخرى. يضيف ناي أنه من الأهمية بمكان زيادة جاذبية القيم السياسية في الداخل قبل نشرها في الخارج، وحذر من أن القيم السياسية يمكنها إما صد أو جذب الآخرين.

المطلب الثاني: النقد في منظور جوزيف ناي للقوة الناعمة

هناك انتقادات لمنظور "ناي" النظري للقوة الناعمة، يرى "مينغ جيانج لي" أن استراتيجية الصين الناشئة في السياسة الدولية، توفر مفهوما مغايرا للقوة الناعمة بما يراه "ناي"، على سبيل المثال، يشير "مينغ جيانغ" إلى أن أهداف القوة الناعمة تشاركية تتيح للأطراف الارتقاء بكافة المستويات إلى درجة الاندماج، أين تنتهي المساعدة والمعونة ويبدأ التكامل والتعاون[1].

كما ينتقد منهج "ناي" القائم على موارد القوة الناعمة، – الثقافة والأيديولوجية والقيم – ليست جذابة دائماً أو مقنعة، ومن الأمثلة على ذلك استخدام الولايات المتحدة للقوة الثقافية في هوليوود، حيث أن تصوير بعض الثقافات، والشخصيات، واستخدام أعمال مثل العنف التصويري قد أدى إلى معارضة بعض القيم الأمريكية في بعض

[1] Mingling. L, *Soft power, China's emerging strategy in international politics,* M. Li, (Ed.). Lanham, Maryland, Lexington Books, 2009, pp, 3-5.

مناطق العالم. أيضا استخدام القوة العسكرية في أنشطة حفظ السلام الإنسانية أو الدولية، كما هو الحال في هايتي عام 2010م.

كما يؤكد "مينغ جيانغ" إن استخدام الصين للقوة الناعمة في العلاقات الثنائية يختلف من بلد إلى آخر في أفريقيا مما يؤدي إلى مستويات مختلفة من النجاح، وأن الدولة المطبقة للقوة الناعمة يجب أن تتقارب مع الدول الخرى بموقف رسمي معلن في ديبلوماسيتها، وأن الاتفاق الثنائي الصريح أحد أهم أدوات القوة الناعمة، على عكس ما يحدده "ناي".

تتم مناقشة قضية نهوض الصين واستخدامها للقوة بشكل متزايد بين العلماء. أحد الأسباب المحتملة هو أنه عندما يتعلق الأمر بمناقشة استخدام الصين للقوة، يبدو أن هناك اختلافات بين الباحثين الذين ينتقدون المفهوم الأصلي الذي وضعه ناي للقوة الناعمة والذين يعتقدون أن استخدام الصين تسعى لتقديم نماذج مختلفة في السياسة الدولية، يتيح للأطراف الدولية المزيد من التطور والتنمية، بالإضافة إلى بناء السلم دون العودة لقضية من يحكم أو من يقود، وتوسيع دائرة التعاون والشراكة.

- القومية الاقتصادية

ينادي المدافعون على القومية الاقتصادية بأولوية الدولة في النظام العالمي، ويؤكدون أن دورها لم يتضاءل بسبب العولمة. علاوة على ذلك، تعتبر الاقتصادات الوطنية أهم العناصر الفاعلة في العمليات الاقتصادية الدولية. التشابه الآخر هو أن الواقعية والقومية الاقتصادية مشغولة بالقوة. الشاغل الرئيسي للقومية الاقتصادية هو دعم القوة الوطنية بالوسائل الاقتصادية، هذا يفترض أن القوة الوطنية تنطوي على مزيج من القوة السياسية والاقتصادية. عندما يتم تعظيم القوة الاقتصادية يكون لها

تأثير على السلطة السياسية والعكس صحيح. لذلك يوافق القوميون الاقتصاديون على وجود علاقة بين الثروة والسلطة[1].

إن رفاه الدولة له أهمية مركزية لزيادة القوة، من أجل تطوير الاقتصاد وتحديثه، تحتاج الدولة لتعبئة الأمة من خلال سياساتها النقدية والتجارية والقانونية والتعليمية، وبالتالي خلق سوق وطنية. وهذا يؤدي في نهاية المطاف إلى تشكيل هوية وطنية، لأن "التنمية الاقتصادية تشكل وتفرض فكرة مشاعر الأمة، مما يزيد من القوة السياسية للدولة. وبالتالي، فإن العلاقة بين الاقتصاد والأمة قضية مهمة بالنسبة للقومية الاقتصادية ". وبينما يقال إن القومية الاقتصادية ترتبط في الغالب بالمعاملة التجارية، إلا أنها تختلف اختلافا واضحا عن تلك المقاربات. وحيث يكون هدف الماركانتيلي هو الاكتفاء الذاتي، فإن أهداف القوميين الاقتصاديين تتركز على الوحدة الوطنية والاستقلال الذاتي وتعظيم السلطة الوطنية.

من هذا المنطلق، تختلف السياسات الاقتصادية الليبرالية في الاقتصاد العالمي عن ممارسة السياسات الليبرالية في الاقتصاد الوطني، حيث أن تدخل الدولة هو شرط أساسي لمشاركة ناجحة في الاقتصاد العالمي. لذلك فإن السياسات الاقتصادية عادة ما تكون مصممة لتعزيز الوحدة الوطنية. وتشمل هذه السياسات التصنيع، والسياسات الكينزية، وتعزيز العملة. ولذلك، فإن هذه النظرية مناسبة لتحليل العلاقات الخارجية للصين، لأنها لها تاريخ طويل من القومية، ولا يزال توجه الصين في سياستها الخارجية قومياً بشكل واضح.

[1] O'Brien Robert and Williams Marc, *Global Political Economy*, Basingstoke, Palgrave 2004, pp, 12-14.

وقد اشتعلت العداوة الغربية تجاه القومية الصينية وكذلك القومية الاستعمارية على أجزاء من الصين خاصة خلال حروب الأفيون في القرن التاسع عشر. وفي هذا السياق، شجعت الصين القومية كوسيلة لمواجهة الأعمال العدائية الخارجية وتؤكد استقلالها، كانت هذه القومية هي العامل الرئيسي وراء السياسة الخارجية الصينية في معظم القرن العشرين.

منذ عام 1949م، عمدت الحكومة الصينية إلى تعزيز "الدولة القومية"، وبناء دولة صينية في مقابل القومية العرقية، واعتماد التعديلات في السياسة الخارجية الصينية لتحقيق هذا الهدف. ووفقا لما ذكره " تزو دي" القائد العسكري الصيني مؤسس الجيش الأحمر الصيني، كان هذا هو "رؤية الاستقلال الوطني للصين والحفاظ عليه"[1]. تتمثل الدوافع الرئيسية للقومية الصينية في التنمية الاقتصادية، والوحدة الوطنية والاستقلال، والهيبة الدولية، والتي ينظر إلى التنمية الاقتصادية على أنها أهمها. الذي يشمل جميع الأهداف الوطنية الأخرى.

"المطلب الثالث: القوة الصاعدة" كمظهر من مظاهر علاقات القوة

يرى الكثيرون الصين كقوة صعود محتملة أو الزيادة الجديدة في قوة الوضع الراهن في القرن الواحد والعشرين. سنفحص صعود الصين من منظور واقعي. وفقا لـ "بريجينسكي": "الولايات المتحدة وحدها حصلت بشكل لا لبس فيه على التصنيف كأكبر دولة قوية في كل 20 سنة، فواصل زمنية منذ 1880، .. الولايات المتحدة في المرتبة الأعلى وقد أصبحت أوسع من أي وقت مضى"[2].

[1] Chen Zimin, Nationalism, Internationalism and Chinese Foreign Policy, *Journal of Contemporary China*, vol 14,issue 42, 2005, pp, 50-53.
[2] Brzezinski, Zbigniew, *The Choice, Global Domination or Global Leadership*, New York, Basic Books, 2004,pp,3- 4.

استنتج العديد من العلماء أن الصين سوف تصبح قوة عظمى ذات أبعاد لم يسبق لها مثيل. بعض المحللين يقترحون " أن الصين القوية اقتصاديا ستصبح أكثر جرأة وأكثر إلحاحا وأقل احتمالا للتعاون مع القوى الكبرى الأخرى في المنطقة"[1].

يذكر معظم هؤلاء المؤلفين أن الصين تمتلك موارد قوة كبيرة يمكن استخدامها لتحقيق مصلحتها القومية، السؤال الرئيسي الذي طرحه بعض هؤلاء المؤلفين هو: هل ستتحول الصين إلى قوة مسؤولة في القرن القادم؟

كما ناقشنا فيما سبق، يرى المنظرون الواقعيون أن القوة الصاعدة ستؤدي حتمًا إلى الحرب. ووفقاً للنهج الواقعي، غالباً ما تلجأ القوى العظمى إلى "القوة" (الحرب ، العسكرية) لتغيير الوضع الراهن وفقاً لمصالحها الوطنية الخاصة. بدلا من ذلك، تشعر القوى الحالية بالتهديد وبالتالي فهي مصممة على الحفاظ على وضعها داخل المنطقة الدولية. ومع ذلك، يوجد لدى كثير من المنظرين موقف معاكس يجادلون فيه بأن العالم المتقدم اقتصادياً هو أرض "الترابط المعقد" بين الدول والمجتمعات، هذا الترابط المعقد يمكن في بعض الأحيان تعزيز التعاون ومن وجهة النظر هذه، يزعم المحللون أن الصين أصبحت بشكل متزايد جزءاً من النظام الرأسمالي الأكبر وأكثر تكاملاً على مستوى العالم. وهم يجادلون بأن الصين لا يمكن تعريفها كقوة مبنية على نظرية انتقال السلطة التقليدية. ويقولون كذلك إن الإصلاحات الصينية غيرت سياستها الخارجية بشكل متزايد من الماوية الشيوعية إلى سياسة إصلاحية،

[1] Ding Sheng, *The Dragon's Hidden Wings – How China Rises with Its Soft Power*, Lexington Books, 2008, pp, 18-20.

يمكنها أن تحقق الريادة دون اللجوء من جهتها للقوة الصلبة، ودون كبحها عن طريقها (القوة الصلبة) أيضا، من طرف الدول المهيمنة[1].

يرى منظّرو العلاقات الدولية الكلاسيكية في التقليد الواقعي أن مصالح الدولة تتشكل أولاً من خلال قوتها، التي تقاس بمواردها المادية ونفوذها السياسي.

يجادل "مارتن وايت" بأنه "طبيعة القوى للتوسع ... لقد أرادوا دائماً نشر تأثيرهم الثقافي والاقتصادي والسياسي على البلدان الأخرى بهدفها النهائي المتمثل في توسيع أراضيها". يجادل "روبرت غلبان" بأن الدولة ستحاول تحويل النظام الدولي فقط إذا كان مفيدًا لنفسها، وبعبارة أخرى ، إذا كان توازن القوى في النظام هو لصالحها.

يجادل "جون ميرشيمر" بأن القوى العظمى حاولت تحريك عبء الحفاظ على توازن القوى على الحلفاء والمتنافسين، وبالتالي استخدام الحروب بين الدول للحفاظ على وضعها الراهن في السياسة الدولية. في المقابل، أدى عدم المساواة في القوة في كثير من الأحيان إلى السلام والاستقرار لأنه لا توجد فائدة للدول الضعيفة لإعلان الحرب مع دولة قوية. لذلك، لا يهم "كيف يتم قياس القوة الطبيعية لدولة ما، فقد كان توزيع القوة المتساوية بين الدول الكبرى نادرًا نسبيًا في تاريخ العالم".

على هذه الخلفية، من المرجح أن تعتبر الصين، باعتبارها قوة صاعدة في القرن الحادي والعشرين، تهديداً لبعض الدول في النظام الدولي القائم. يعتقد العديد من العلماء أن الصين، باعتبارها دولة تريد الانفراد في الصعود، ستعطي الأولوية لسياستها الخارجية للتركيز على توسيع مصلحتها الوطنية أو ممارسة سلطتها خارج أراضيها.

[1] Wight Martin, *Power Politics*, 2nd edition. Leicester, Leicester University Press, 1978, pp, 140-145.

تتماشى بعض عناصر نظرية الواقعية مع صعود الصين، قد يجادل الواقعيون بأن القوى الصاعدة مهتمة حتما بتحدي المؤسسات والقواعد القائمة وتوزيع القوة. في إطار المنظور الواقعي، يعد بناء الصين العسكري السريع والتوسع الاقتصادي مؤشرات على قوة صاعدة. يقبل العديد من الباحثين والمحللين السياسيين المفهوم الواقعي لقوة صاعدة كتهديد متأصل لقوى الوضع الراهن والدول المجاورة لها، على الرغم من أن بعض منظري العلاقات الدولية الآخرين يرفضون هذه الحجة. غير أن آخرين يجادلون بأن المؤسسات الدولية والنظم الدولية والقانون الدولي يضعف سلوك الدولة، وأن الدول تستفيد من التعاون أكثر مما تنافسه.

يتجاهل كثير من المنظرين النهج التقليدي المتمثل في استخدام القوة كضرورة حتمية للسياسة الخارجية تتضمن الإكراه والتسلط، وبدأوا ينظرون إلى أساليب جديدة لسياسة القوة والسلطة. قامت أعمال "كيوهان وناي" بتحليل مقاربات بديلة بما في ذلك " النيوليبرالية المؤسسية". وقد جادل "كيوهان" وآخرون بأن ذلك يرجع إلى إشراك المؤسسات متعددة الأطراف وعصر جديد في التعاون التكنولوجي حتى في أوقات الفوضى. من خلال السعي لربط مفاهيم النيوليبرالية مثل "الاعتماد المتبادل" على وجهة نظر الواقعيين حول السلطة، يجادل هؤلاء العلماء بأن الحكومات تشارك في ظل ظروف معينة في ترتيبات دولية تعاونية.

وبناءً على هذا الإطار النظري، من الممكن أن نستنتج أن القوة الصاعدة ليست تهديدًا، ومن الأرجح أن تتعاون الدول فيما بينها، لأنه من مصلحتها أن تفعل ذلك. ولذلك، لا يتعين على الدول تغيير الوضع الراهن من خلال الثورة أو التغيير السريع ، بل بالأحرى عن طريق العمليات التطورية بطريقة تدريجية. من خلال العمل معا، يمكن تعزيز الأمن الدولي من خلال اتفاقات الحد من الأسلحة وبعثات حفظ السلام

وتوسيع التجارة الدولية لتحقيق المنافع المتبادلة. تعكس الاختلافات بين الواقعية والإطار النظري المؤسسي، في تفسير نية القوة الصاعدة فهمهم للوطنية كدولة تسعى إلى تعظيم مصالحها الذاتية، على المدى القصير والعقلانية لتحقيق فوائد جماعية طويلة الأجل. في هذا الأخير، يصبح اكتساب الثروة أكثر أهمية للقوى الصاعدة من اكتساب القوة نسبة إلى الدول الأخرى.

خلاصة الفصل

الغرض من هذا الفصل هو تحديد المفاهيم الرئيسية التي سيتم استخدامها في هذه الدراسة وربطها بإطار نظري، وبالنظر إلى حقيقة أن علاقة الصين بالجزائر والدول الأفريقية تقع في مجال بروزها كقوة عالمية كبرى، فإن القوة كمفهوم أساسي في هذه الدراسة، تقليديا ترتبط فيه بمدارس الواقعية والواقعية الجديدة، والتي لا تزال ذات صلة لهذه الدراسة، أيضا، يجب الإحاطة بأبعاد مختلفة من القوة – السمة ، العلائقية ، الهيكلية ومتعددة الأبعاد – مدرجة أيضا في إطار هذه الدراسة.

ومن المسلم به أن الصين تعتبر نفسها "قوة صاعدة"، على الرغم من أن هذه الدراسة ليست معنية بعمليات التنمية المحلية في الصين، ولكن فقط مع كيفية مساهمة علاقتها مع الدول الأفريقية وعلاقتها مع الجزائر تحديدا، فإن فكرة "القوة الصاعدة" تشكل خلفية هذه الدراسة.

لغرض تحليل علاقاتها الحالية مع الجزائر، حيث استقبلت الاستثمارات الصينية بتدعيم كبير في الجزائر، ستستخدم هذه الدراسة مزيجًا من نظريات القوة الناعمة والقومية الاقتصادية. القوة الناعمة لها صلات نظرية بمدارس الواقعية / الواقعية الجديدة، لكن هناك شك في أن شكلها الذي أوضحه جوزيف ناي هو الأنسب للصين. لذلك يتم تضمين بديل في شكل الاستخدام السلس للقوة لاستخدامها في هذه الدراسة.

أخيراً، على الرغم من أن هذه ليست دراسة من الناحية النظرية، فإن تطبيق مجموعة من النظريات التي تمت مناقشتها في هذا الفصل يوفر فرصة لفهم أشكال القوة الناعمة في العلاقات الجزائرية الصينية.

الفصل الثاني: التقارب بين الصين والجزائر

المبحث الأول: نبذة تاريخية عن الصين

المبحث الثاني: نبذة تاريخية عن الجزائر

تقديـــم

أدى النمو الاقتصادي الصيني والازدهار المتصاعد في الداخل إلى زيادة الطلب على موارد العالم، فضلا عن الحاجة إلى تطوير علاقات ثنائية أقوى مع الدول المختلفة. من بين أقوى و أوضح هذه الأمثلة علاقات الصين مع الجزائر ومع الدول الأفريقية.

تعود الصداقة بين الصين والجزائر إلى أيام الاستعمار، وتتجسد الصداقة بين الشعبين في نضالهما ضد الإمبريالية والاستعمارية، ولن ينسى الشعب الصيني أبداً الدور الهام الذي لعبته الجزائر في استعادة المقعد الشرعي لجمهورية الصين الشعبية في الأمم المتحدة، وتكنّ القيادة الصينية كل الشكر والتقدير للجزائر على دعمها الثابت للصين في القضايا المتعلقة بالمصالح الحيوية والهموم الكبرى لها"[1]، هذا مقتطف من تصريح رئيس الصين الشعبية سنة 2013م بمناسبة الارتقاء بعلاقات التعاون الثنائية بين الجزائر والصين إلى مستوى أرفع وتمثل ذلك في الشراكة الاستراتيجية الشاملة، كما تضمن التصريح التأكيد على اتجاه الروابط المتينة التي تجمع الشعب الجزائري والصيني والتي تؤكد أن تطوير علاقات الصداقة والتعاون الصينية الجزائرية على نحو شامل وتعميق التعاون الاستراتيجي بين البلدين يمثلان سياسة ثابتة للصين. وتحقق أبعاد شاملة في مستويات كافة ونطاقاً واسعاً، وهي كلها عوامل تدفع وتنمّ عن علاقات ثنائية إلى مستوى أعلى[2]، وهو ما تؤكده القيادة الصينية كما أن الصين تعتبر الجزائر دائماً صديقاً عزيزاً وأخاً حميماً وشريكاً وثيقاً.

[1] http://www.fmprc.gov.cn/ara/zxxx/t719333.shtml. (11/05/2015)

[2] سفير الجزائر لدى الصين في حوار مع (الصين اليوم) (12/05/2015)
http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/se/2013(12/02/content_580821.htm

ومن ثم فإن الجزائر تتطلّع للاستفادة من تحويل التكنولوجيا والاستثمارات الصينية[1]، كما تحاول استقطاب المؤسسات الصينية إلى الجزائر بغية تحفيزها على الإنتاج بها لتلبية احتياجات السوق الداخلية واكتساح أسواق الدول المجاورة وكذا دول المتوسط، هذه العوامل كفيلة بإعطاء دفع للعلاقات الجزائرية الصينية والتي تساهم في إرساء شراكة استراتيجية بين البلدين.

المبحث الأول: نبذة تاريخية عن الصين

وفقا للعالمين "غارث لوبير" و"غارث شيلتون"، "الصين هي حضارة قديمة، ودولة تعتز بهويتها ومكانتها في العالم. أثبتت الحضارة الصينية، التي يعود تاريخها إلى 4000 سنة، أنها الأكثر ديمومة ومرونة في العالم، وبالتالي، تعد الصين واحدة من أكثر دول العالم استثنائية وفريدة من نوعها". وقد وصفت في كتب التاريخ بلقب "المملكة الوسطى"، حيث شكلت الصين جوهر النظام الطبيعي في العالم"[2].

قبل القرن العشرين، انقسم تاريخ الصين إلى عدة فترات من حكم الأسر الحاكمة. شهدت هذه السلالات أنماط مختلفة من الحكم، وخلال تلك الفترة ارتفعت الصين وسقطت وخضعت لفترات من الازدهار والانحطاط. فحسب المؤرخين الذين اشتغلوا على أساطير الحكم في الصين، وحسب المخطوطات الموجودة تشير إلى قانون انتقال السلطة من أسرة إلى أخرى، فعندما تسقط إحدى السلالات الحاكمة، تكون قد فقدت " الانتداب من السماء "، ويعطى للناس الحق في التمرد، وعندما تعتلي سلالة أخرى الحكم عليها إنهاء فترة التمرد، ويعد ذلك دليلا على القدرة والسيطرة، بذلك

[1] Paul Lalvani, *Promoting Global Trade And Technology Transfer between China And Africa*, EMPower, WHO, Boston, 2012, pp, 10-14.
[2] Le Pere Garth and Shelton Garth, *China, Africa and South Africa, South –South co-operation in a global era*: Institute for Global Dialogue, Midrand, South Africa, 2007, pp, 41-42.

تثبت السلالة الحاكمة الجديدة أحقيتها بتولي العرش، وتبرز على ذلك النحو موافقة الآلهة على توريث الولاية لها"[1].

شهدت الإمبراطورية الصينية سمات بارزة بسوء الحكم، والفساد، والغزوات البدوية، والكوارث الطبيعية، والسخط الاجتماعي.

وارتبط نجاح الأسرة الحاكمة بما تقدمه من عدل اجتماعي واكتفاء ذاتي، ما يمنح لها التأييد في الاستمرار والبقاء.

وتعتبر أسرة "تشين" فترة ازدهار وبناء الصين الأولى، من بين النجاحات الرئيسية لأسرة "تشين"، (التي انتهت في عام 221 قبل الميلاد) كانت قدرتها على توحيد الصين وتوحيد نظام الكتابة وتوحيد الأوزان والمقاييس وبناء السور العظيم.

في عهد أسرة "هان" (206ق.م، و220م)، أصبحت الكونفوشيوسية هي المذهب الرسمي للدولة وتم تأسيس نظام فحص لاختيار المسؤولين الحكوميين. كما سمحت فترة "هان" أيضا للصينيين العرقيين بالتوسع خارج منطقة مهد النهر الأصفر إلى وادي "يانغزي" الغني إلى الجنوب. أعقب انهيار سلالة "هان" أربعة قرون من الانقسام والاضطراب حتى تم لم شمل البلاد سياسيا في ظل حكم سلالة "سوي" في عام 590، تميزت أسرة "سوي" بفترة من الهندسة والبناء العظيمة في العالم القديم – القناة الكبرى الطويلة التي يبلغ طولها 2000 كيلومتر والتي تربط شمال الصين بوادي يانغزي إلى الجنوب.

شهدت الصين فيما يعرف باسم "فترة ازدهار القرون الوسطى" تقدمًا كبيرًا في الإنتاج الزراعي، والبذور المحسنة وإدارة المياه، وإنشاء الإدارة العامة ومؤسسات الحكومة.

[1] Le Pere Garth and Shelton Garth, *Op.Cit*., pp45-48.

ومع ذلك، انتهت هذه الفترة في عام 1279م مع أول غزو للغزاة المغول، "جنكيز خان" وحفيده "كوبلاي خان". سلالتهم استمرت في الفترة من (1279-1367).

المطلب الأول: حروب الأفيون

حروب الأفيون هي حربان، سميتا بحروب الأفيون، قامتا بين الصين وبريطانيا. في الثانية، انضمت فرنسا إلى جانب بريطانيا، وكان السبب هو محاولة الصين الحد من زراعة الأفيون واستيراده، مما حدا ببريطانيا ان تقف في وجهها بسبب الأرباح الكبيرة التي كانت تجنيها بريطانيا من تجارة الأفيون في الصين. قامت حرب الأفيون في عام 1888م، وكان من نتائجها أن أصبحت "هونغ كونغ" مستعمرة بريطانية.

اهتمت بريطانيا في نهاية القرن الثامن عشر الميلادي، بفتح أبواب الصين أمام تجارتها العالمية. فطلب الملك "جورج الثالث" من الامبراطور الصيني "شيان لونج" توسيع العلاقات التجارية بين البلدين.. إلا أن الامبراطور أجاب : أن امبراطورية الصين السماوية لديها ما تحتاجه من السلع، وليست في حاجة لاستيراد سلع أخرى من البرابرة. فلم تستطع بريطانيا في ظل هذه الظروف تصديراً الا القليل جدا من سلعها إلى الصين، وفي المقابل كان على التجار البريطانيين دفع قيمة مشترياتهم من الصين من الشاي والحرير والبورسلين نقدا بالفضة.. مما تسبب في استنزاف مواردهم منها.. لذلك لجأت بريطانيا إلى دفع إحدى شركاتها.. وهي شركة الهند الشرقية البريطانية (East India Company) التي كانت تحتكر التجارة مع الصين، الى زرع الافيون في المناطق الوسطى والشمالية من الهند وتصديره الى الصين كوسيلة لدفع قيمة وارداتها للصين[1].

1 Yan Gengwang, *History of China's Local Administrative System*, Rongtai Yin Press Taiwan 1961, p,p 7-9.

تم تصدير أول شحنة كبيرة من الافيون الى الصين في عام1781م. وقد لاقت تجارة الأفيون رواجا كبيرا في الصين، وازداد حجم التبادل التجاري بين البلدين، وبدأت بشائر نجاح الخطة البريطانية في الظهور.. إذ بدأ الشعب الصيني في ادمان الافيون وبدأ نزوح الفضة من الصين لدفع قيمة ذلك الافيون. وبدأت مشاكل الادمان تظهر على الشعب الصيني مما دفع بالإمبراطور "يونغ تشينج" (Yong Tcheng) في عام 1829م بإصدار أول مرسوم بتحريم استيراد المخدرات، غير أن شركة الهند الشرقية البريطانية لم تلتفت لهذا المنع واستمرت في تهريب الأفيون إلى الصين. تصاعدت حركة التهريب للأفيون إلى الصين بصورة تدريجية حيث لم يُهرَّب إليها في عام 1729م سوى 200 صندوق تحوي 608 كيلوجرامات من الأفيون قدرت تكلفتها بخمسة عشر مليون دولار. ثم في عام 1792م وصلت المهربات إلى 4000 صندوق حوت 272 طناً... انزعجت الصين لهذه الظاهرة.. وللخطر الذي يمثله تعاطي الافيون الواسع على صحة المواطنين، والذي يسبب تدمير المجتمع الصيني.

كان الصيني يبيع أرضه ومنزله ويضحي بزوجته وأولاده للحصول على الافيون. لذلك اصدر الامبراطور الصيني قرارا آخر اشد وطأة بحظر استيراد الافيون إلى الامبراطورية الصينية. بل وذهبت الامبراطورية إلى ابعد من ذلك عندما ذهب ممثل الامبراطور الى مركز تجارة الافيون واجبر التجار البريطانيين والامريكيين على تسليم مخدراتهم من الافيون الذي بلغ الف طن، وقام بإحراقه في احتفالية كبيرة شهدها المناوئون لهذا المخدر الفتاك[1].

[1] Kirby W.C., *The Internationalization of China: Foreign Relations at Home and Abroad in the Republican Era*, China Quarterly, 1997,pp, 430-433.

عندها قررت بريطانيا وكانت في أوج قوتها في ذلك الوقت، اعلان الحرب على الصين لفتح الأبواب من جديد امام تجارة الافيون للعودة من جديد، وبحث البريطانيون عن ذريعة لهذه الحرب غير الشرعية وغير الاخلاقية. فهداهم تفكيرهم إلى شعار جديد هو (تطبيق مبدأ حرية التجارة) في ذلك الوقت كانت بريطانيا قد خرجت منتصرة على منافسيها من الدول البحرية في حروب نابليون. وقامت الثورة الصناعية فيها وأصبحت الدولة الرأسمالية الاقوى في العالم فلجأت الى فتح اسواق لتصريف منتجاتها الصناعية، والبحث عن مصادر رخيصة للمواد الأولية التي تحتاجها لصناعاتها، وكان النظام العالمي في ذلك الوقت يقوم على مبدأين هما حرية التجارة وديبلوماسية السفن المسلحة.

أرسلت بريطانيا في عام1840م سفنها وجنودها الي الصين لإجبارها علي فتح أبوابها للتجارة بالقوة، استمرت حرب الافيون الأولى عامين من عام1840 الى عام1842، واستطاعت بريطانيا بعد مقاومة عنيفة من الصينيين، احتلال مدينة "دينج هاي" في مقاطعة "شين جيانج". واقترب الاسطول البريطاني من البوابة البحرية لبكين. دفع ذلك الامبراطور الصيني للتفاوض مع بريطانيا وتوقيع اتفاقية "نان جنج" في آب1842م.

وأهم ما تنص عليه هذه الاتفاقية هو تنازل الصين عن جزر "الهونج كونج" لبريطانيا. والتي أصبحت فيما بعد قاعدة عسكرية وسياسية واقتصادية. لينطلق منها العدوان على الصين وتم فتح خمسة موانئ للتجارة البريطانية ودفع تعويضات لبريطانيين عن نفقات الحرب، وتحديد تعريفة جمركية على الواردات البريطانية باتفاق الجانبين مما افقد الصين سيادتها في فرض الضرائب كما نصت الاتفاقية على تطبيق نص الدولة الأولى بالرعاية في التجارة.

وفي العام التالي، أجبرت بريطانيا الصين على توقيع ملحق لهذه الاتفاقية ينص بتحديد نسبة5% على الصادرات البريطانية إلى الصين[1].

وتعدّ اتفاقية "فان جينج" بداية سلسلة من الاتفاقات غير المتكافئة والمهينة التي وقعتها الصين مع الدول الغربية في ذلك الوقت، ساهمت أمريكا في هذه الحرب بقوة رمزية لارتباط مصالحها بها فشركاتها كانت تساهم في تجارة الافيون مع الشركات البريطانية كما يهمها أيضا فتح أبواب الصين امام تجارتها. لذلك فبعد انتهاء الحرب طالبت الولايات المتحدة بالحصول على نفس الامتيازات التي حصلت عليها بريطانيا، وهددت باستخدام القوة، ووافقت الصين على ذلك، وتم توقيع معاهدة "وانج شيا" في عام1844م والتي تحصل أمريكا بمقتضاها على شرط الدولة الأكثر رعاية والذي يتيح لها الحصول على نفس المعاملة التجارية للصادرات التجارية البريطانية وشجع ذلك فرنسا على طلب امتيازات مماثلة بالإضافة الى حق التبشير الكاثوليكي، وتبعتها بلجيكا والسويد والدنمارك، ووافق الامبراطور على أساس تطبيق مبدأ المعاملة المتساوية للجميع.

المطلب الثاني: "ماو تسي تونغ" والصين الثورية

ولد "ماو تسي تونغ" في 26 ديسمبر 1893م ونشأ في صين غزتها وقسمتها بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وروسيا وألمانيا واليابان. وقد سيطرت هذه القوى الاستعمارية على اقتصاد الصين وسياستها وعاملت الشعب الصيني معاملة دنيئة واستغلته في "الأشغال الشاقة" في المزارع وفي المناجم في جميع أنحاء العالم. كانت القوى الأجنبية موجودة فى كل مدينة كبيرة وكانت القوارب المسلحة البريطانية

1 J. C. Hsiung, *Law and Policy in China's Foreign Relations: A Study of Attitudes and Practice*; Harvard International Law Journal, 1972,pp, 27-30.

والأمريكية تقوم بدوريات في المياه الإقليمية الصينية وكانت البلدان الأجنبية تسيطر على الموانئ والنظام البريدي و الشحن والسكك الحديدية. و كان يُقرأ على لافتة معلّقة بمدينة شنغاي الكبيرة "ممنوع على الكلاب والصينيين". كانت الصين مضطهَدَة إلى درجة أنه أطلق عليها وصف "رجل آسيا المريض".

وكان غالبية سكان الصين أين نشأ "ماو تسي تونغ" من الفلاحين الفقراء الذين يعانون من النظام الإقطاعي. وكان الإقطاعيون الكبار يملكون جلّ الأراضي وأجبروا الفلاحون بلا أرض على العمل عندهم والحصول بالكاد، على ما يسدّ رمقهم و الديون لم تكن تفارقهم وهم عرضة لاستبداد الإقطاعيين. وتميّزت ظروف عيشهم بالفقر والجوع والمرض[1].

نشأ "ماو" أيضا زمن انتفاضات الفلاحين من 1901 إلى 1910، سجّل تقريبا ألف نضال من النضالات العفوية التي شارك فيها عشرات ملايين الناس. وكطالب، درس "ماو" تمرّد "تيبينغ" حيث حمل الفلاحون السلاح وركزوا حكومة ثورية (من 1850م إلى 1864م). وهكذا عرف "ماو" كيف أن 20 مليون شخص تمت إبادتهم حين أرسلت الحكومة الصينية آنذاك وبمشاركة قوات الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا للقمع وقتل الأبرياء.

لماّ كان "ماو" بعمر 12 سنة، ضربت الحرب والمجاعة و الفيضانات الصين، وعندما حدثت "إنتفاضة هونان" ، قال "ماو" إنها أثرت على حياته كلّها.

زحف الآلاف من عمال المناجم و الفلاحين على العاصمة الإقليمية وهاجموا مخازن حبوب الإقطاعيين. وقمع الجنود التمرّد وعلقت رؤوس الثوّار المذبوحين على باب المدينة تحذيرا للناس. قال ماو:" نوقشت هذه الحادثة في مدرستي لعدّة أيام.

1 Niu Jun, *The Origin of Mao Zedong's Thought on Diplomacy*, Modern History, 1992, pp,10–16.

وولدت انطباعا عميقا لديّ. وتعاطف أغلب الطلبة الآخرين مع "المتمردين" ولكن فقط من وجهة نظر المتفرّج. لم يفهموا علاقة ذلك بحياتهم الخاصة. اهتموا بها مجرّد اهتمام بحادثة مثيرة. أما أنا فلم أنساها. شعرت بأن الثوار كانوا أناسا عاديين مثل عائلتي الخاصة واستأت عميق الاستياء من معاملتهم بظلم."

في 1917م، أسّس ماو "رابطة دراسة الشعب الجديد"، وعارضت هذه المجموعة من النشطاء والشبان تدخين الأفيون والقمار وشرب الخمر والدعارة و الفساد وعارضت اضطهاد النساء أيضا. وجادل "ماو" بأن النساء يجب أن يكنّ "مستقلات" ولا يمكن أن يكون الرجال أحرارا طالما لم يتمّ تحرير النساء أيضا. وأخذت المجموعة تنظم دروسا مسائية للعمال حيث درّس "ماو" التاريخ وناقش " الشؤون العامة الراهنة " وقرأ الصحف للعمّال. ورد في ملصق يعلن دروسه :" تعالى واستمع إلى خطاب صريح وبإمكانك ارتداء أي ملابس تريد"[1].

في 1932م، غزت اليابان الصين وشنّ اليابانيون حملة " قتل الكلّ، حرق الكلّ " خلالها، على مرّ السنين، قتل 30 مليون صيني. في ديسمبر 1937م، دخلت قوات يابانية "نانكين" وسُمح لـ 150 ألف جندي ياباني بإطلاق العنان للعربدة من اغتصاب وقتل ونهب. في أسابيع أربعة، قُتل 300 ألف شخص وقطع الجنود اليابانيون رؤوس الأطفال الرضع واغتصبوا آلاف النساء ومنهن البنات الشابات والعجائز. وجرى إيقاف آلاف الرجال ورميهم بالرصاص واستعملت مجموعات من الصينيين لممارسة الحربة. وآخرون غطسوا في النفط الأبيض وأحرقوا أحياء. تلك كانت حربا وحشية مجنونة استهدفت إخضاع الشعب الصيني كليا وكسر إرادته المقاومة.

[1] Niu Jun, Op.Cit., pp, 23-28.

قاد الشيوعيون الشعب في محاربة اليابان بينما رفض "تشانكاي تشاك" تعبئة قواته إلا لمهاجمة الشيوعيين. وشنّت قواته المسنودة من قبل الإمبريالية هجمات هائلة ضد الجيش الأحمر. وفي 1933 جرت تعبئة مليون من جنود "الكيومنتانغ" ودبابات وطائرات ضد الجيش الأحمر. وفي 16 أكتوبر 1934، أجبر "ماو" والجيش الأحمر على القيام بتراجع استراتيجي من "كيانغسي" و الشروع في المسيرة الكبرى المدهشة.

قطع الجيش الأحمر بقيادة "ماو" أكثر من 6 آلاف ميل عبر بعض التضاريس الأكثر وعورة على الأرض. مروا بـ 12 محافظة كان يعيش بها 200 مليون شخص. وعبروا 18 سلسلة جبلية و24 نهرا واحتلوا 62 مدينة وبلدة. قاتلوا وتصارعوا مع مليون جندي من "الكيومنتانغ" بمعدل متوسّط لمعركة واحدة يوميا وقاموا ب 235 نهارا و18 ليلة من السير على الأقدام. لقد اعتبر "ماو" المسيرة الكبرى بيانا عاما، وقوّة دعائية وآلة بذر. قال:

" بذرت العديد من البذور التي ستبزغ وتورق وتزهر وتثمر وستنتج حصادا في المستقبل".

إثر ثلاثة أشهر من المسيرة الكبرى، في جانفي 1935، بلغ الجيش الأحمر "تسونيي"، في محافظة "كويشو". هناك، عقد قادة الحزب الشيوعي الصيني ندوة هامة للغاية غدت نقطة تحوّل حاسمة ذلك أنه للمرّة الأولى، يتوحّد الحزب حول خطّ "ماو تسي تونغ" في الاستراتيجيات السياسية والعسكرية وقيادته العامة. حين غادر الجيش الأحمر "تسونيي"، انضم إليه تقريبا 4 آلاف فلاح من المنطقة. في أكتوبر 1935، سنة بعد مغادرة "كيانغسي"، انتهت المسيرة الكبرى إلى منطقة شمال "شنسي". وبدأت المسيرة الكبرى بحوالي 100 ألف وانتهت بفقط 20 ألف. ولئن مثّلت المسيرة الكبرى تراجعا استراتيجيا ، فإنها لم تكن هزيمة. فالجيش الأحمر

وصل منطقته الأساسية الجديدة وقيادته سليمة وإرادته السياسية أصلب من أي وقت مضى.

وأثبت الشيوعيون أنهم كانوا أفضل المقاتلين ضد المحتلين اليابانيين. وفى سنة 1936 ، جادل ماو بأنه يجب على الكيومنتانغ والشيوعيين أن يشكلوا جبهة متحدة ضد المحتلين اليابانيين. لكن في حين كان "تشانكاي تشاك"، رئيس الكيومنتانغ، يوفّر أسلحته وجنوده لمحاربة الشيوعيين ،خاض الجيش الأحمر75 بالمائة من المعارك ضد اليابان بين 1937 و1945 . كما خاض الجيش الأحمر 92 ألف معركة وقتل مليونا من جنود قوات العدوّ وأسر 150 ألف منهم.

وفي الأول من أكتوبر عام 1949، أعلن "ما"و عن تأسيس جمهورية الصين الشعبية، وفر "شيانغ" مع جنوده إلى جزيرة تايوان حيث شكلوا هناك جمهورية الصين. فرض "ما"و إصلاحًا شاملًا على نظام تملك الأراضي، فقد كان يأخذ الأراضي الخاصة عنوة في بعض الأحيان مستخدمًا وسائل العنف والإرهاب ليحولها إلى أملاك عامة[1]. واضطلع "ماو" بدور كبير في نهضة الصين، إذ اهتم بدور المرأة، وعمل على محو الأمية، ومضاعفة عدد مرتادي المدارس، وتأمين الرعاية الصحية، غير أن التطورات هذه كانت ضئيلة في المدن مما سبب له الاستياء، فأطلق "حملة المائة زهرة" عام 1956، معطيًا الفرصة للمواطنين كي يعبروا عن آرائهم وآمالهم.

1 Yu Zhanbang, *Mao Zedong's Important Talk with Zhang Zhizhong*, Materials of the CCP's History Studies, 1992, pp, 152- 154.

وقد كان يأمل من وراء ذلك الحصول على أفكار كثيرة يمكن أن تساعد في إصلاح البلاد، ولكنه فوجئ بالمعارضة الشرسة من قبل المثقفين، مما جعله يستخدم جميع أساليب العنف للقضاء عليهم، واعتبرهم خونة ولقبهم باليمينيين.

أطلق "ماو" حملة القفزة الكبيرة إلى الأمام في عام 1958م، محاولًا زيادة الإنتاج الصناعي والزراعي. وأنشئت تجمعات زراعية ضخمة، مما وفر فرص عمل لما يقارب 75 ألف شخص. ومنحت كل أسرة حصة من الأرباح وقطعة أرض صغيرة.

لم يكتمل مخطط ماو، حيث ساهمت الفيضانات والمواسم السيئة على مدار 03 سنوات في إحباط جميع خططه. وضربت مجاعة كبيرة البلاد، فتوفي ما يقارب من 40 مليون شخص بين عامي 1959م و1961م. وبالتالي اتضح أن سياسة "ماو" في الحكم لم تنجح، فاستغل خصومه هذا الأمر وعملوا على تنحيته عام 1962م.

عاد "ماو تسي تونغ" للظهور العام سنة 1966م وأعلن عما يعرف بالثورة الثقافية. ظهر ماو في اجتماع بالقرب من نهر "يانغاتزي"، موجهًا رسالة لأعدائه مفادها أنه حاضر دائمًا، فقد كان واثقًا بأن الشباب سينسون فشل القفزة والمجاعة تلتها. وفي طريقة جديدة لاستعادة الحكم، خلق "ماو" أزمة كان الوحيد القادر على حلها، وأمر أتباعه بالقضاء على جميع الحركات الرأسمالية لأنها تهدف إلى تخريب الدولة.

ومنعًا لتكرار الرفض الذي حصل عليه خلال حملة المائة زهرة، أمر "ماو" بإغلاق المدارس الصينية، وإرسال الطلاب المثقفين الشباب الذين يعيشون في المدن إلى الريف بهدف "إعادة تعليمهم" عبر العمل اليدوي الشاق.

في عام 1972م، اجتمع "ماو تسي تونغ" مع رئيس الولايات المتحدة "ريتشارد نيكسون"، مما ساعد في تخفيف حدة التوتر بين البلدين، ورفع مكانة الصين بصفتها لاعب عالميًا في السياسة الدولية. وخلال ساعات الاجتماعات، اتضح أن صحة "ماو" آخذة في التدهور، ولم يتحقق الكثير خلال اللقاء نظرًا لعدم وضوح "ماو" في تصريحاته أو نياته[1]. توفي "ماو تسي تونغ" جراء مضاعفات مرض باركنسون بتاريخ 9 سبتمبر عام 1976م، عن عمر ناهز 82 عامًا. خلف ماو وراءه إرثًا مثيرًا للجدل، ولكنه مهد بشكل أو بآخر إلى صعود الصين في المستقبل.

المطلب الثالث: دينغ تشياو بينغ و" الإصلاح والإنفتاح" في الصين

بعد أن مرّت الصين بفترة صعبة ومعقدة، باتت الأوضاع مستقرة في نهاية السبعينات، الأمر الذي هيأ للقيادة السياسية للبلاد، وفي القلب منها مهندس الإصلاح في الصين الحديثة "دينغ شياو بينغ" وهو سياسي ومنظّر، قاد جمهورية الصين الشعبية بين عامي 1978م و1992م نحو تبنى رؤية اقتصادية ساهمت بتحقيق البلاد نهضة اقتصادية كبرى. له نبوءة أطلقها عام 1978م قال فيها إن الصين تحتاج إلى نصف قرن لاستكمال عملية التحديث والسيطرة السياسية والاقتصادية، حيث تتطلع لتحرير العقول وإطلاق المبادرات المبدعة لبناء صين جديدة. لذلك، كان لا بُدّ أولا من تحرير الاقتصاد المخطط شديد المركزية الذي تتولى الحكومة فيه التخطيط والتنفيذ والتدبير والمسئولية عن كل شيء تقريبا في هذا البلد الكثير السكان[2]. خاصة مسؤولية توفير الطعام بالصين فيما يُسمى في حينه "قدر الطعام الكبير الواحد" في إشارة إلى أن الحكومة توفر الطعام للجميع على حد

[1] Yang Kuisong and Chen Jian*, Mao Zedong and the Rise and Fall of the Sino-Soviet Alliance*, Beijing yu, 2002, pp, 352–362.

2 Willy Wo- Lap Lam*, Jiang still thinking it through*, South China Morning Post, 2000,pp, 470-475.

سواء، المنتجون وإن اختلفت درجات إنتاجهم، واللامنتجون وإن اختلفت درجات اعتمادهم على قِدر الأرز الذي توفره الحكومة. كانت الأرضية الفكرية جاهزة، والأفكار التحررية نحو البناء والإبداع تلقى قبولا بين القيادة السياسية وبين أبناء الشعب، في وقت لم يألُ فيه "دنغ شياو بينغ" جهدا للدعوة والترويج لأفكاره الإصلاحية، مؤكدا أن الظروف باتت مهيأة لإطلاق العنان للناس ليعملوا ويبدعوا وينتجوا كما يفعل العالم المتطور.

في تلك الفترة، وفي نوفمبر 1978م تحديدا، تهيأت لـ"دنغ شياو بينغ" فرصة السفر وزيارة ثلاث دول آسيوية مجاورة هي تايلاند وماليزيا وسنغافورة، حيث تعزز إيمانه هناك، خاصة في سنغافورة، بضرورة التطوير والإصلاح والانفتاح من أجل إنهاض الصين من كبوتها مهما كلف الأمر، ورأى أن الإصلاح والانفتاح هما السبيل الوحيد لضخ حيوية في الصين سياسيا واجتماعيا، وإنهاضها اقتصاديا. وفي ظل التجارب والخلافات والتناقضات التي ظهرت في دول اشتراكية أخرى، لا سيما الاتحاد السوفياتي السابق، كان حريصا وحذرا في خطواته، منتهجا سبيل الطرح والتشاور بحيث تكون الغلبة للأصلح أو الأكثر فائدة وملائمة لواقع وظروف الصين، مؤكدا على ضرورة انتهاج اشتراكية بخصائص صينية، ومعالجة المشكلات الآنية للصين، استنادا إلى أساس واقعها الفعلي، وليس على أساس قوالب تاريخية أو أيديولوجية جاهزة، مهما كان مصدرها[1].

ولهذا كانت إصلاحات الصين بقيادته ودعمه، أكثر نجاحا من سياسة الإصلاح (البيرسترويكا) التي انتهجها الرئيس السوفياتي الأسبق غورباتشوف. لقد أشار بعض المحللين إلى أن الاختلافات بين السياستين تكمن في أن الأولى كانت من أرض

[1] Yang Kuisong and Chen Jian, *Op.Cit*, pp, 383-387.

واقع الصين، وتحتمل النقاش والرفض والقبول والتجربة وهي نابعة من الجذور، بينما الثانية كانت تنظيرية أكثر منها واقعية، ومن شخص واحد هو غورباتشوف نفسه، الذي اهتم بقضايا في الأعلى نزولا للأسفل[1].

عزّز "دينغ شياو بينغ" الدعوات إلى فكرة ماويّة مشهورة، وهي "إبحث عن الحقيقة من خلال الوقائع"، في إشارة مقصودة منه إلى أنه لا توجد خريطة طريق جاهزة للإصلاح والتنمية، وأنه "يتعين على الشعب الصيني أن يعبر النهر بنفسه ليتحسس بأقدامه الحصى الموجود في قاع النهر". وأشهر ما يُذكر عنه استشهاده بمثل صيني قديم، معروف في مسقط رأسه بمقاطعة "سيتشوان"، أكثر من أي مكان آخر في الصين، وهو "لون القط لا يهم، سواء أكان أبيض أم أسود، طالما أنه يصطاد الفئران".

جاهر بخلافه مع العديد من شعارات الثورة الثقافية، وكلفه ذلك الإبعاد القسري عن الحياة السياسية في مطلع السبعينات. كان رفيق نضال وموضع ثقة لماو تسي تونغ، مؤسس الصين الجديدة، لكن ذلك لم يكبح جرأته المعهودة فأعلن خلافه مع مقولة "من الأفضل أن نبقى فقراء في ظل الاشتراكية، على أن نغتني في ظل الرأسمالية." وأكد "أن الفقر ليس اشتراكية."

وعلى ضوء الاقتصاد الصيني الضعيف المتعثر، بدأت مسيرته الإصلاحية بالعديد من الخطوات، مثل تقليل الاستثمار في الصناعات الثقيلة من أجل تحقيق الموازنة لجميع القطاعات، وزيادة الأسعار التي تدفعها الحكومة لشراء محاصيل الفلاحين، الأمر الذي شجع الفلاحين كثيرا، وخصص سلسلة من العلاوات لزيادة عوائد العاملين الحكوميين في المدن[2].

[1] Yahzoung Liu, *l'exception chinoise*, Les Cahiers de Global Chance, 2002, pp 71-74.
[2] Ming Yang, *China's rural electrification and poverty reduction*, *Energy Policy*, 2003, pp, 280-290.

ومن الطبيعي أن يتشجع الجميع لممارسة أعمال خاصة تدرّ مزيدا من الدخل، الأمر الذي كان الأساس لسوق حرة للمنتجات الريفية. وسمح للمقاطعات بإلغاء نظام الكومونة الزراعية والحقول الجماعية التي أوجدها "ماو تسي تونغ"، والسماح للفلاحين بتقسيم الأراضي وزراعتها بأنفسهم بشكل فردي أو عائلي بأسلوب التأجير أو المقاولة العائلية، الأمر الذي زاد الإنتاج الزراعي كثيرا. وليس ذلك فحسب، بل بدأ الريفيون بتربية المواشي والاستثمار في حقول الدواجن والأسماك والروبيان، والنهريّات والبحريّات الأخرى، وحتى استغلال المباني الجماعية السابقة لإنتاج مستلزمات حياتية تجارية يبيعونها بأنفسهم، الأمر الذي زاد عوائدهم، وساهم في تخفيف الآثار السلبية التي عاناها الفلاحون ومعظم الصينيين بعد حملة "قفزة كبرى للأمام" التي دعا إليها الزعيم ماو عام 1958م.

لقد كان للتغيرات الكبيرة في حياة ملايين الفلاحين أثر في تطوير أنماط حياتهم في بناء مساكن جديدة، وفي الاستهلاك اليومي، وهو ما وفر فرصا هائلة للعمل وللأسواق، خاصة قطاعات صناعة المواد الإنشائية. وفي المدن، تبنى سياسات مواتية لزيادة فرص العمل خاصة للخريجين الشباب، وسمح بقيام أعمال خاصة صغيرة، وأخذ الناس العاديون يتبضعون السلع الاستهلاكية التي أخذت تزداد يوما بعد يوم، بعدما كانوا مُقيّدين بنظام توزيع شهري أو بالمناسبات، وحدات عملهم الحكومية، وتحمّس كثيرا لجذب الاستثمارات الأجنبية وكل ما هو متطور مفيد للصين.

استشف أيضا أن العالم آنذاك لا يحتمل حربا جديدة، وأن السلام سيكون التيار السائد، لذلك دعا الجيش للإسهام في الحملات المدنية لتحديث الاقتصاد، وطالت إصلاحاته حتى ميزانية الجيش، مُقترحا تقليل إنتاج الأسلحة، عدا الاستراتيجية منها. ودعا أيضا إلى تنظيم الأسر الصينية، أي تنظيم الإنجاب، باعتباره وسيلة هامة

لكبح الزيادة المفرطة في عدد السكان. وحث على إنهاض التعليم وتجديده بعدما طالته الآثار السلبية لتجنيد الشباب خلال فترة الثورة الثقافية. وإيمانا منه بحاجة الصين المتأخرة كثيرا عن العالم المتقدم، شجع الطلاب الشباب على الدراسة في الخارج، ومنها بدأت موجة لتعلم اللغة الإنجليزية[1].

كانت التحديات جسيمة أمام الصين عموما، شعبا وحزبا وحكومة، لكنه أيقن بأن مفتاح الحل يكمن في تركيز كل الجهود على إصلاح الداخل والانفتاح على الخارج وتنمية الاقتصاد وتخليص البلاد والعِباد من الفقر والانغلاق، وجلب التكنولوجيا المفيدة من كل مكان متقدم، خاصة من الغرب، ومنه فرنسا التي أمضى فيها خمس سنوات. كان حريصا على الحفاظ على الاشتراكية في الصين، لكنه نادى بصوت قوي ومسموع بفكرة أن الاشتراكية هي الإسراع بتطوير وتنمية قوى الإنتاج، وبحث واكتساب وتعلم التكنولوجيا والاطلاع على تجارب الإدارة المتقدمة للدول الأجنبية والاستفادة منها، والتحلي بالشجاعة والجرأة لإصلاح نظام الإدارة الاقتصادية، وخلق اقتصاد السوق الاشتراكي. طرح الاستراتيجية التنموية الملائمة لواقع الصين، من ثلاث خطوات، ووضع فترة 70 سنة لتحقيق أهدافها، وركز على أن يتم خلال الخطوة الأولى توفير الغذاء والكساء للمواطنين خلال 10 سنوات، وفعلا تحقق الهدف قبل الموعد المحدد في نهاية الثمانينيات.

والخطوة الثانية هي زيادة إجمالي الناتج المحلي لعام 1980م بواقع 4 أضعاف في نهاية القرن العشرين، وفعلا تحقق الهدف في عام 1995م قبل الموعد المحدد. والخطوة الثالثة زيادة معدل دخل الفرد بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي ليصل سنة 2050م إلى معدل النمو للدول العظمى. في حينه، أي سنة 2050م، يكون المواطن

[1] Marchat Philippe, *Réflexions sur "le réveil" de la Chine*. Revue du Marché commun et de l'Union européenne, n°505, février 2007, pp. 75-94.

الصيني متمتعا بمستوى حياة رغيدة ويحتل الريادة في العالم، وتكون التحديثات قد تحققت من حيث الأساس.

ومن أجل ذلك، قام في عام 1978م، إطلاق مسيرة الإصلاح والانفتاح بالصين، بجولته التفقدية للمقاطعات الثلاث بشمال شرق الصين، وهي "جيلين" و"لياونينغ" و"هيلونغجيانغ"، ليلتقي بمسئوليها ومواطنيها، داعيا في كل مكان يصل إليه أو يحل به إلى تعزيز الجهود من أجل تنفيذ مهمة الحزب والدولة في التحديثات الأربعة للصين وهي الاقتصاد والزراعة والعلوم والتكنولوجيا والدفاع الوطني، مشيرا إلى أن الظروف مهيأة لذلك من خلال المضي قدما بالإصلاح والتطوير ودعم ذلك بالانفتاح على كل ما هو مفيد من الخارج[1].

وشجع على فتح مناطق معينة لتطوير التصنيع والتصدير، واستقبال الاستثمار الخارجي، ووُلِدت أولا في مقاطعة "قواندونغ" منطقة "شنتشن" الاقتصادية الخاصة، ثم تلتها "تشوهاي" و"شانتو"، وكذلك منطقة "شيامن" الاقتصادية الخاصة في مقاطعة "فوجيان"، وتحولت لاحقا إلى مناطق اقتصادية خاصة توفرت فيها فرص تجارية برسوم تفضيلية جذبت أولا الكثير من رجال أعمال قطاع التصنيع في "هونغ كونغ" المجاورة لهذه المناطق.

لقد كانت تلك المناطق التصديرية – الاقتصادية الخاصة، الشرارة التي ألهبت حماسة قطاع التصنيع في الصين، وزادت الصادرات بمستوى غير مسبوق بحيث يمكن رؤية آثار ذلك في يومنا هذا، حيث تتقدم الصين نحو مركز الصدارة عالميا في مجال التصدير. تلك المناطق التي بدأت محدودة على سبيل التجربة الحَذِرة، تضاعف

[1] J S Muldavin, *Impact of reform on environmental sustainability in rural China*, Journal of Contemporary Asia, 1996, pp, 286-289.

عددها وانتشرت في معظم المناطق الساحلية، وامتدت حتى للمدن التي ليس لديها سواحل.

ومن الثمار الأولى لأفكاره الانفتاحية والإصلاحية على الصعيد الخارجي، توقيع الصين لمعاهدة السلام والصداقة مع اليابان في عام 1978م. وفي يناير عام 1979م وخلال زيارة للولايات المتحدة، تمكن من إعادة العلاقات مع الولايات المتحدة وانتزاع اعترافها رسميا بالصين، بعد جهود دؤوبة مع وزير الخارجية الأمريكي الأسبق "هنري كيسنجر"، مبعوث الرئيس الأمريكي "ريتشارد نيكسون" لتطبيع العلاقات مع الصين، فيما يُسمى بـ"ديبلوماسية كرة الطاولة" التي بدأت منذ مطلع السبعينات وتكللت بزيارة الرئيس الأمريكي "نيكسون" للصين عام 1972م، وما تلاها من زيارات لـ"كيسنجر" للعاصمة الصينية "بكين"، الأمر الذي ساعد أيضا على تحسين العلاقات مع الغرب[1].

ثم أخذت العلاقات تتحسن تدريجيا مع الاتحاد السوفياتي بعد قطيعة طويلة بسبب خلافات فكرية حول المعسكر الاشتراكي، ثم حقق حلما طالما انتظره الصينيون وهو التفاوض الناجح مع البريطانيين لإعادة "هونغ كونغ" للوطن الأم. وخلال زيارته للولايات المتحدة الأمريكية في مطلع عام 1979م ولقائه الرئيس الأمريكي الأسبق "جيمي كارتر"، تجوّل في عدة مناطق ذات طبيعة تجارية مثل شركة "بوينغ" وشركة "كوكا كولا"، ليقول للأمريكيين إن الصين الجديدة عازمة على التطور والإصلاح والانفتاح[2].

[1] See Bijian Zheng, *China's 'Peaceful Rise' to Great Power Status*, Foreign Affairs, Vol. 84, No. 5 (Sep/Oct 2005), pp, 15-26.

[2] U.S. Census Bureau, "*Trade in Goods with China*," http://www.census.gov/foreign-trade/balance/c5700.html (accessed April 15, 2018).

المبحث الثاني: نبذة تاريخية عن الجزائر

الجزائر تُسمّى استنادا للدستور الجزائري واعترافا من هيئة الأمم المتحدة، بإسم الجمهوريّة الجزائرية الديمقراطية الشعبية، هي أكبر الدول في القارة الأفريقية من حيث المساحة؛ إذ تبلغ مساحتها حوالي 2.381.741كم²، وتقع في الجهة الشماليّة الغربية من القارة الأفريقية، وهي مطلة على البحر الأبيض المتوسط، وتحدها من الجهة الشرقية كلٌّ من ليبيا وتونس، ومن الجهة الغربية كل من المملكة المغربية وموريتانيا، أما من الجهة الجنوبية فتحدها كلٌّ من مالي والنيجر. وعملتها الرئيسيّة هي الدينار الجزائري، ويدين سكانها بالديانة الإسلامية، أمّا بالنسبة للغة الرسمية، فهما لغتان: اللغة العربية، واللغة الأمازيغية.

كان يُطلق على الجزائر في العصر الروماني موريطانيا القيصرية من ضمن الجزء الشرقي الذي حكمه "بطليموس ابن يوبا"، وذلك بعد اغتياله على يد "كاليغولا"، الذي غيّر اسم العاصمة الإدارية للقيصرية تخليداً لذكرى "أوكتافيوس" أغسطس، وعمل على جعلها مشابهةً للمدن الهيلينية، إضافةً إلى ذلك فقد أنشأ الرومان العديد من الطرق المعبدة التي كانت في الأساس لأغراض حربية، إلا أنّه جرى استخدامها في النشاط التجاري، وأدّى هذا إلى ارتفاع مستوى المعيشة والتعليم وظهور العديد من الفلاسفة والفنانين من البربر خاصّةً بعد انتشار الديانة المسيحية.

شملت المملكة الأمازيغية التي تحرّرت من قبضة القرطاج منطقة المغرب الأوسط والأقصى، وكانت تُسمّى مملكة نوميديا، وقد ساعدت روما نوميديا في صراعها مع القرطاجيين في البدء، ولكنها سرعان مع انقلبت عليها وأرسلت جيوشها لإعادة المغرب إلى قبضتها.

استطاع الوندال احتلال الجزائر بعد مرورهم إلى شمال أفريقيا عبر مضيق جبل طارق واحتلالهم المغرب الأقصى في البداية، واستولوا على المناطق الخصبة في

شمال أفريقيا واستقروا بها، وجاء من بعدهم البيزنطيون ليحكموا الشمال الأفريقي بالكامل وفي القلب منه الجزائر، وذلك حتى الفتح الإسلامي[1].

حُكمت البلاد الجزائرية من قبل الإمبراطوريّة العثمانية عام 1504م، وشهدت عهد الباشوات في عام 1587م، وعهد الأغوات في عام 1659م، واستمرّ الحكم حتى عام 1671م. انتهى الحكم العثماني في البلاد عام 1830م، تاريخ بداية الاحتلال الفرنسي، وبعد كفاح مرير نال الشعب الجزائري استقلاله المظفر عام 1962م.

المطلب الأول: حرب التحرير الوطنية

تعرف حرب التحرير الوطنية الجزائرية بالثورة الجزائرية، وأيضا باسم ثورة المليون ونصف المليون شهيد أيضاً، وهي ثورة اندلعت بقيادة جبهة التحرير الوطني الجزائرية في الفاتح من نوفمبر لعام 1954م ضد الاستعمار الفرنسي، وقد دامت طيلة سبع سنوات ونصف، استشهد خلالها أكثر من مليون ونصف مليون جزائري، واستمرت إلى أن نجحت وحقّقت أهدافها بحصول الجزائر على استقلالها في الخامس من شهر جويلية "يوليو" لعام 1962م. بدأت الثورة الجزائرية بقيام مجموعات صغيرة من الثوار المالكين لأسلحة قديمة، وبعض الألغام، وبنادق صيد بشنّ عمليات عسكرية تستهدف مواقع الجيش الفرنسي ومراكزه في جميع أنحاء البلاد وفي ذات الوقت، حيث إنّه مع انطلاق الرصاصة الأولى للثورة، تم توزيع بيان على الشعب الجزائري يحمل توقيع الأمانة الوطنية لجبهة التحرير الوطني، وقد دعا البيان كافة المواطنين الجزائريين من كافةّ الطبقات الاجتماعية والحركات الجزائرية والأحزاب إلى الانضمام إلى الكفاح التحريري، علماً أنه تمّ تشكيل الأمانة الوطنية لجبهة التحرير الوطني من تسعة أعضاء.

[1] Algeria History Timeline", *www.worldatlas.com*, Retrieved 03-8-2018.

شملت هجومات المجاهدين مناطق عديدة من الوطن استهدفت قرى ومدن المناطق الخمس، وهي باتنة، وخنشلة، وأريس، وبسكرة في المنطقة الأولى، وسمندو وقسنطينة في المنطقة الثانية، وبرج منايل، والعزازقة، وذراع الميزان، وتيغزيرت في المنطقة الثالثة، والجزائر، والبليدة، وبوفاريك في المنطقة الرابعة، في حين كانت زهانة، وسيدي علي، ووهران في المنطقة الخامسة.

مرحلة التأهب لخوض المعركة تأهب الجزائريون في ليلة الفاتح من نوفمبر لعام 1954م لخوض المعركة، حيث وصلت حصيلة العمليات المسلحة ضد السلطات الاستعمارية كل المناطق الجزائرية، لثلاثين عملية أدت لمقتل 10 أوروبيين، وجرح 23، إضافةً إلى الخسائر المادية التي تقدر بملايين الفرنكات الفرنسية. دخلت الثورة الجزائرية مرحلة تثبيت الوضع العسكري وتقويته ابتدأت هذه المرحلة من عام 1954م، حيث تركّز العمل خلالها على تقوية الوضع العسكري وتثبيته، وإمداد الثورة بالسلاح وبالمتطوعين، إضافةً إلى توسيع إطار الثورة حتى تشمل جميع أنحاء البلاد، في حين أنّ الجانب الفرنسي بممثليه من الحكومة، ومن الرأي العام، ومن الأحزاب كانوا جميعهم ضدّ أعمال الفاتح من نوفمبر، كما قاموا بتجنيد قوات الأمن والجيش للقضاء على المجاهدين وملاحقة جيش التحرير الوطني، علماً أنه خلال عام 1954م لم يكن الجيش الوطني سوى 1000 جندي في حين كان جيش العدو يتجاوز 50 ألف عسكري، إلا أنه فيما بعد أصبحت حرب التحرير واقعاً لا مناص منه، وذلك بسبب انضمام وطنيين مشحونين إلى جيش التحرير، إضافةً إلى شباب مطاردين من الشرطة، ومجندين جزائريين فارّين من الجيش الفرنسي، وبذلك تحوّلت الحرب إلى قوة ثورية[1].

[1]https://www.marefa.org/الثورة الجزائرية, Retrieved 03-08-2018.

استمرت هذه المرحلة حتى صيف 1955م، حيث قام القائد زيغود يوسف وهو قائد الناحية الثانية للشمال القسنطيني بإثارة هجوم شامل للمجاهدين ضد القوات الفرنسية، رغبة منه في الرد على محاصرة الأوراس، وجمع للمتفجرات والأسلحة، والمؤونة، والأدوية، إضافةً إلى تنظيم محكم لجميع مجاهدي الناحية الثانية، وبدأت الهجمات في النهار بخلاف عمليات الأول من تشرين الثاني لعام 1954م، ولا بدّ من الإشارة إلى أنّه حدثت اشتباكات قوية في سكيكدة وضواحيها بين الفلاحين المسلحين بالقضبان الحديدية، والمعاول، والهروات، والسكاكين، والجنود الفرنسيين المسلحين بأحدث الأسلحة، الأمر الذي أدى إلى وقوع 12 ألف ضحية جزائرية، وذلك لأنّ الفرنسيين كانوا يطلقون النار على أيّ جزائري يمر أمامهم، كفعل جائر وخارق للمواثيق الدولية، الأمر الذي لم يترك أي مجال للحلول السلمية، علماً أنّ الدول العربية أكّدت تضامنها مع الكفاح الجزائري، كما كُشفت سياسة فرنسا لمنظمة الأمم المتحدة الأمر الذي ساهم في قيام الحرب في جميع أنحاء الجزائر.

ثم تأتي مرحلة الهجوم المضاد للثورة حيث ارتفعت حدة الهجوم الفرنسي المضاد للثورة رغبةً في القضاء عليها، وما كان ذلك إلا سبباً في ازدياد عنفها واشتعالها في جميع أنحاء الجزائر، حيث أنشأ جيش التحرير مراكز جديدة، كما نشطت حركة الفدائيين في المدن، الأمر الذي مكّن جيش التحرير من إقامة سلطات مدنية في مناطق الجنوب الجزائري. مرحلة الإضرابات المساندة لجبهة التحرير الوطني زادت قوّة جبهة التحرير الوطني بانضمام العمال والطلبة إليها، الأمر الذي دفع نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين إلى إعلان إضرابات وطنية مساندة لجبهة التحرير، كما ونظم الطلبة في كانون الثاني من عام 1956م خمسة عشر يوماً تضامنياً ضد الاضطهاد والقهر[1]، ولا بد من الإشارة إلى أنّه تمت المطالبة بالاستقلال في مؤتمر

[1] https://www.marefa.org/ الثورة الجزائرية, Retrieved 03-08-2018.

الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، علماً أنّه في الثامن عشر من أيار دعا الاتحاد إلى إضراب غير محدود، وذلك عن طريق مقاطعة الامتحانات والدروس، ودعوة الطلاب للالتحاق بصفوف جبهة التحرير الوطني، خاصةً أن حدّة المواجهات العسكرية قد ازدادت، مثل عمليات الأخضرية بقيادة علي خوجة. لا بدّ من الإشارة إلى أنّ الجيش الفرنسي قد استعمل أعنف الوسائل لتعطيل الإضراب وكسره، وللوقوف في وجه الفدائيين، حيث قام بأعنف الوسائل كتحطيم المحلات التجارية، والاعتقال، والاغتيالات، والتعذيب، الأمر الذي شوّه صورة الجيش الفرنسي لدى الرأي العام العالمي، علماً أنه قتل الكثير من الجزائريين، كما فقد الكثير من المعتقلين الجزائريين في مراكز الاعتقال والسجون.

مرحلة وضع قيادة عسكرية وسياسية ووطنية احتاجت جبهة التحرير الوطني إلى وضع منهج استراتيجي موحد إضافةً إلى قيادة عسكرية، وسياسية، ووطنية، وقد قامت بذلك عن طريق التنسيق بين مختلف المناطق، ولا بد من الإشارة إلى أن هذا المنهج تجسّد بإنشاء منطقة الجزائر والمنطقة الثانية بقيادة عبان رمضان وزيغود يوسف، حيث أقيم اجتماع بقيادة المناطق الستة عرف باسم مؤتمر الصومام عام 1956م، الأمر الذي أدى إلى اتخاذ العديد من القرارات المهمة فيه، مثل قرار إنشاء لجنة تنفيذ وتنسيق، وجعل الأولوية للجانب السياسي على العسكري، وللقيادة الداخلية على الخارجية، إضافةً إلى الأهداف الآنية كمواصلة العمل المسلح بكل شراسة وقوة. مرحلة الوصول إلى الاستقلال استمرت مقاومة الشعب الجزائري أمام محاولة الحملات العسكرية الاستعمارية، المستمرة لإخفاقها، حيث تعاطفت الكثير من البلدان مع الجزائر، الأمر الذي مهد إلى إجراء مفاوضات بين فرنسا والجزائر.

صادق الطرف الفرنسي على مبدأ تقرير المصير الذي طالب به الجزائريون، مما أدى إلى وقف القتال، وبذلك تمكن الجزائريون من نيل حقهم في تقرير مصيرهم السياسي، وتأسيس دولتهم المستقلة، وبذلك تحققت أهداف الثورة بتتويج كفاح الشعب، وتحقيق آماله بالحصول على دولة مستقلة وذات سيادة كاملة على كل التراب الجزائري، ولا بد من الإشارة إلى أن هذا النصر كان بفضل صمود جيش التحرير الوطني إلى جانب تضحيات الشعب الجزائري[1].

استطاعت الجزائر بقيامها بالتوفيق بين المبادئ الديمقراطية العالمية وقيمها الثقافية والحضارية الخاصة، أن تصنع نظاما سياسيا يستجيب لمقتضيات الحداثة والتجذّر ضمن المجتمع الجزائري، وهي تعتزم من ثمة، المشاركة في الانطلاقة الديمقراطية العالمية والمشاركة في رد الاعتبار لقيم كرامة واحترام الإنسان في كل مكان من العالم، وهي بذلك تدرج قضايا التنمية وتحقيق الإصلاحات الاقتصادية الضرورية بما تقتضيه أبعادها المتصلة بها لا سيما بعديها الأفريقي والمتوسطي، فإن الجزائر قد جعلت من احترام حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية وبناء السلم، أدوات لتطوير اقتصادها من خلال رفع تنافسية اقتصاديات دول أفريقيا في إطار البعد الأفريقي والذي طالما دافعت عنه الجزائر ضمن منظور الوحدة والتكامل، كما سجلت أدوارا هامة في المطالبة بتنمية دول العالم الثالث ورفض الاستغلال من طرف الدول المتقدمة، كلها جعلت منها عناصر أساسية لإرساء دولتها على أسس جديدة، بل وواجبات تتعهد السلطات الجزائرية باحترامها ليس إزاء الشعب الجزائري فحسب، بل وكذلك إزاء المجموعة الدولية[2].

[1] https://www.marefa.org/ الثورة الجزائرية, Retrieved 03-08-2018.
[2] Bernard Ravenel, *l'Algérie s'intègre dans l'Empire*, Confluence Méditerranée, N°45, Paris, 2003, pp, 115 – 118.

المطلب الثاني: دور الجزائر في بناء السلام في أفريقيا والعالم

إن استبطان الدور الجزائري في الفضاء الجيوسياسي الأفريقي، وخصوصًا مع تنامي الأزمات والتهديدات الأمنية في منطقة الساحل، يجعلنا في أمسِّ الحاجة إلى محاولة تلمس مدى توظيف الجزائر لمقاربة الدور(Role Approach) ، كمحدّد مهم في العلاقات الدولية الراهنة تجاه العمق الأفريقي.

وبداية ينبغي الإشارة إلى أن إدراك "الدوّر" كمعطى استراتيجي في العلاقات الدّولية يتحدد بعناصر الصراع والاستقرار التي تمثل عنصر القوة والتأثير في العمق الاستراتيجي، وهو معطى مهم في علم الجغرافيا السياسية .

ويُعرّف الدوّر بأنه أحد مكونات السياسة الخارجية، وهو يتحدّد في الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة، وذلك في سعيها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، كما يُعرّف بأنه مفهوم صانعي السياسة الخارجية لماهية القرارات والالتزامات والقواعد والأفعال المناسبة لدولتهم، والوظائف التي يجب عليهم القيام بها في عدد من الأطر الجغرافية الموضوعية؛ ومن هذا المنطلق لا ينشأ الدور الإقليمي إلا عندما تسعى الدولة إلى القيام به وصياغته صياغة واعية ومدروسة.

في ضوء ما سبق يمكن القول، إن التحرك الديبلوماسي الأمني الجزائري تحكمه مجموعة محركات وعدة مؤشرات، وبناء على هذه المحركات يمكن فهم الدور الأمني الديبلوماسي تجاه الفضاء الجيوسياسي الأفريقي[1].

[1] James Le Sueur, *Between terror and democracy Algeria since 1989*, Zed Books, 2010, pp, 32-35.

حيث اعتبر الدكتور "حكيم غريب" في حديثه لجريدة "الشعب" أن سنة 2015م، أثبتت بأن الجزائر قوّة محورية للاستقرار في منطقة شمال أفريقيا والساحل وهذا باعتراف دولي نظير الانجازات التاريخية التي حققتها دبلوماسيتها لإنهاء الأزمة في دولة مالي عبر اتفاق السلم والمصالحة وتأمين التغيير الديمقراطي في تونس ومرافقة العملية السياسية في ليبيا ودعم القضايا العربية العادلة وفي مقدّمتها القضيتين الفلسطينية والصحراء الغربية[1].

نجحت الديبلوماسية الجزائرية في الكثير من المناسبات بإبعاد الخيار العسكري في التعاطي مع الأزمات الإقليمية، وتبني خيار التسوية السلمية، وخير مثال على ذلك جهود إحقاق اتفاق سلام تاريخي بين الفرقاء الماليّين، إضافة إلى مرافقتها للجولات الماراطونية للفرقاء الليبيين لرأب الصدع بين الإخوة من أجل التسريع بتشكيل حكومة وفاق وطني في أقرب الآجال والمرور بالمرحلة الانتقالية ثم بناء مؤسسات الدولة.

كما أن الديبلوماسية الجزائرية نجحت بدرجة عالية في استعادة مكانتها الطبيعية على الصعيد الدولي والإقليمي، حيث تميزت بحضورها القوي والفعّال في شتى المحافل الدولية والإقليمية، وساهمت في البحث عن حلول لرفع التحديات والرهانات التي تواجه المجتمع الدولي، ومنها القضايا المتعلقة بالإرهاب والأمن الدولي ونزع السلاح وإشكالية التنمية وحماية البيئة والمناخ وحوار الحضارات، ومناصرة القضايا العادلة في العالم كالقضيتين الفلسطينية والصحراوية.

[1] حوار د. غريب حكيم، *اتفاق الجزائر محطة حاسمة لاستقرار مالي*، جريدة الشعب الدبلوماسي، العدد 17011، 20أفريل2016.

تمكنت الديبلوماسية الجزائرية من ربح معركة مصيرية بتوقيع اتفاق السلم والمصالحة بين الفرقاء الماليين، وإسقاط الأقنعة لبعض الأطراف المتآمرة التي تسعى لنشر الأزمات في أفريقيا بلعب ورقة التقسيم وتشتيت وحدة مالي.[1]

وفي هذا الإطار تسعى الجزائر لكي لا تستخدم حدودها الجغرافية بأي شكل من الأشكال لزعزعة استقرار بلد شقيق أيا كان، وبوجه الخصوص ليبيا، فاللقاءات التشاورية التي احتضنتها الجزائر بين الفرقاء الليبيين تدخل في إطار خطة استراتيجية للوصول بالشعب الليبي إلى برّ الأمان وتحقيق الوحدة الترابية، ووضع منهجية واستراتيجية أشمل لاستئصال الإرهاب من ربوع ليبيا والمنطقة بعد أن بات تهديدا إقليميا ودوليا يتطلب من بلدان الجوار والمنطقة مضاعفة الجهود لحل الأزمة الليبية[2].

نجحت الجزائر للتوصل لاتفاقية الجزائر للسلام في مالي سنة 2006م[3]، وجمعت الأطراف المتصارعة في مالي، حيث تبنت المواقف الداعمة للحوار السلمي البعيد كل البعد عن الحل العسكري والتدخل الأجنبي، وإقناع المجتمع الدولي بالحل السياسي، وفي ظلّ التحديات والرهانات الخطيرة التي يشهدها العالم، مع تنامي ظاهرة التطرف والإرهاب تبقى المقاربة الجزائرية لحل النزاعات تجربة رائدة تحظى بالإشادة والقبول على المستوى الدولي.

---

[1] *الجزائر والصراع في مالي – دراسة-* أنوار بوخرص.https://carnegie-mec.org/2012/10/23/ar-pub-49765 25/02/2019.

[2] https://www.washingtonpost.com/sf/brand-connect/wp/2017/03/22/truemedia/Algeria-positions-itself-as-a-force-for-peace-in-the-region/?utm_term=.4bd72d728779&noredirect=on.

[3] د.مسيح الدين تسعديت، *النزاع الممتد في مالي من كيدال 1963 إلى اتفاق واغادوغو 2003*، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 01، 2014، ص 43.

المطلب الثالث: مؤتمر باندونغ ودعم حركات التحرر

عقد مؤتمر "باندونغ" ويطلق عليه أيضا تسمية المؤتمر الأفروآسيوي، خلال الفترة من الـ18 حتى الـ24 من أفريل عام 1955م في باندونغ بأندونيسيا، والذي يعّد نواة لحركة عدم الانحياز، وهذه هي المرة الأولى التي دعيت فيها دول آسيا وأفريقيا إلى تنظيم مؤتمر دولي لمناقشة القضايا الهامة التي تخص هذه الدول، وقد رمز هذا المؤتمر إلى نهوض قارتي آسيا وأفريقيا، كما رمز إلى أن دخول الدول الأفرو آسياوية بصفتها قوة سياسية هامة المحافل الدولية لتلعب دورا أكبر في الشؤون الدولية[1].

بعد الحرب العالمية الثانية، ضعفت القوى الامبريالية، بينما نهضت حركات التحرر الوطني التي قامت بها الشعوب التي عانت من الظلم لمعارضة الامبريالية والاستعمار، وشهدت الأوضاع السياسية تغيرات كبرى في آسيا وأفريقيا، وتجدر الإشارة إلى أن دول آسيا فرجت مقدما من وطأت الاستعمار، حيث أعلنت دول جنوب آسيا وجنوب شرقها بما فيها الهند وباكستان واندونيسيا استقلالها على التوالي، وأسست شعوب كوريا الشمالية وفيتنام بإرشاد الأحزاب البروليتارية دولا شعبية ديمقراطية من خلال النضال المسلح، وجدير بالذكر أن جمهورية الصين الشعبية تم تأسيسها في عام 1949م، وشجّعت صحوة الدول الآسيوية الدول الأفريقية على القيام بحركات استقلال أيضا، وقبل عقد مؤتمر باندونغ، وصل عدد الدول المستقلة في قارتي آسيا وأفريقيا إلى حوالي 30 دولة[2].

[1] MC TURNAN KAHIN George, *The Asian-African Conference Bandung Indonesia April 1955*, Ithaca Cornell UP, 1956, p 67.
[2] GUITARD Odette, *Bandoeng et le réveil des peuples colonisés*, PUF (Que sais-je ?), Paris, 1961, pp 47 - 49.

كما عكست رغبة دول آسيا وأفريقيا في التّصدي للقوى الامبريالية وصيانة الاستقلال والسيادة والمشاركة في الشؤون الدولية على قدم المساواة. وقدم رئيس الوزراء الاندونيسي اقتراحا بعقد مؤتمر أفروآسيوي في أوت عام 1953م، وعقد رؤساء وزراء الدول بجنوب آسيا اجتماعا في أفريل عام 1954م في كولومبو(سريلنكا) لمناقشة القضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك، وقدّم بيان رسمي قبل هذا الاجتماع اقتراحا بإمكانية عقد مؤتمر أوسع لدول آسيا وإفريقيا، حيث ناقش اجتماع كولومبو هذا الاقتراح، وأشار البيان الختامي الذي أصدره اجتماع كولومبو إلى دعمه لهذا المقترح[1]، وفي سبتمبر من نفس العام، قام رئيس الوزراء الاندونيسي بزيارة الهند وبورما للتباحث في شأن عقد مؤتمر دول آسيا وإفريقيا مع نظيريه في البلدين، وأكد رؤساء وزراء الدول الثلاث ضرورة عقد هذا المؤتمر قريبا، ومع أن الصين لم تشارك في التحضير للمؤتمر الأفروآسيوي، إلا أنها أعربت في البداية عن دعمها لعقد هذا المؤتمر وبذلت الجهود من أجل ذلك.

تبادل الجانبان الصيني والأندونيسي الآراء حول شؤون المؤتمر من خلال الوسائل الدبلوماسية واقترحا اعتبار المبادئ الخمسة للتعايش السلمي فكرا مرشدا لهذا المؤتمر. وفي نهاية ديسمبر من نفس العام، عقد رؤساء وزراء الدول الخمس بجنوب آسيا اجتماعا في مدينة "بانجار" (BANJARMASIN) الاندونيسية لبحث عقد المؤتمر الأفروآسيوي ووجهت دعوة لـ 25 دولة ومنطقة بآسيا وإفريقيا بما فيها الصين وقرروا عقد المؤتمر في "باندونغ" الاندونيسية في أفريل عام 1955م[2]، وأوضح اجتماع "بانجار" أن أهداف عقد المؤتمر الأفروآسيوي تتمثل في دفع الصداقة

[1] The Ministry of Foreign Affairs, REPUBLIC OF INDONESIA, *Asia-Africa speak from Bandung*, Djakarta, 1955, pp. 161-169.
[2] www.ena.lu/final_communique_asian_african_conference_bandung_24_april_1955-2-1192. (05/05/2015).

والتعاون بين كافة الدول الآسيوية والإفريقية وبحث سبل صيانة المصالح المشتركة لها وإقامة وتعزيز العلاقات الودية وحسن الجوار بينها، ومناقشة العلاقات حول القضايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للدول المشاركة، ومناقشة القضايا المتعلقة بمصالح شعوب دول آسيا وأفريقيا مثل صيانة السيادة ومعارضة العنصرية والاستعمار، ومناقشة مكانة دول آسيا وإفريقيا في العالم، بالإضافة إلى مساهمتها لدفع السلام والتعاون في العالم، ولقي تقرير مؤتمر "بانجار" ترحيبا ودعما من كافة الدول الأفرو آسيوية عموما، كما حظي باهتمام المجتمع الدولي، وأظهر اقتراح عقد المؤتمر الأفروآسيوي يقظة دولها بعد المعاناة من حكم الدول الغربية واستغلالها خلال المائتي سنة المنصرمة، وقبلت 24 دولة ومنطقة الدعوة لحضور المؤتمر[1].

واعتبرت الصين الشعبية السّند الأهم للشعوب وثوراتها التحررية العادلة، وكانت أول من دعم الثورة الفلسطينية[2]. وأول من نظّم دورات تدريبية لطلائع الثوار الفلسطينيين منذ عام 1965م، كما لم تعترف الصين بالكيان الصهيوني في الفترة الماوية، ودعمّت الصين الشعبية جميع حركات التحرر الوطني وثورات الشعوب وحقها في تقرير مصيرها من الفيليبين إلى جنوب شرق أسيا، إلى أرتيريا، واليمن الجنوبي، إلى الجزائر وأنغولا وموزامبيق والكونغو وغيرها إلى أمريكا اللاتينية.

[1] Christopher Clapham, *Sovereignty and the Third World State*, political studies Association, vol 47, Cambridge, 1999, p101.

[2] **نفس المرجع**، ص 65.

المطلب الرابع: طبيعة العلاقات الديبلوماسية بين الجزائر والصين

توصف العلاقات بين الجزائر والصين بالمميّزة لاسيما في بعدها في قارة أفريقيا، فالجزائر تحظى بمكانة خاصة في تاريخ علاقات التعاون الصيني الأفريقي منذ تأسيس الصين الجديدة عام 1949م. شهدت الجزائر بعمقها العربي والأفريقي كثيرا من الأحداث الهامة للصداقة والتعاون بين الصين وأفريقيا وتكوّنت صداقة عميقة بين الشعبين الصيني والجزائري منذ فترة حرب التحرير في سبيل الاستقلال الوطني الجزائري وتحقيق تنمية شاملة على مختلف الأصعدة.

بعد إقامة حكومة الجزائر المؤقتة في سبتمبر 1958م، اعترفت الصين بها على الفور، فكانت أول دولة غير عربية تعترف بحكومة الجزائر المؤقتة. ثم أقيمت العلاقات الدبلوماسية في العشرين من ديسمبر من نفس العام. بعد استقلال الجزائر عام 1962م، شهدت العلاقات الثنائية الودية تطورا مطردا. وقدمت الجزائر جهودها الدبلوماسية، التي تعد إسهاما هاما لاستعادة الصين مقعدها الشرعي في الأمم المتحدة سنة 1971م لاسيما منها صفة العضو الدائم بمجلس الأمن[1].

بعد انتهاء الحرب الباردة، قدّمت الجزائر دعما كثيرا للصين في قضايا حقوق الإنسان و"تايوان". كما قدّمت الجزائر خلال رئاستها الدورية لمنظمة الوحدة الأفريقية من 1999م إلى 2000م، مساعدات كبيرة للأعمال التحضيرية لـ"منتدى التعاون الصيني الأفريقي"، مما أسهم في تأمين إقامة المنتدى في بكين بنجاح في أكتوبر عام 2000م حسب الموعد المحدد[2].

1 BISKRI Soulef, *Cinquantenaire de la diplomatie* algérienne, Le Magazine Promotionnel de l'Algérie, el Djazair, N°85, Algérie, 2015, p3.

[2]Agnès Chevallier**,** *Les relations économiques entre l'Afrique et la Chine*, Centre d'études prospectives et d'informations internationales, Paris, 2012, p2.

خلال أكثر من 40 عاما منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين والجزائر، وأيا كان الوضع الدولي، هناك دائما تفاهم ودعم متبادل بين البلدين، وقد حقق الطرفان إنجازات ملحوظة في التعاون السياسي والاقتصادي والعسكري، فيما يمثل نموذجا يحتذى به للتعاون جنوب– جنوب[1].

بعد انتهاء الحرب الباردة، توثقت العلاقات الصينية الجزائرية أكثر، فزاد عدد زيارات القادة الصينيين لأفريقيا عما كان قبل انتهاء الحرب الباردة، ووقّعت وزارتا خارجية البلدين اتفاقية التشاور السياسي الدوري في أفريل 1997م، وقد عبّر قادة الصين مرارا عن رغبة الصين في العمل مع الجزائر لإقامة علاقات تعاون استراتيجي بين البلدين، وتعزيز التشاور والتنسيق مع الجزائر، من أجل مواصلة الجهود لحماية الحقوق والمصالح الشرعية للدول النامية وترسيخ وتعزيز التعاون الثنائي أكثر. ومن جانبهم عبّر قادة الجزائر في أكثر من مناسبة على أن العلاقات التي تربط الجزائر بالصين جد عميقة وودية، ورغبة الجزائر في مواصلة ترسيخ وتطوير العلاقات الودية القائمة بين البلدين لإكساب التعاون جنوب– جنوب المزيد من المحتويات وبشكل متواصل.

وتجدر الإشارة أن أشكال التطور المستمر برز في تعاون اقتصادي بعد أن وقّع البلدان لأول مرة اتفاقية التجارة والمدفوعات عام 1964م، فتحقق بذلك نمو التبادل التجاري بينهما بشكل متواصل في السنوات الأخيرة[2]، ومع تحسن الأوضاع الداخلية في الجزائر تدريجيا ونمو اقتصادها، زاد حجم التبادل التجاري بينهما مرة أخرى، حيث بلغ 199 مليون دولار أمريكي عام 2000م، وارتفع إلى 433 مليون دولار

[1] http://www.andi.dz/index.php/fr/statistique/bilan-du-commerce-exterieur. (06/04/2015)

[2] Giovannetti G, *Chinese export crowd-out African goods*, econometric, vol21, N°4, UE, 2009,pp506-509.

2002، وبلغ 659 مليون في الفترة من جانفي إلى نوفمبر عام 2003م، منها 565 مليون دولار أمريكي صادرات صينية للجزائر، بزيادة 83%، وواردات صينية من الجزائر قيمتها 94 مليون دولار بزيادة نسبتها 26%. هذا يعني أن حجم التبادل التجاري الصيني الجزائري قد زاد نحو ضعفين ونصف من عام 2000م إلى عام 2003م. وفي نفس الوقت تحسّن هيكل المنتجات في التجارة بين الطرفين ففي الفترة من جانفي إلى سبتمبر من عام 2003م بلغت قيمة المنتجات الصناعية التي صدرتها الصين إلى الجزائر 295 مليون دولار أمريكي، أي أكثر من نصف الصادرات الصينية إليها. وفقا لأرقام مصلحة الجمارك الجزائرية، صدّرت الصين منتجات قيمتها 338 مليون دولار إلى الجزائر من جانفي إلى سبتمبر 2003م، وبهذا تكون الصين سابع أكبر مصدّر إلى الجزائر[1].

بدأ التعاون الصيني الجزائري في مقاولة المشروعات والعمالة عام 1979م، إلى نهاية سبتمبر 2002م وقّعت الصين مع الجزائر 198 اتفاقية لمقاولة المشروعات، قيمتها نحو 2 مليار دولار أمريكي، وقيمة أعمالها نحو 902 مليون دولار أمريكي، يعمل أزيد من 5000 عامل صيني في هذه المشروعات. تقوم الشركة الصينية العامة للمشروعات الهندسية وغيرها من 14 شركة صينية بأعمال مقاولة المشروعات الرئيسية، تغطي أعمالها البناء المدني والري والبترول والاتصالات. في عام 2001م كانت الصين في المركز الخامس العالمي والمركز الأول الأفريقي من حيث قيمة اتفاقيات مقاولة المشروعات والعمالة في الجزائر[2].

[1] http://www.douane.gov.dz/ Evolution des statistiques du commerce extérieur de l'Algérie 2000-2013 . (02/04/2015)

[2] http://french.mofcom.gov.cn/article/statistique/economy/200701/20070104217778.shtml. (06/04/2015).

هناك تّطور بارز للتعاون الصيني الجزائري في مجال البترول، حيث يوجد بالجزائر احتياطي كبير من البترول والغاز ويصفها عديد خبراء الطاقة "مستودع الغاز في شمال أفريقيا"، في نهاية 2003م بلغ احتياطي الجزائر من البترول والغاز 135مليار برميل، 40 مليار برميل منها قابلة للاستخراج، 29%بترول، و56% غاز، و9% لناتج التكثيف، و6% لغاز البترول المسال. بعد أن فازت الشركة الصينية للبترول، "صينوكيت"، بمشروع إصلاح بعض حقول الغاز في أكتوبر 2002م، وقّعت مجموعة الصينية للبترول، "بترو تشينا"، اتفاقية مع الجزائر لبناء أول مشروع موحد للتعاون الجزائري الخارجي في مجال البترول في جويلية 2003م، ثم وقّعت في ديسمبر من نفس العام اتفاقيتين حول التنقيب المخاطر على منطقة 112-201A بحوض الشريف ومنطقة أخرى، مما يشير إلى أن التعاون الصيني الجزائري في مجال البترول والغاز يتطور بخطى متسارعة[1].

كما أن التعاون بين الجزائر والصين شمل مجال الصحة والثقافة، التعليم والرياضة، منذ عام 1963م بدأت الصين إرسال الفرق الطبية إلى الجزائر، تحتل الجزائر مكانة خاصة في تاريخ إرسال الصين للفرق الطبية للخارج، لأن هذا العمل بدأ بالجزائر في عام 1963م انتشرت الأوبئة في الجزائر الحديثة الاستقلال آنذاك، والتي كانت وقتها تفتقر إلى الأدوية والعاملين في مجال الطب، فقدّمت الجزائر نداء مستعجلا للمجتمع الدولي، حيث اتخذ الجيل الأول من قادة الصين الجديدة بنظرة بعيدة قرارا بسرعة، فأرسلت الصين فرقة طبية إلى الجزائر تحت عناية وإرشاد رئيس مجلس الدولة في ذلك الوقت. كان ذلك بداية تقديم الصين العون للدول النامية الأخرى بتقديم

[1]US Energy Information Administration, *Country Analysis Brief: Algeria*, eia, USA, 2014, pp 12 14.

التكنولوجيا الطبية والعلاجية والخدمات الطبية والأموال والمواد[1]، في السنوات الأخيرة يتعزّز التعاون الطبي بين البلدين باستمرار. في أوت 2002م وقّع البلدين بروتوكول إرسال الفرق الطبية لتعمل في الجزائر.

الشكل رقم 01

طابع بريدي في الذكرى 50 لإقامة الفرقة الطبية الأولى الصينية في الجزائر وأفريقيا

المصدر: www.algeriephilatelie.net

فيكون بعد إقامة العلاقات الدبلوماسية قد وقّع البلدان نحو 20 اتفاقية للتعاون والتبادل في مجالات الثقافة والتعليم والرياضة والإعلام، والتعاون الثقافي الثنائي، بما في ذلك توقيع البلدان البرنامج التنفيذي للاتفاقية الثقافية. أقامت الصين معارض كثيرة في الجزائر مثل "معرض الصين الجميلة لفن التصوير الفوتوغرافي" (سبتمبر 2003م)، "المعرض الصيني للصور الفوتوغرافية" (نوفمبر 2002م)، "معرض الصور الفوتوغرافية للتراث العالمي بالصين" (ديسمبر 2001م)، "المعرض

[1] http://arabic.china.com/social/news/4428/20150204/272835.html. (08/04/2015)

الصيني لفن أوبرا بكين" (سبتمبر 2001م)، وكان طابع البريد الذي أصدرته الجزائر لإحياء الذكرى الخامسة والأربعين لإقامة العلاقات الدبلوماسية الجزائرية الصينية في ديسمبر 2003م صورة مصغرة للتعاون الودّي بين الطرفين في السنوات الأخيرة. قام الطرف الجزائري بتصميم وطباعة الطابع الذي يحمل حمامتين بارزتين من العلمين الوطنيين للبلدين بالمعالجة الفنية، تطيران جنبا إلى جنب، رمزا إلى العلاقات الودية بين البلدين والجهود المتواصلة التي يبذلها البلدان من أجل سلام وتنمية العالم[1].

الشكل رقم 02

طابع بريدي للذكرى 45 لإقامة العلاقات الدبلوماسية الجزائرية الصينية

المصدر: www.algeriephilatelie.net

حضيت الاستثمارات الصينية بتدعيم كبير في الجزائر، حيث أقدمت الحكومة الجزائرية على تدعيم الاستثمارات الصينية الاقتصادية بالجزائر خاصة في مجال صناعة السيارات والأجهزة الالكترونية كالكمبيوتر والهواتف المحمولة، وهو ما

[1] Chinese Academy Of International Trade And Economic Cooperation, *China – Africa Trade and Economic Relationship*, Annuel Report, Pekin, 2010, pp 4-7.

اعتبرته الحكومة الصينية تعبير عن مدى رغبة البلدين في تثمين الشراكة بينهما إلى أبعد الحدود الممكنة، بحيث سمحت الاستثمارات الصينية نوعا ما من تقليص الاحتكار الذي كان مقتصرا على فئة معينة دون غيرها من الطبقات الاجتماعية تجاه القدرة الشرائية لها بالجزائر. فمثلا شراء السيارات واقتناء المواد الالكترونية كان محدودا، لكن بدخول المنتوجات الصينية للسوق الجزائرية سمح لجميع الفئات الجزائرية باقتنائها وشرائها نتيجة انخفاض تكاليفها، وهو أكبر خاصية تميّزت بها العلاقات الاقتصادية الثنائية بين الصين والجزائر[1].

كذلك استفادة الجزائر من التجربة الصينية في مجال السكن وميدانيا بالتحديد في قطاع السكن والعمران، فإن الجزائر تسعى للاستفادة من تجربة المؤسسات الصينية في انجاز البناءات المضادة للزلازل نظرا لما يطال الجزائر من نشاطات زلزالية أصبحت تثير مخاوفها. وانطلاقا من هذا تحاول الجزائر تأطير عمّال جزائريين متخصّصين في مجال البناء بكفاءة صينية، ودعم إنتاج برامج سكن تتكفل بها هذه المؤسسات، خصوصا وأن الجزائر باشرت أكبر الإنجازات في مجال بناء السكنات لأول مرة منذ الاستقلال فيما قيمته مليون وحدة سكنية في إطار البرامج الحكومية المسطرة[2].

ومن كل ما سبق تهتدي العلاقات الصينية– الجزائرية إلى ميكانيزمات التّحدي وثبات المصالح المشتركة التي خلقت نوع من الحماسة التعاونية بين قيادتي الطرفيين في كل من المحافل الدولية والمناسبات الثقافية والتطورات الاقتصادية مكونة بذلك

[1] http://www.arabic.xinhuanet.com/arabic/2008-03/23/content_601879.htm. (09/04/2015)

[2] *Mensuelle de l'Organisation nationale de contrôle*, N°14, CTC, Algérie, 2008, pp 3-6.

نموذجا فعالا وناجحا بين الجنوب– جنوب تشكّلت خلاله فتحات جديدة من التعاون الأفرو–آسيوي في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

كما أن الجزائر رفقة الصين عزّزتا مبادئ الحوار والتّشاور في مختلف المجالات كالطاقة والتجارة والثقافة والاتصالات السلكية واللاسلكية وحماية البيئة، وحققتا إنجازات ملحوظة منذ إنشاء منتدى التعاون العربي الصيني في عام 2004م[1]، حيث توصّل الجانبان إلى توافق حول سلسلة من القضايا الدولية، وأكّدا على مبدأ عدم التّدخل في الشؤون الداخلية واحترام سيادة الدول وسلامة أراضيها والعمل من أجل إحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط، وبحث تعزيز التعاون والتنمية الاقتصادية المشترك، ويتجلّى التزام الجزائر المتضامن مع الصين كذلك في ثبات موقفها المساند للحكومة الصينية حول مسألة تايوان، الموقف الذي تم تأكيده عديد المرات بأقصى حزم وصرامة، دعما لمبدأ وحدة جمهورية الصين الشعبية وسلامتها الترابية بصفتها الممثل الوحيد للشعب الصيني.

توصلت القيادة السياسية للبلدين من تعزيز وتكثيف العلاقات الثنائية وتطوير التشاور السياسي على ضوء الزيارات والاتصالات العديدة التي تم القيام بها على أعلى مستوى، ويمكن ذكر في هذا الصدد زيارة الرئيس الجزائري دولة للصين سنة 2000م و2006م زيارة الرئيس الصيني دولة إلى الجزائر سنة 2004م وهي الثانية التي سبقتها زيارة سنة 1999م للجزائر، ولقد أبرم الطرفان في نوفمبر 2006م إعلانا حول تعميق علاقات التعاون الاستراتيجي بين البلدان يمهّد السّبيل أمام ازدهار علاقات التعاون في قاطبة المجالات ذات الاهتمام المشترك، وسجّلت أرقام تبين ثمرة علاقات التعاون فمن 6,4 مليار دولار عام 2011م، إلى 3,3 مليار دولار في

[1] http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/se/2014-05/26/content_620890.htm. (10/04/2015)

الربع الأول من عام 2012م، أي بزيادة قدرها 37,4 في المائة بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2011م، فبالرغم من اختلاف الدين واللّغة والعادات، إلا أن الجزائر تفضّل التعامل مع الصين وتعتبره بمثابة المتعامل الأول معها وهذا ينبع من إيمان الحكومتين بضرورة تفعيل وتكثيف العمل المشترك الدّائم[1].

تنشط الشركات الصينية في الجزائر وتتدرج أعمالها في كل من تشييد الطرق والمباني والاتصالات والطاقة إلى موارد المياه والنقل، لاسيما افتكاك الشركات الصينية العديد من العقود في قطاع الموارد المائية، وهو عامل سيقفز بحجم الاستثمار الصيني في الجزائر، كما تعدّ الإنجازات الصينية التي شيّدت في الجزائر من أبرز الدلائل على متانة جسور التعاون نذكر منها مقر وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية وفندق شيراطون، والطريق السريع السيار الذي يربط شرق الجزائر بغربها.

إنّ التّوافق في السياسة والخيارات، ووعي بالحاضر والمستقبل هو اختبار يفرضه عالم يضجّ بالمتغيرات والأحداث والصمود في ظل الأزمات الدولية. ومن هذه المنطلقات واهتمام الجانبين الجزائري والصيني بتدعيم التقارب التجاري والتعاون في قطاعات البنية الأساسية والزراعة والموارد البشرية وتبادل التعاون في مجالات صناعات الأدوات الكهربائية المنزلية والصناعات الدوائية والمنسوجات وإقامة شراكة استراتيجية بين الدولتين[2].

انعكس ذلك على الصعيد الديبلوماسي بين الحكومتين وتقديرهما أهمية الارتقاء بالقوانين والإجراءات المنظمة لعملية الاستثمار والضرائب واستخراج تأشيرات السفر بين الدولتين حيث وقّعت الجزائر والصين عددا من الاتفاقيات، وتعلّق جانب

1 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، *التأكيد على تشجيع الجزائر للمستثمرين الصينيين*، المجلة الصحفية، الجزائر، 2015، ص2.

2 http://dz2.mofcom.gov.cn/article/bilateralvisits/200703/20070304474066.shtml. (10/04/2015)

من الاتفاقيات الموقعة بالبترول والغاز والجوانب البحثية المتعلقة بهما، والذي أظهرت الصين احتياج شديد لهما، كما تم التّوقيع على اتفاقيات للتبادل في المجال التعليمي والتعاون الاقتصادي والتكنولوجي، والتي انصبّ أغلبها على تنمية التبادل التجاري خاصة في قطاع البترول والغاز وقد منحت الصين قرضا تفضيليا للجزائر بقيمة 48 مليون دولار. وقد رحّبت الجزائر باستثمار المزيد من الشركات الصينية في مشروعات بالجزائر تتعلّق بالتنقيب عن البترول وإقامة خطوط سكك حديدية وسدود وطرق سريعة وإقامة المباني خاصة وأن الشركات الصينية تزايد توجهها للعمل والاستثمار في قطاع البترول والغاز الجزائري وفي مقدمتها شركة "سينوب" التي وقّعت عقد في عام 2002م بقيمة 525 مليون دولار لتطوير حقل بترولي بالجزائر، كما وقّعت شركة استكشافات الغاز والبترول الوطنية الصينية عقود لبناء مصفاة للبترول[1].

وتجدر الإشارة إلى أن شركة البترول الوطنية الصينية وقّعت عقدا لاستيراد البترول من الجزائر بقيمة 350 مليون دولار في جويلية– 2003م في إطار توجه عام لزيادة حجم التبادل التجاري بين الدولتين والذي تطور بشكل كبير من 170 مليون دولار في عام 1982م إلى 198,85 مليون دولار في عام 2000م ثم قفز حجم التبادل ليصل إلى 292 مليون دولار في عام 2001م ويتمحور التعاون الاقتصادي والتجاري الجزائري الصيني حول إقامة الصين لمشروعات في الجزائر منذ عام 1980م وذلك في قطاعات المشروعات الزراعية وحفظ المياه وإقامة المنشآت الفندقية. الخ. بالإضافة إلى التعاون في المجالات التكنولوجية والتعليمية والثقافية والصحية والعسكرية.

[1] http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur. (11/04/2015)

ساهم التعاون الجزائري الصيني في استفادت عديد الدول الإفريقية من دعم الصين ومسح الديون، ضمن حتمية التزام الطرفين بمبدأ المساعدة والمنفعة المتبادلة وتدعيم الرّخاء المشترك أين تلتزم الصين بتقديم للمساعدات غير المشروطة سياسيا لأفريقيا يتم في حدود طاقتها، ووعدت الحكومة الصينية بأن تزيد من تلك المساعدات بزيادة قوة ونمو اقتصادها، واستطاعت الجزائر أن تحظى من الجانب الصيني بتنفيذ إجراءات المتابعة التي حدّدها منتدى التعاون الصيني الأفريقي، والمساهمة الصينية في دعم بناء الاتحاد الأفريقي، ودعم تنفيذ ما جاء بمبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيبـاد)[1]. وعن مجالات التعاون بين الطرفين التزم الطرف الصيني على أن الأولوية ستكون لإقامة البنى الأساسية، التنمية الزراعية، بناء الموارد البشرية، استغلال الموارد الطبيعية، وبات من الضروري حتمية التّوسع في التعاون الصيني الأفريقي في الشؤون الدولية من أجل حماية حقوق ومصالح الدول النامية (ويقصد بها التعاون في مجال مفاوضات تحرير التجارة وداخل منظمة التجارة العالمية)[2]. وتتبنّى الصين في سياستها الخارجية، من خلال موقعها كعضو دائم بمجلس الأمن، دعم المواقف والمطالب المشروعة للدول النامية بوجه عام والأفريقية منها على وجه الخصوص ودعم التضامن والتعاون بين الدول النامية وتعزيز قدرتها على مواجهة التحديات بشكل جماعي.

احتلّت الصين المركز الأول من حيث الدول المصدرة للجزائر خلال سنة 2015م بواقع 7.44 مليار دولار أمريكي لتزيح بذلك فرنسا التي احتفظت بالمركز الأول في

[1] مكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية، *المساعدات الخارجية للصين*، ط1، دار النشر باللغات الأجنبية، الصين، 2014، ص ص 38- 40.

[2] SHIERE Richard, *La Chine et l'Afrique*, Groupe de la banque africaine de développement, Tunis, 2011, p13.

العقود الأخيرة. وتشير الإحصائيات أن الصين جاءت في المركز الأول قبل فرنسا التي سجلت صادرات بقيمة 1.67 مليار دولار، تليها إيطاليا بقيمة 1.26 مليار دولار ثم إسبانيا بقيمة 1.21 مليار دولار فألمانيا بقيمة 810 ملايين دولار. وقد اقتحمت الصين السوق الجزائرية قبل عقد من الزمن وأصبحت تنافس فرنسا بالتدريج إلى أن صنّفت لأول مرة في المركز الأول العام 2013م بعلاقات تجارية خارج قطاع المحروقات فاقت 8 مليارات دولار أمريكي. وتستورد الجزائر بصفة خاصة التجهيزات الزراعية والتي خلال العام 2013م، بلغت قيمتها 4.21 مليار دولار أمريكي وأيضا السيارات والمواد الغذائية والمنتجات نصف المصنعة[1]. وقد اكتملت دائرة التعاون بين الجزائر والصين مع تتويجها بإعلان البلدين في فيفري 2013م الارتقاء بعلاقاتهما الثنائية إلى شراكة استراتيجية شاملة[2] بعد إقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما في 20 ديسمبر 1958م. وتستحوذ الشركات الصينية العاملة في الجزائر على استثمارات فاقت 20 مليار دولار تشمل البنية التحتية والمنشآت الكبيرة، يمتّد التعاون بين البلدين ليشمل كل المجالات تقريبا منذ إنشاء اللجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي والتجاري والفني بينهما العام 1982م حيث يشمل التعاون مجالات الطاقة والزراعة والبناء والبحث العلمي والثقافة والإنتاج الحيواني ومحاربة التصحر والري وتعبئة الموارد المائية والصناعة والتعاون العسكري والمجال النووي والصحة والبرلمان، وجاء التعاون الفضائي الذي تم في عام 2013م[3].

[1] http://www.reporters.dz/investissement-les-entreprises-etrangeres-sinteressent-moins-a-lalgerie/8139 . (11/04/2015)

2 Jing Bei, *Algérie-Chine: signature d'un Plan de coopération stratégique global pour la période 2014-2018*, Ministère du commerce RPC, Pékin, 2014, p2.

[3] CABESTAN Jean-Pierre, *Les relations Chine-Afrique*, Hérodote, Paris, N° 150, 2013, pp 150-153.

خلاصة الفصل

بدأت العلاقات الجزائرية – الصينية بعد انتصار الثورة الجزائرية بزيارة الوزير الأول الصيني للجزائر سنة 1963م، وحتى سنة 1965م أظهرت الجزائر ميلاً أكثر لمقاربة الصين في توسيع الجبهة ضد الاستعمار وكل أنواع الهيمنة، وعرفت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين تطورا ملحوظا من خلال اتفاقيات التعاون المبرمة بينهما، وتطورت العلاقات الجزائرية – الصينية وتعززت العلاقات الثنائية بين البلدين منذ سنة 2000م إلى اليوم، وتبين توافقهما في القضايا الدولية والإقليمية بما فيها إصلاح منظمة الأمم المتحدة والمطالبة بنظام دولي جديد[1].

وعملت كل من الجزائر والصين في إطار مشروع التنمية، وعلى هذا المسار باشر الجانبين الإصلاحات الضرورية وفق رؤية متوافقة لضمان بنية اقتصادية سليمة تصمد ضد الأزمات وتتكيف وطبيعة النظام العالمي الجديد، ما سمح بتقريب الإرادتين في عزمهما العمل المشترك، من خلال إبرام عديد الاتفاقيات خدمة لمصلحة البلدين، وتعزيز العلاقات الديبلوماسية بكل ما من شأنه تقوية التعاون الثنائي في شتى المجالات[2].

[1] Statement by HE Youcef Yousfi Permanent representative of Algeria to the United Nation on the thematic debate on management reform, New York April 8, 2008.
[2] Jian Junbo & Donata Frasheri, *china's economic engagement in Africa*, Fudan University, China, 2014, pp, 193-196.

الفصل الثالث: المساعدات الصينية الخارجية لأفريقيا

المبحث الأول: مناقشات حول القوة الناعمة في الصين

المبحث الثاني: الهيكل المؤسساتي للمساعدات الصينية

تقديــم

يشير المؤرخون الصينيون إلى الفترة بين حرب الأفيون الأولى (1840م) ونهاية الحرب العالمية الثانية (1945م) على أنها "مائة عام من الإذلال"، وخلال هذه الفترة أيضا، هزمت اليابان الصين بطريقة مهينة في عام 1895م، والتي لم تنسها الصين أبدا.

يعتقد العديد من الصينيين أن الصين سوف تستعيد مكانها الصحيح كقوة عالمية محترمة، وخلال القرن ونصف القرن الماضي، يشير "يان شو يونغ" في مقالته بعنوان "نهوض الصين في عيون الصينيين"، إلى ما يلي[1]:

" أولاً، ينظر الصينيون إلى صعودهم كإعادة للوضع الدولي المفقود للصين بدلاً من الحصول على شيء جديد. هذا الشعور النفسي ينتج عنه عدم رضا الصينيين باستمرار عن إنجازاتهم الاقتصادية إلى أن تستأنف الصين مكانتها كقوة عظمى. ثانياً، ينظر الصينيون إلى نهوض الصين على أنه إعادة للإنصاف بدلاً من اكتساب ميزة على الآخرين. مع هذا المفهوم، يأخذ الشعب الصيني صعود أمتهم كأمر مسلم به. إنهم لا يهتمون أبداً بمسألة لماذا يجب أن تكون الصين أكثر تقدماً من الدول الأخرى، ولكنهم غالباً ما يسألون أنفسهم لماذا لا تكون الصين الدولة رقم واحد في العالم". يشير الاقتباس أعلاه إلى أن صعود الصين مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالشعور القومي القوي بين الشعب الصيني، سيقول آخرون إن صعود الصين أقل براغماتية وأقل وطنية. وقد لوحظ ذلك من قبل مؤلفين مثل "في لينغ يونغ"، الذي يجادل بذلك.

[1] Xuetong, Yan, *The Rise of China in Chinese Eyes*, *Journal of Contemporary China*, 10, no. 26, 2001, pp, 33-39.

فبزيادة الثقة عند الصينيين والاكتفاء الذاتي، أصبحت الصين الآن تشعر بأنها آمنة كأمة، ويعتقد الكثير أن تجديد الحضارة الصينية يقترب.

على الرغم من المشاعر القومية والتطلعات وحتى الطموحات المشتركة للقوة المتصاعدة، يبدو أن الصين قبلت حقيقتين أساسيتين للعلاقات الدولية اليوم:

أولاً، العالم منظم في نظام سياسي للدولة الديمقراطية وفي اقتصاد السوق الدولي، ثانيا، لا تزال الصين دولة نامية تسعى لتحقيق النفوذ الاقتصادي، ورأس المال، والتكنولوجيا اللازمة لتحقيق إمكاناتها كقوة عظمى[1].

يقول علماء صينيون آخرون إن الحكام الصينيين في القرن الماضي قد اهتموا أكثر بالدفاع عن حدودها وتعزيز السيطرة المحلية بدلاً من التركيز على الغزو الأجنبي. وهم يجادلون بأن الصين قد اندمجت في سياستها الخارجية وليس لها تاريخ في الاستعمار، وقد كان هذا صحيحًا أيضًا في القرن التاسع عشر، حيث ركز على الدفاع عن حدوده بدلاً من توسيع حدوده[2].

في حالة الصين، يعتمد على القوة الاقتصادية، على سبيل المثال في عام 2005م، أصبحت الصين ثالث أكبر بلد للتجارة الخارجية مع أكبر احتياطي من العملات الأجنبية، ويتوقع العديد من الاقتصاديين أن الحجم الاقتصادي للصين سوف يتفوق على الولايات المتحدة بحلول العقد المقبل. لا ينبغي أن تتحدد صعود الصين إلى السلطة في المقام الأول بالمعايير التقليدية مثل الهيمنة العسكرية، التفوق السياسي والكسب الإقليمي، بل بتعريفات أخرى للسلطة مثل "القوة الناعمة".

[1] Wang, Fei-ling, *Self-Image and Strategic Intentions: National Confidence and Political Insecurity, in The Eyes of the Dragon: China Views the World*, edited by Yong Deng and Fei-ling Wang, Lanham MD Rowman & Littlefield,1999, pp, 20-23.

[2] Interview with Mr. Wang Xiaoyi, (Chinese Association for International Understanding, CAFIU), Beijing, 13 November 2011.

المبحث الأول: مناقشات حول القوة الناعمة في الصين

منذ تسعينيات القرن الماضي، أخذ مفهوم "القوة الناعمة" أهمية كبيرة بين العلماء الصينيين والأكاديميين وصانعي السياسات في مراكز الأبحاث والقادة السياسيين. لقد قيل أنها أصبحت واحدة من أهم جوانب استراتيجية السياسة الخارجية الصينية وأقل بحثًا وفهماً من قبل العالم الغربي. ولهذا السبب، سيتم دراسة مفهوم القوة الناعمة من منظور صيني في هذا الفصل.

المطلب الأول: اهتمام الصين بالقوة الناعمة

نقطة البداية الجيدة هي فحص الفهم الشامل للقوة الناعمة بين المفكرين الصينيين وتداعيات هذا الفهم على استراتيجية الصين الدولية، سوف ندرس كيف تفهم الصين وتفسر معنى "القوة الناعمة"؟ لماذا هناك اهتمام قوي ومتزايد في القوة الناعمة في الصين؟ ما الدور الذي تخصصه النخبة الصينية للقوة الناعمة في الاستراتيجية الدولية للصين في القرن الجديد، وخاصة في سياق نهوض الصين؟ وقد تم بذل جهود واعية للنظر في الوثائق الرسمية التي أقرتها القيادة الصينية العليا والمقالات في الصحف الصينية البارزة[1].

تجاوزت أبحاث الصين واهتمامها بالموضوع أي بلد آخر، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، إن مفهوم "القوة الناعمة" الذي يُترجم في لغة الماندرين الصينية هو مفهوم مألوف بين الأكاديميين وصانعي السياسات. ومع ذلك، فإن القوة الناعمة لديها تفسيرات مختلفة بين العلماء والأكاديميين.

[1] Young Nam Cho and Jong Ho Jeong, *China's soft power*, *Asian Survey*, Vol. XILVIII, No 3, May/ June 2008, pp, 450-455.

بالنسبة للعلماء الصينيين، من الصعب فهم التعريف الواضح بين الناعم والصلب لأنه وفقا للفلسفة الصينية القديمة والتي مازالت تحظى بشعبية، يمكن أن يصبح الثابت ضعيفا والعكس بالعكس. في عام 1993م، نشر كبير مستشاري الرئيس "جيانغ زيمين" والأستاذ السابق لجامعة "فودان"، "وانغ هونينغ" مقالا، يشدد فيه على أهمية القوة الناعمة في السياسة الخارجية للصين. نشر أكاديمي بارز آخر، هو "بانغ تشونغ ينغ" ، مقالا يؤكد على نظرية ناي للقوة الناعمة بالتفاصيل[1].

عقدت العديد من مراكز الأبحاث في الصين مؤتمرات وندوات لمناقشة نظرية "جوزيف ناي"، حيث انتقد بعض العلماء نظريته، مؤكدين أن قوة ناي الناعمة تتعلق بالظروف الأمريكية وقد لا تكون ذات صلة من وجهة نظر الصين. تم ذكر القوة الناعمة لأول مرة في التقرير السياسي للمؤتمر السادس عشر للحزب الشيوعي الصيني في عام 2002م، حيث أشارت إلى أنه "في عالم اليوم، تتداخل الثقافة مع الاقتصاد والسياسة، مما يدل على مكانة ودور أكثر أهمية في التنافس على السلطة الوطنية الشاملة". في 28 مايو 2004، ركزت اللجنة المركزية على كيفية تطوير فلسفة الصين وعلومها الاجتماعية[2]، بعد شهرين، نشر برنامج الحزب الشيوعي الصيني(CCP) وثيقة بعنوان "اقتراحات مركز CCP حول تطوير وتعزيز الفلسفة والعلوم الاجتماعية". وأكدت الوثيقة اقتراح تعزيز إرادة القيادة لتسريع نمو القوة الناعمة للصين إلى مستوى استراتيجي. وكشف مقال آخر نُشر في الأسبوعية

[1] Hu Jintao, *Calls for Enhancing Soft Power of Chinese Culture. Keynote speech to Seventeenth Congress of Central Congress Party*, 15 October 2007, available at: http://english.people.com.cn/90001/90776/90785/6287138.html, 05-08-2018.

[2] Zhang Jianjing, Zhongguo Jueqi, *Rise or else: China's road to a great power, Beijing Xinhua Chubanshe*, 2005, pp,122-127.

الرسمية للحكومة الصينية، "آوتلوك" (لياوانج)، دراسة حول القوة الناعمة وناقشت التفكير الرسمي وراء القوة الناعمة[1].

كما اشتملت هذه الدراسة النموذج الصيني وتوافق بكين، في هذه المقالة، تم تعريف القوة الناعمة بأنها "جاذبية دولية وجاذبية لثقافة بلد ما وقيمه ونظامه السياسي ونموذجه الإنمائي". وأن القيادة الصينية يمكن أن تكيف نهجها مع نظرية القوة الناعمة[2].

وذكر مقال آخر نشرته إحدى المؤسسات البحثية الحكومية الصينية أن "الصين تحتاج إلى القوة الناعمة" وأن "القوة الناعمة تتكون من الثقافة والإيديولوجيا، وهي عنصر ضروري في المنافسة بين الأمم. كان الهدف من القوة الناعمة للصين هو الحصول على اعتراف واحترام دوليين".

في أكتوبر 2007م، في المؤتمر السابع عشر لـ CCP، أكد الرئيس "هو جين تاو" في كلمته أن الثقافة جزء مهم من التماسك الوطني والقوة الوطنية الشاملة، وينبغي للدولة أن "تعزز الثقافة كجزء من القوة الناعمة لبلدنا لضمان حقوق الشعب ومصالحه الثقافية الأساسية بشكل أفضل".

في يوليو 2010م، عقد المكتب السياسي للحزب الشيوعي الصيني جلسة الدراسة الثانية والعشرين، والتي أكد فيها الرئيس "هو جين تاو" على أهمية القوة الوطنية الشاملة. علاوة على ذلك، قرر الحزب تعزيز الثقافة الصينية وقوتها الناعمة.

في أكتوبر 2010م، أصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني خطة خماسية، من 2011م إلى 2015م. في هذه الوثيقة، ناقشت المادة 9 الحاجة إلى

[1] Wang Yiwei, *Public diplomacy and the rise of Chinese soft power*, *Annals of the American Academy of Political and Social Science,* vol. 616, issue 1, 2008, pp, 255-260.

[2] PROGRAMMING CHINA, *The Communist Party's autonomic approach to managing state security,* December 12, 2017.

تطوير القوة الناعمة الوطنية من خلال دمج الثقافة الصينية التقليدية، والابتكار المحلي، وتصدير المنتجات الثقافية و المبادرات الإعلامية الخارجية.

مع هذه التطورات والاهتمام، ربط صناع السياسة والمثقفون الصينيون بعض جوانب القوة الناعمة في استراتيجيتها الوطنية التي تساعد الصين على أن تصبح قوة عالمية. كما ظهر مفهوم القوة الوطنية الشاملة (Zonghe Guoli) أو الاستراتيجية الكبرى في التسعينيات: "كما اكتسبت القوة الناعمة اعترافًا أوسع كمكون مهم في السلطة الوطنية الشاملة".

تتكون القوة الناعمة من السلطة السياسية والقوة الديبلوماسية والقوة الثقافية والتعليمية، ويجادل البروفيسور "ليي زيشينج" من جامعة بكين قائلا: "على الصين أن تعزز قوتها الناعمة في مجالات السياسة والاقتصاد والسياسة الخارجية من أجل تجنب السير على خطى الاتحاد السوفييتي"[1].

في رأيه، انهار الاتحاد السوفييتي لأنه افتقر إلى القوة الناعمة، الأمر الذي قلل بدوره من تأثيره الدولي، على الرغم من أن الاتحاد السوفييتي كان من أقوى القوى العسكرية. واقترح أن تستخدم الصين "الابتكار المؤسسي" في جميع المجالات (لا سيما المؤسسات السياسية والاقتصادية والثقافية) كوسيلة لزيادة القوة الناعمة للصين. وقد تبادل كل من "تشانغ يوين" و"هوانغ رينوي" وجهة نظر مماثلة في مقالهما في تقرير الصين الدولي عن الوضع في عام 2005م، بأن تعزيز القوة الناعمة هو أحد المعايير الرئيسية لزيادة القوة الوطنية للصين. وجادلوا بأن قوة الصين الناعمة زادت في عام 2004م بشكل رئيسي بسبب محاولتها لبناء المؤسسات.

[1] Li J, *China's road of peaceful development and Chinese significant revitalization of its civilization*, *International Review (SIIS)*, 2006, issue 2, pp, 5-9.

خلال عهد "هو جين تاو" ، أدرك صانعو السياسة في الحزب الحاكم أن الصين يجب أن تعزز قوتها الناعمة على المستوى الاستراتيجي وكذلك القوة الصلبة لتتحول إلى قوة عالمية صاعدة.

ونتيجة لذلك، أدركت الحكومة الصينية أنها بحاجة إلى تعزيز تعليمها في الأيديولوجية الاشتراكية ووضع سياسات لحماية ثقافة الصين التقليدية. مع تأكيد CCP على الحاجة إلى زيادة القوة الناعمة للصين، نظمت العديد من المنظمات الصينية ومعاهد البحوث مؤتمرات حول هذا الموضوع. استضاف مكتب الصين للغة الأجنبية منتدى حول "الاتصالات عبر الثقافية وبناء القوة الناعمة" في بكين في أغسطس 2006م.

في عام 2007م، رعى المركز الدولي لبحوث العلاقات العامة في جامعة فودان منتدى بين المسؤولين الحكوميين وكبار العلماء حول بناء القوة الناعمة الوطنية وتنمية العلاقات العامة للصين.

قام المعهد الصيني للعلاقات الدولية المعاصرة بدراسة خاصة حول القوة الناعمة، كما أجرى معهد الدراسات الاستراتيجية التابع لمدرسة الحزب المركزية دراسة شاملة حول القوة الناعمة، وازدادت الدراسات في الصين على القوة الناعمة بشكل كبير بين المسؤولين والعلماء. أجرى الباحث "لي مينغ جيانغ" دراسة استقصائية، ولاحظ عدد المقالات الرسمية للحكومة الصينية (باللغة الصينية) التي ذكرت القوة الناعمة. وكانت النتيجة أنه في الفترة 1994م–2000م ورد ذكرها في ثماني مقالات ولكنها زادت في الفترة 2000م–2004م إلى 53 مقال وأثناء الفترة 2005م–2007م إلى 314 مقال[1].

[1] Li, Mingjianq, *Soft power: China's Emerging strategy in International Politics,* Lexington Books, 2009, pp, 20-26.

المطلب الثاني: المساعدات التنموية الصينية

عندما يتعلق الأمر بالمساعدة التنموية، ركزت الصين على "المنفعة المتبادلة" و"التنوع في الشكل". وفقا للباحث "بروتيغام"، فإن المساعدات الصينية تأخذ شكل اتفاقيات ذات منفعة متبادلة في مختلف القطاعات، بما في ذلك التعليم والصحة والزراعة وتطوير البنية التحتية والمساعدات الإنسانية وحفظ السلام، وفي الوقت نفسه إنشاء مشاريع مشتركة ربحية تشمل الشركات الصينية المملوكة للدولة[1].

إن المساعدات الصينية لأفريقيا تشكل لبنة مهمة في السياسة الخارجية لبكين وترتبط بالأهداف الاستراتيجية والسياسية، ومن بينها استخدام المساعدات لتوطيد العلاقات مع الاقتصادات الأفريقية الغنية بالموارد. وتشمل الأهداف الأخرى للصين فيما يتعلق بالمساعدات الرغبة في تعزيز شرعية بكين المحلية من خلال تعزيز التصورات المحلية عن الصين كدولة مساعدة.

تختلف المساعدات الصينية لأفريقيا عن المعونات الغربية لأفريقيا، حيث أنها لا تفرض أي شروط اقتصادية أو سياسية، ربما باستثناء التمسك بـ "سياسة الصين الواحدة"، عند تقديم المعونة إلى البلدان النامية، فإن شروط المانحين الغربيين متجذرة في تاريخ معين. عندما كانت البلدان النامية غارقة في أزمة الديون في السبعينات وأوائل الثمانينات، عرض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مساعدات كانت مرتبطة بتنفيذ برامج التكيف الهيكلي. هذه الوصفات الاقتصادية الليبرالية الجديدة، المعروفة باسم "إجماع واشنطن"، ادعت أن أزمة الديون كانت تعزى إلى الإنفاق الحكومي المفرط[2].

[1] Brautigam, Deborah, *The Dragon's Gift: the Real Story of China in Africa*. Oxford, UK, Oxford, 2001, vol. 8, issue 2, pp, 110- 116.
[2] Malan, Pedro S, *Critique to the Washington Consensus*, Revista de Economia Política, . 1991, pp, 12-16.

تغطي مساعدات الصين لأفريقيا مجموعة واسعة من الأنشطة من الزراعة، والتعليم، النقل، الطاقة، الاتصالات والصحة. ووفقًا لوزارة التجارة الصينية، تشتمل المساعدات الخارجية على منح قروض دون فوائد وقروض ميسرة قدمها بنك "إيكسيم" الصيني، تأتي معظم قروض بنك التصدير والاستيراد من رأس المال الذي يتم جمعه محليًا ومن أسواق رأس المال الدولية. يمنح بنك Exim حصصاً صارمة من القروض الميسرة التي يقدمها سنوياً. من 2009م إلى 2012م، قدمت الصين 10 مليارات دولار أمريكي لتمويل أفريقيا في شكل قروض ميسرة[1].

وقد خصصت الصين 75 مليار دولار أمريكي في مشاريع المعونة والتنمية في أفريقيا في العقد الماضي (2000م–2011م). وفقاً لبعض الباحثين، غالباً ما يشار إلى حجم المعونة بـ "هجمة بكين الناعمة بالقوة الناعمة" لتأمين النفوذ السياسي والاقتصادي في القارة الأفريقية.

المعونة التنموية أو المساعدة التنموية، هي واحدة من أهم أدوات السياسة التي تطبقها الصين في مختلف ارتباطاتها مع أفريقيا، تنشر الحكومة الصينية القليل من المعلومات حول أنشطة المساعدات الخارجية، التي تظل أسرار الدولة، وبالتالي من الصعب الحصول على أرقام دقيقة. وتشير التصريحات الصينية إلى أنه خلال سنتي 2000م و2014م تلقت أفريقيا 30 بليون دولار أمريكي في شكل المساعدات الخارجية للصين المتراكمة[2]. تقدم الصين ثمانية أنواع من المساعدات الأجنبية، وهي السلع والمواد، والتعاون التقني، وتنمية الموارد البشرية، والمساعدة الطبية، والمساعدات الإنسانية الطارئة، وبرامج التطوع، وتخفيف الديون.

[1] Cai Xin, 25 March, 2013, *https://www.scmp.com/business/banking-finance/article/1358902/china-provide-africa-us1tr-financing,* 05-08-2018.

[2] https://www.washingtonpost.com/news/monkey-cage/wp/2016/01/07/china-pledged-to-invest-60-billion-in-africa-heres-what-that-means/?noredirect=on&utm_term=.82fa26418249. 05-08-2018

المطلب الثالث: طبيعة المساعدات التنموية

خلال الزيارة الأولى للرئيس الصيني "شي جين بينغ" إلى أفريقيا في مارس 2012م، زاد من حجم المساعدات لتصل إلى 20 مليار دولار. ويتوقع المحلل الرئيسي لبنك التصدير والاستيراد الصيني أنه بحلول سنة 2025م، ستقدم الصين لأفريقيا تمويلا بقيمة 01 تريليون دولار أمريكي، بما في ذلك الاستثمار المباشر والقروض الميسرة والقروض التجارية. قدم تحليل مفصل لنفقات الميزانية الصينية والتقارير والإعلانات الإعلامية المتوفرة، معلومات مهمة حول المساعدات الصينية لأفريقيا. ويوضح الشكل 14 معونة التنمية الأفريقية الرسمية للصين من 2003م إلى غاية 2009م[1].

الشكل 3

المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا

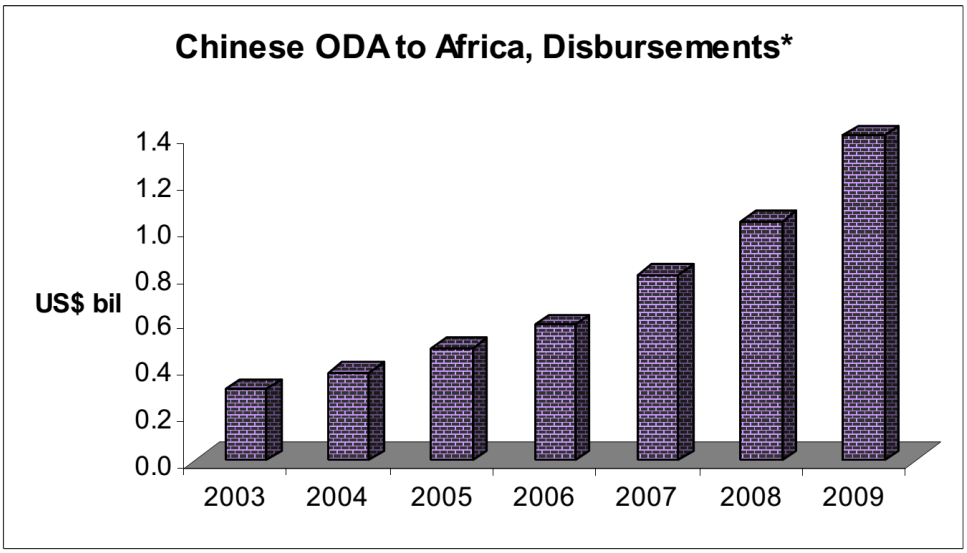

Source : https://pdfs.semanticscholar.org/presentation/d78e/8b3b8c6f47ee6f6c8cd77167d7f4de06aa00.pdf

الملاحظ أن المساعدات التنموية التي تقدمها الصين إلى أفريقيا تزداد كل سنة، وفي عام 2007م، تعهدت الصين بتقديم 3 مليارات دولار كقروض تفضيلية وائتمان

[1]https://pdfs.semanticscholar.org/presentation/d78e/8b3b8c6f47ee6f6c8cd77167d7f4de06aa00.pdf.

للصادرات بقيمة 2 مليار دولار على مدى السنوات الثلاث التالية. وقد تضاعف هذا في عام 2009م عندما تعهدت بتقديم 10 مليارات دولار أمريكي وتعهدت أيضا بتقديم 01 مليار دولار أمريكي للأعمال الصغيرة والمتوسطة في أفريقيا. وقد اعتبر رئيس الوزراء الإثيوبي السابق "ميليس زيناوي" هذه التعهدات مواتية: "نحن القادة الأفارقة قادرين على اتخاذ التدابير اللازمة للاستفادة من الفرصة التي أتاحتها شراكتنا مع الصين بطريقة تتوافق مع مبادئنا". كما علق وزير التجارة الإثيوبي، "جيرما بيرو" على السياسة الصينية، قائلاً: "أصبحت الصين شريكنا الأكثر موثوقية، وهناك الكثير يمكننا تعلمه من بكين"[1].

في أنغولا، بعد ثلاثة عقود من الحرب الأهلية، أقنع صندوق النقد الدولي الحكومة بضرورة تخصيص إيرادات النفط للبرامج الاجتماعية. كان الوزراء الأنغوليون في البداية يتقبلون قروض صندوق النقد الدولي. لكن في اللحظة الأخيرة، قطعت الحكومة الأنغولية المحادثات مع صندوق النقد الدولي، وبدلاً من ذلك قررت الحصول على قروض وائتمانات لإعادة إعمار النفط من الصينيين. وقدمت بكين قروضاً وائتمانات لفائدة أنغولا بقيمة 5 بلايين دولار دون شروط كان صندوق النقد الدولي قد أرفق بها الترتيبات الائتمانية[2].

الملاحظات التي أدلى بها الإثيوبيون والأنغوليون هي مؤشرات كلاسيكية لنجاح القوة الناعمة أو قوة الدولة الجذابة بالنسبة للآخرين. ولذلك فإن المساعدات الصينية القائمة على نموذج "توافق بيجين" هي عنصر أساسي في تكوين القوة الناعمة الاقتصادية. وفقاً لبعض مراكز الأبحاث، يرتبط معظم التمويل الصيني لأفريقيا بتأمين الموارد الطبيعية لأفريقيا، حيث تقدم الصين قروضاً منخفضة الفائدة للدول

[1] http://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/topics_665678/phjtdsg20_665710/t942945.shtml. 05-08-2018.
[2] https://repository.up.ac.za/bitstream/handle/2263/17253/Kiala_China(2010).pdf?sequence=1. 05-08-2018.

التي تعتمد على السلع، مثل النفط أو الموارد المعدنية كضمان إضافي. وبالإضافة إلى تأمين الموارد الطبيعية لأفريقيا، فإن تدفقات رؤوس الأموال الصينية إلى أفريقيا تخلق أيضاً فرصاً تجارية لعقود الخدمات الصينية، مثل شركات البناء.

ووفقاً للمحللين الصينيين، فإن أفريقيا هي ثاني أكبر مورد للخدمة في الصين وفي مقابل المساعدات المالية الصينية، تطلب بكين من الأفارقة تفضيل مقدم الخدمة الصيني، مما يعني أن 70 في المئة من العقود تذهب إلى الشركات الصينية المملوكة للدولة "المعتمدة". في بعض الحالات يتم تشجيع المشاريع المشتركة المحلية مع الشركات الصينية كبديل. وبهذا المعنى، فإن تمويل الصين للدول الأفريقية يخلق فرص عمل وفرص عمل للعمال الصينيين.

الشكل 4 يوضح زيادة المشاريع الصينية في أفريقيا لسنوات (1998م–2008م)

Source: MOFCOM (courtesy of Jean-Claude Berthelemy)

وفي معظم البلدان الأفريقية، شيدت الصين مباني عامة، مثل مباني المكاتب الوزارية والمراكز الثقافية والمدارس والمستشفيات والعيادات والطرق والجسور. كما دعمت الصين الصناعات الخفيفة، والمصانع التي تنتج الخرسانة أو المنسوجات أو الورق

أو الأسمنت. كما قامت بتمويل مشاريع في القطاع الزراعي، ومع ذلك، فإن معظم مساعدات الصين ذهبت إلى دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، مثل قرض بقيمة 8.6 مليون دولار أمريكي لبناء مبنيين إداريين في بوركينا فاسو، أو إطلاق مشروع ري بقيمة 3 ملايين دولار في غانا.

يلاحظ "تايلور" وهو الرئيس المدير العام لمجمع "فيتول قروب"، أحد أكبر المفاوضين في سوق الطاقة الدولية، أن "الدول الأفريقية مثل أنجولا والسودان ونيجيريا لديها أيضًا موارد طبيعية كبيرة غير مستغلة، وتشهد سباقًا للمانحين للوصول إلى هذه الموارد"[1]. يعتقد بعض المحللين أن هذه الحاجة إلى أمن الموارد هي الدافع الرئيسي للمساعدات والاستثمارات الصينية. يجادل آخرون بأن مساعدات الصين المربوطة للبنية التحتية عادة ما تفضل الشركات الصينية (وخاصة الشركات المملوكة للدولة)، في حين أن قروضها في كثير من الحالات تدعمها الموارد الطبيعية الأفريقية. وبالمثل، "فوستر فيفيان" الخبيرة بمجال الطاقة الدولية، وآخرون يرون أن "معظم المشروعات التي تمولها الحكومة الصينية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تهدف في نهاية المطاف إلى تأمين تدفق الموارد الطبيعية لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من أجل التصدير إلى الصين"[2].

المبحث الثاني: الهيكل المؤسساتي للمساعدات الصينية

يتكون الترتيب المؤسسي الذي تقدم الحكومة الصينية من خلاله المساعدات من عدد من الهيئات الرئيسية، وهي تشمل نوعين من البنوك وإثنين من الوزارات الهامة. يتم التحكم في المساعدة أو المساعدة المقدمة من جمهورية الصين الشعبية

[1] Taylor, Ian, *China's New Role in Africa,* Lynne Rienner Publishing, Boulder Colorado, 2009.https://www.rienner.com/title/China_s_New_Role_in_Africa.

[2] Foster, Vivien, William Butterfield, Chuan Chen and Nataliya Pushak, *Building bridges: China's Growing Role as Infrastructure Financiers for sub-Saharan Africa*, Washington, D.C, World Bank/PPIAF, 2008, pp, 60-68.

لأفريقيا من قبل بنك التصدير والاستيراد الصيني التابع للدولة، الذي أنشئ في عام 1994م. إن بنك "إكسيم " هو الأداة التي تقدم من أجلها القروض الثنائية التساهلية الرسمية، وائتمانات التصدير وضمانات القروض الدولية، تقوم إدارة المساعدات إلى وزارة الخارجية في وزارة التجارة (MOC) بإدارة وتنفيذ سياسة المساعدات الخارجية الثنائية للميزانية وتنفيذ المشروع. وتقوم بذلك عن طريق التحكم في عمليات المزايدة والفرز لمشاريع عقود القروض الميسرة التي تقوم بها شركات جمهورية الصين الشعبية.

مؤسسة مهمة أخرى هو بنك التنمية الصيني (CDB) الذي أنشئ في عام 1994م، والذي تتمثل وظيفته الأساسية في أن يكون بمثابة "مؤسسة مالية موجهة للتنمية" تحت الولاية القضائية المباشرة لمجلس الدولة (وهذا هو الهيئة العليا لصنع القرار في قيادة جمهورية الصين الشعبية). يعد بنك التنمية الصيني المصدر الرئيسي لتمويل صندوق التنمية الصيني الأفريقي. تقوم الوزارات المختلفة (مثل الصحة والتعليم) بنشر فرق فنية واستشارية لأفريقيا بموجب توجيهات MOC. كما تلعب وكالات التصدير والمنظمات الإقليمية الأخرى مثل غرف التجارة وترويج الصادرات دوراً في مشاريع المساعدة الخارجية. وزارة الشؤون الخارجية (MOFA) ومسؤولين MOC يقدمون المشورة لأبرز صناع السياسات حول تقديم المساعدة لأفريقيا. ومع ذلك، يتم اتخاذ القرارات الإدارية والسياسية من قبل قيادة جمهورية الصين الشعبية، ويشار إليها عادة باسم مجلس الدولة، بالتزامن مع المجموعة الرائدة في الشؤون الخارجية للحزب الشيوعي، تركز لجنة الدولة للتنمية والتخطيط (SDPC) على الجوانب الاقتصادية لمساعدات أفريقيا[1].

[1] http://www.eca-watch.org/ecas/exim-bank-china. 05-08-2018.

يتم تمرير المشروعات الكبيرة الحجم، مثل استثمارات الطاقة في أفريقيا من قبل مكتب المجموعة القيادية الوطنية للطاقة، وشركة " سينوبيك قروب" وشركة " الصين الوطنية للبترول" مع تقديم المشورة من شركات النفط الرئيسية الثلاث المملوكة للدولة في الصين، والتي تنفذ أيضًا هذه الأهداف السياسية. يتم تصميم وإدارة برامج المعونة في أفريقيا على أساس متطلبات كل بلد، ولكن ضمن أهداف سياسة جمهورية الصين الشعبية لأفريقيا. ومع ذلك، فإن العامل المشترك هو أن يتم تقديم المعونة "كجزء من إبرام عقود ثنائية أو تجارية أو سياسية متكاملة أكبر[1].

يزعم المسؤولون الحكوميون أن النهج الذي تتبعه كل دولة على حدى يسمح للصين بعدم تطبيق نموذج صيني موحّد للتطور الاجتماعي والاقتصادي في رصد المساعدات التنموية للدول الأفريقية، كما يزعم المسؤولون أن التعاون الثنائي في جمهورية الصين الشعبية يهدف إلى تلبية احتياجات وأولويات كل بلد على حدى. ومع ذلك، يجادل المنتقدون بأن جمهورية الصين الشعبية تستهدف البلدان ذات الصلة بها اقتصاديًا أو سياسيًا. لا تنسق الصين معوناتها في أفريقيا مع الدول المانحة الأخرى؛ ومع ذلك، فقد بدأت في التشاور مع بلدان أوروبية مانحة.

يوضح الكتاب الأبيض للحكومة الصينية بشأن المعونة الخارجية الصينية أن 45 في المائة من جميع المساعدات الصينية في عام 2009م ذهبت إلى أفريقيا و 32 في المائة إلى آسيا و 13 في المائة إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ومن هذا المبلغ المخصص كمساعدة تم إنفاق ما يقارب نصفه على المشاريع التي تم تصورها وتخطيطها وتمويلها وتسليمها من قبل الجهات الفاعلة الصينية. من عام 1978م، اتبعت الصين بقوة سياسة تعادل فيها المساعدات التجارة، وقد عزز هذا من عائدات الصادرات الصينية والعملة الأجنبية وعقود مضمونة للشركات المملوكة

[1] https://www.reuters.com/article/us-chevron-m-a-sinopec-corp-idUSKBN16T16A. 05-08-2018

للدولة. ونجحت الشركات الصينية في القيام بأعمال هامة ومنجزات رائدة، مثل مشاريع البنية التحتية في أفريقيا، حيث نال ولأول مرة، الكتاب الأبيض للصين بتاريخ 29 جوان 2018م إعجاب وتقدير المنظمة العالمية للتجارة[1].

المطلب الأول: مشاريع تطوير البنية التحتية

تعد جهود الصين لإعادة بناء البنية التحتية في أفريقيا واحدة من أهم جوانب استثمارها في أفريقيا والجهود المبذولة لجعلها جذابة للدول الأفريقية. تم إهمال هذا إلى حد كبير من قبل القوى الاستعمارية، وأكثر من ذلك في فترة ما بعد الاستعمار. في القرن العشرين، اقتصرت التجارة والمعونات على بناء المؤسسات الديمقراطية.

بالنسبة للعديد من البلدان الأفريقية، فقد تأخر تطوير البنية التحتية بسبب الصراعات بين الحروب والحروب الأهلية. لقد أصبحت شبكات النقل والاتصالات في حالة من التدهور والإهمال، وسمحت المساعدة الصينية في تجديد هذه الأصول الوطنية التي تخدم أيضا المصالح السياسية للحكومات الأفريقية.

برمجت الصين لصالح أفريقيا، حزم التجارة والمساعدات لتحقيق الأهداف الاستراتيجية الهامة، والتي يمكن أن تعرض لأهمها:

• تقديم تطوير البنية التحتية للحكومات الأفريقية وخاصة القادة السياسيين يعزز من بناء الصين الاقتصادي الناعم وبناء الثقة في أفريقيا.

[1] http://ga.china-embassy.org/fra/zgyw/t1572809.htm. 05-08-2018
وقال المتحدث باسم منظمة التجارة العالمية "كيث روكويل" إن أمانة منظمة التجارة العالمية أشادت بالدعم القوي الذي تقدمه الصين لمنظمة التجارة العالمية. "الصين نشطة في جميع مجالات عمل منظمة التجارة العالمية ومن الواضح أن مشاركتها حيوية للمفاوضات الناجحة بشأن اتفاقية تيسير التجارة (TFA) والمبادرة متعددة الأطراف لتوسيع اتفاقية التجارة في السلع. تكنولوجيا المعلومات "، تصريح لوكالة أنباء "شينخوا".

• تساعد حزمة المساعدات في التجديد وإعادة البناء أو تطوير الطرق والموانئ والمطارات وتطور المجتمعات المحلية الأفريقية.

• تعد مشاريع البنية التحتية الأساسية ضرورية لنقل الموارد الأفريقية إلى الموانئ التي يمكن تصديرها بكفاءة إلى الصين، وبالتالي يعكس تطور (إعادة) الطرق البرية، والسكك الحديدية، والموانئ، والمطارات حجم الاستثمارات الصينية.

على سبيل المثال، كان الهدف من بناء السكك الحديدية الاستعمارية على طول ساحل غرب أفريقيا، ربط الأسواق والمجتمعات الأفريقية داخل القارة. من الأمثلة الأخرى، إعادة البناء لسكة الحديد بينغويلا في أنغولا من طرف الشركات الصينية (التي بنيت خلال الفترة الاستعمارية البرتغالية)، التي تمتد من الساحل الأنغولي مباشرة شرقا نحو مناطق التعدين الغنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا. من الواضح أن بعض هذه المشاريع الكبيرة مصممة في المقام الأول للمصالح التجارية الخارجية وأقل من أجل المنفعة الأفريقية. ومع ذلك، فمن الإنصاف القول بأن الكثير من تطوير البنية التحتية من قبل الصينيين هو أيضا ذو أهمية كبيرة للدول الأفريقية والمواطنين[1].

• الصين قادرة على البناء والتشييد بسرعة متسارعة مقارنة بالنظراء الغربيين الذين يحتاجون إلى تقارير التأثير البيئي والموافقات ومواجهة العقبات البيروقراطية الأخرى التي تعرقل التقدم. وكالات الإقراض الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والدول الأوروبية الأمريكية غير قادرة على التنافس مع الصين في هذه المجالات، وينظر العديد من النخب الأفريقية إلى هذا على أن البرنامج الصيني نهج منعش وفعال.

[1] http://usa.chinadaily.com.cn/business/2014-08/13/content_18304062.htm. 05-08-2018

في حين أن العلاقة بين التجارة والمساعدات تبدو غامضة، إلا أن المساعدات للدول الأفريقية كانت مؤثرة في تأمين الصفقات التجارية للصينيين، حيث أعادت الصين تطوير البنية الأساسية الأنغولية (التي دمرتها الحرب الأهلية)، وقدمت قرضاً ميسراً بقيمة 02 مليار دولار أمريكي مقابل وعد أنغولا بتقديم إمدادات غير محدودة من النفط الخام إلى الصين. وقد مكَّنت هذه الاتفاقية الصين من ضمان احتكار الوصول إلى مصادر النفط في المياه العميقة التي تتفوق على المستثمرين الأوروبيين والهنود[1]. ازداد حجم التجارة الثنائية بين أنغولا والصين بمقدار 05 مليارات دولار أمريكي في عام 2006م ، وفي 2010م وصلت التجارة بين البلدين إلى 120 مليار دولار أميركي. وارتفعت قيمة صادرات النفط الأنغولية من 7.6 مليار دولار في عام 2002م إلى 68.5 مليار دولار في عام 2012م. أصبحت أنغولا ثاني أكبر شريك تجاري للصين في مجال النفط، حيث قدمت 15 في المائة من وارداتها النفطية وتجاوزت تدفقات النفط السعودية إلى الصين. إن التفاصيل المتعلقة بالعلاقات التجارية بين الصين وأنغولا تتسم بخصوصية عدم الكشف، وتخدم مصالح كل من الحكومتين الصينية والأنغولية، مما يعني أنه "لا يمكن للمراقبين الدوليين أو مجموعات المجتمع المدني المحلية أن تصل بسهولة لتفاصيل البرنامج المشترك بين أنجولا والصين"[2].

وبالمثل، فإن العديد من منظمات المجتمع المدني والمجتمعات الأفريقية قد انتقد علناً التداعيات السلبية المحتملة للتنقيب عن النفط على البيئات الاجتماعية والطبيعية الأفريقية. "يلاحظ الكثير من المعلقين الأفارقة بتخوف التدهور البيئي للمناظر الطبيعية ويعبرون عن مخاوف جدية بشأن مبادرات التنمية الصينية في أفريقيا". إن

[1] BERTHA Z. OSEI-HWEDIE, *Afro Asian Journal of Social Sciences*, Volume 3, Quarter I, 2012, pp, 14-18.

[2] John Åberg, *Chinese Financial Assistance in Angola Promise, Curse or an Uncertain Venture?*, pp, 31-37.

مشاركة الصين في تطوير البنية التحتية الأفريقية بهدف خلق صورة إيجابية عن نفسها في أفريقيا وفي نفس الوقت تطوير بنية تحتية تدعم تجارتها مع الاقتصادات الأفريقية، لا تخلو بالتالي من التعقيدات ونجاحها في تطوير أساس القوة الناعمة رهان مشروط، ومن الأولويات الرئيسية الأخرى للحكومة الصينية، في إنجاح مسار تطوير البنية التحتية في أفريقيا، هو ضمان توفير الغذاء والمنتجات الزراعية الكافية لسكانها الذين يتزايد عددهم.

حصلت الصين على مساحات شاسعة من الأراضي في زيمبابوي من أجل الانخراط في الإنتاج الزراعي ولحوم البقر، وقد دخلت في صفقات مماثلة في زامبيا وتنزانيا. ويرجع اهتمام الصين بالأراضي والزراعة إلى زيادة الطلب المحلي على هذه المنتجات، وبسبب قاعدتها الصناعية الآخذة في التوسع، يتم إعادة توجيه الموارد من الزراعة إلى التصنيع. وبالتالي، سيتعين على الصين استيراد المزيد من المنتجات الزراعية في المستقبل القريب. من خلال الاستثمار في هذه القطاعات، تمكنت الصين من تأمين هذه المنتجات لسوقها المحلي.

أبدت الصين اهتماما شديدا باحتياطيات زيمبابوي الهائلة غير المستغلة من المعادن – وهو قطاع رئيسي آخر في استراتيجية الصين[1].

تعد زمبابوي ثاني أكبر احتياطي من معدن البلاتين في العالم، وكذلك احتياطي ضخم من الذهب، معدن الفيروكروم المستخدم في صناعات الصلب، الفضة والنحاس، لكن بسبب القيود المالية وعدم وجود موارد أخرى، لم تتمكن زيمبابوي من استغلال هذه الاحتياطيات بشكل كامل. ونتيجة لذلك، دخلت بكين في عدد من الصفقات، بما في ذلك بناء مصنع لصهر الفيروكروم. وسوف تمنح زمبابوي الشركة

1 Lila Buckley, Chen Ruijian, Yin Yanfei and Zhu Zidong, *Chinese agriculture in Africa Perspectives of Chinese agronomists on agricultural aid*, Published by IIED, 2017.

إعفاء ضريبي لمدة خمس سنوات بالإضافة إلى السماح بدخول الخبرات الفنية الأجنبية لبناء الفرن الصناعي[1]. يزعم العديد من المحللين أنه من السخرية في الوقت الذي تتمتع فيه زمبابوي بمعدل بطالة كبير، فإنها لا تزال بحاجة إلى الحصول على عمالة أجنبية من الصين.

تحرص الصين على استغلال الاحتياطيات المعدنية الغنية في جنوب أفريقيا، وفي هذا الصدد استثمرت مؤسسة الصين للحديد والصلب الصناعية والتجارية 74 مليون دولار أمريكي في استغلال احتياطيات الكروم في البلاد. كما أن مصالح الصين في كل من زيمبابوي وجنوب أفريقيا تنطوي على استغلال احتياطي الفحم في هذه البلاد. إن الصين مهتمة بشكل خاص بتكنولوجيا الفحم في جنوب أفريقيا، والتي تحول الفحم إلى النفط، ويجادل بعض المعلقين بأن هذه المغامرة تعود بالفائدة على الصين فقط لأنها تستحوذ على تكنولوجيا جنوب أفريقيا لتغذية صناعاتها الخاصة مع فائدة ضئيلة للغاية لجنوب أفريقيا[2].

على الرغم من أن الاستثمارات الصينية في صناعات مثل التعدين والزراعة يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي على خلق الوظائف، إلا أن المحللين حذروا من أن تداول الموارد المعدنية الثمينة في زيمبابوي للصين في مقابل مساعدات نقدية قصيرة الأجل قد يضر بالتنمية الاقتصادية طويلة المدى في زيمبابوي. وقد أدى هذا الاستثمار الباحث عن الموارد إلى زيادة في عدد رجال الأعمال الصينيين الذين يهاجرون إلى أفريقيا[3].

[1] https://ambriefonline.com/zimbabwe-china-seal-1bn-coal-power-deal/. 05-08-2018.
[2] http://www.mineralscouncil.org.za/component/jdownloads/send/25-downloads/535-coal-strategy-2018. 03-08-2018.

[3] https://www.forbesafrica.com/economy/2017/09/06/china-really-helping-africa/. 03-08-2018

المطلب الثاني: استثمار الصين في أفريقيا: الاستثمار الأجنبي المباشر

تحتل الصين الصدارة في احتياطيات النقد الأجنبي، متجاوزة، لأول مرة احتياطيات اليابان الخارجية لسنة 2018م، حيث بلغ احتياطي الصين من الاحتياطيات الأجنبية كما صرح به صندوق النقد الدولي 3,161 بليون دولار أمريكي[1].

وبناء على ذلك، تمتلك الصين الموارد اللازمة لمتابعة سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر، ففي عام 2003م كانت الصين خامس أكبر مستثمر في العالم بعد الولايات المتحدة وألمانيا والمملكة المتحدة وفرنسا. وبلغ مجموع الاستثمارات الأجنبية للصين 2.087 بليون دولار أمريكي، مما يمثل زيادة قدرها 112 في المائة عن المبلغ المخصص لعام 2002م، مما وفر لها وجودا نشطا في 160 بلدا. يركز الاستثمار الصيني في أفريقيا على القطاعات الرئيسية ذات الأهمية الاستراتيجية لها، وبالتحديد الصناعات الاستخراجية. وقد استثمرت الشركات الصينية مليارات الدولارات في البلدان الأفريقية واستخدمت مواردها الهندسية والبناء لتطوير النفط والغاز والموارد الطبيعية الأخرى في هذه البلدان[2].

منذ أوائل تسعينيات القرن العشرين، استهدفت الصين البلدان النامية لمشروعاتها الاستثمارية، مما أدى إلى سعيها بشكل متزايد إلى إيجاد فرص استثمارية جديدة في القارة، وكثيراً ما وقعت اتفاقات مشتركة مع شركات محلية أو أجنبية. رحبت الحكومات الأفريقية بالاستثمار الأجنبي المباشر الصيني (FDI)، الذي يوفر رأس المال الذي تشتد الحاجة إليه بسبب انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول

[1] https://www.investopedia.com/articles/investing/033115/10-countries-biggest-forex-reserves.asp. 05-08-2018.
[2] https://tradingeconomics.com/china/foreign-direct-investment. 05-08-2018

النامية. تشير الإحصاءات إلى أن الاستثمارات الصينية في أفريقيا تنمو بشكل مطرد[1].

وبحلول عام 2000م، بلغ إجمالي الاستثمار التعاقدي 200 مليون دولار، وبنهاية عام 2011م، وصل الاستثمار الصيني في أفريقيا إلى 2.9 مليار. بحلول عام 2012م، وصلت إلى 166 مليار دولار أمريكي. استثمرت 164 شركة صينية في الموارد، والنقل، والزراعة، والبناء، (إلى حد كبير في تطوير البنية التحتية).

تلعب الحكومة الصينية دورًا رئيسيًا في تحديد القطاعات التي ينبغي على الشركات الصينية (ومعظمها مؤسسات مملوكة للدولة) الاستثمار فيها، ويتم ذلك من أجل ضمان الاستثمار في صناعات مختارة تساهم في الخطة الاقتصادية الشاملة للصين.

ولذلك فهي تشجع الاستثمارات في الصناعة والموارد والتكنولوجيا، في أكثر الأحيان، تدفع الاستثمارات الصينية في أفريقيا من قبل الدولة المركزية وليس من قبل قوى السوق. وبالتالي، فإن العديد من الاستثمارات الصينية في أفريقيا تؤدي إلى تكوين مشاريع مشتركة مع الشركات الأفريقية، التي تشكل جزءا من برنامج المعونة الصيني لأفريقيا. تتمثل استراتيجية الصين الاستثمارية في نقل السلع الصناعية أولاً إلى أفريقيا للتصدير إلى أوروبا وأمريكا الشمالية. في هذه العملية، تستفيد الصين من الشروط التجارية التفضيلية للبلدان الأفريقية بموجب قانون النمو والفرص لأفريقيا للولايات المتحدة الأمريكية (AGOA)، واتفاقية كوتونو (Accord de Cotonou) للاتحاد الأوروبي، – تجدر الإشارة إلى أن الجزائر هي ضمن قائمة البلدان الأفريقية

1 Isaac Doku, *Effect of Chinese foreign direct investment on economic growth in Africa*, Emerald Publishing Limited, 2017, pp, 163-169.

غير المعنية بهذه الاتفاقية، وهذا القانون[1]، بتصدير هذه البضائع من بلدان ثالثة، تتجنب الصين فرض حصص الاستيراد الصارمة المفروضة على البضائع الصينية التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية. في هذا الصدد تم تشجيع الاستثمارات في قطاعات الملابس والمنسوجات.

وكما أشرنا، فإن البلدان الأفريقية التي تتلقى أكبر استثمار مباشر من الصين هي الدول ذات الاحتياطيات المعدنية والنفطية ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة للصين على سبيل المثال السودان ونيجيريا وأنغولا وغينيا وجنوب أفريقيا. من الواضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في بعض البلدان الأفريقية استراتيجي للغاية ويتم اختياره خصيصًا لتأمين الموارد والمواد الخام.

تستخدم الصين القوة الاقتصادية كعنصر مهم في القوة الناعمة، ومع ذلك، فإن عنصرًا مهمًا آخر من عناصر القوة الناعمة التي غالباً ما يتم تجاهله هو قدرة الصين على توسيع بضائعها ومصنوعاتها المستهلكة في الأسواق الأفريقية. تعتبر الصين الأسواق الأفريقية مناسبة للسلع المصنعة والمواد الاستهلاكية ولفهم تأثير الصادرات الصينية على الاقتصادات الأفريقية، من الضروري النظر في أهمية واردات أفريقيا من الصين[2].

عام 2005م، استأثرت الصين بأكثر من خمسة في المائة من إجمالي الواردات في أوغندا (5.1 في المائة) وكينيا (6.4 في المائة) وتنزانيا (9.1 في المائة) وكذلك في السودان (14.2 في المائة). وإثيوبيا (6.4 في المائة). يمكن أن يكون لتدفق السلع الصينية تأثيران: إما أن الواردات قد تعرض وظائف العمال الأفارقة غير

[1] http://www.jeuneafrique.com/242127/economie/etats-unis-afrique-lagoa-renouvele-jusquen-2025/. 05-08-2018.

[2] Lauren Gamache, *CHINA'S TRADE AND INVESTMENT RELATIONSHIP WITH AFRICA*, USITC Executive Briefings on Trade, 2013.

المهرة للخطر، وبالتالي زيادة الفقر؛ أو زيادة في المواد الاستهلاكية بأسعار معقولة يمكن أن تقلل تكاليف المعيشة وبالتالي زيادة الدخل الحقيقي للفقراء[1].

تشير الدراسات إلى أن المواد الاستهلاكية الصينية في الأسواق الأفريقية لها تأثير إيجابي على مستويات المعيشة، على سبيل المثال، تستورد أوغندا نسبة عالية من السلع الاستهلاكية الصينية الأساسية، حيث ذكر "مايك موريس" أستاذ الاقتصاد في جامعة كيب تاون، بأن الواردات الصينية كان لها تأثير إيجابي على الفقراء.

لقد مكنت المجتمعات الفقيرة والمتوسطة من شراء منتجات مختلفة لم يكن بوسعها تحمل تكاليفها، مثل الغسالات وأجهزة التلفزيون ومشغلات أقراص DVD الخ. السلع الاستهلاكية الأساسية تشكل 37 في المائة من إجمالي الواردات في أوغندا من الصين، وفي تنزانيا النسبة 17.7 في المائة، وعلى اختلاف النسب في البلدان الأفريقية، يمكن للفقراء ومحدودي الدخل، أن يكتسبوا من زيادة وصولهم إلى المواد الاستهلاكية الأساسية، بأقل الأسعار، دون رفضهم لنوعية المنتجات المعروضة.

يجادل المنتقدون بأن السلع الصينية هي " تحايل اقتصادي ينتشر عبر الأسواق الأفريقية، وتشريد للمنتجات الوطنية، على اعتبار أن السلع الصينية لا تحترم معايير الجودة وإنما تعتمد على التقليد المغشوش". يشير "دافيد هاروز" هذا الأمر في بحثه الذي يلاحظ أن المستثمرين الصينيين ينظرون إلى "الشعوب الأفريقية كسوق كبيرة دون عرض سلعها المصنعة. تستفيد المصنّعة الصينية من هذه الفرصة لتزويد السوق الأفريقية، حيث تجلب كميات هائلة من السلع الرخيصة الثمن[2].

[1] http://ecdpm.org/great-insights/emerging-economies-and-africa/mapping-comparing-chinas-imports-africa/. 03-08-2018

[2] David Haroz, *China in Africa: Symbiosis or Exploitation?*, vol.35:2 summer, 2011.

الخريطة 1: الصين في أفريقيا

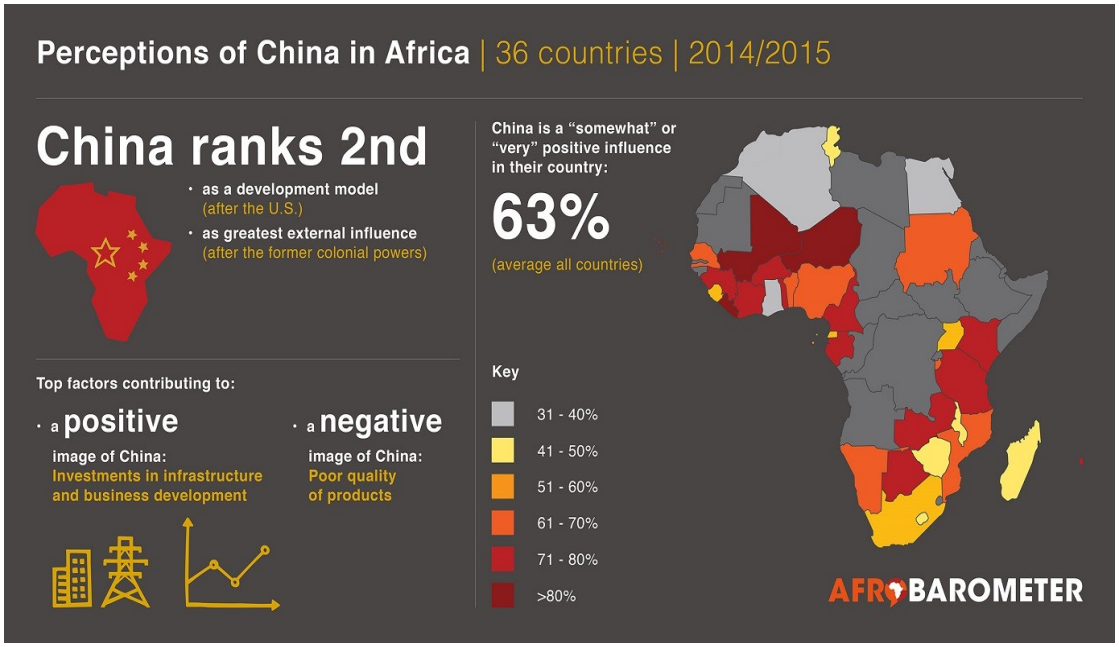

المصدر/ http://www.chinaafricarealstory.com/2016

تقدم المناقشة في هذا الفصل، دليلاً على أن جهود الصين لجذب الدول الأفريقية باستخدام الوسائل الاقتصادية يمكن أن يكون لها أيضًا نتائج سلبية، ويمكن لأثر الواردات الصينية على الصناعات والاقتصاديات المحلية أن يحد من تنميتها، وهذا بدوره سيكون له تأثير سلبي على القوة الناعمة للصين فيما يتعلق بتلك الدول. يجب أن يتضمن التقييم المناسب كلا من النتائج الإيجابية للإقراض الصيني والتجارة والاستثمارات وتطورات البنية التحتية والعواقب السلبية للصادرات الصينية على هذه الدول، وكيف تؤثر على التصورات العامة في تلك البلدان.

المطلب الثالث: الحاجة إلى النفط والمواد الخام

يشكل أمن الطاقة مصدر قلق هام لمشاركة الصين في أفريقيا وغالبا ما يشار إليها باسم "التدافع من أجل موارد أفريقيا"[1]. النفط والمعادن هي الموارد الرئيسية المعنية،

[1]https://www.theguardian.com/environment/2007/may/02/society.conservationandendangeredspecies1. 05-08-2018

حيث تصنف الصين من الدول المتأخرة في صناعة النفط العالمية، فإن شركات النفط التابعة لها تتعرض لمخاطر عالية وتفوق منافسيها للحصول على فرص للإنتاج والاستثمار في البلدان التي تم تجاهلها من قبل الشركات متعددة الجنسيات. وقد اتُهمت الصين بالسعي إلى اتباع سياسات استعمارية جديدة باستخراج الموارد الطبيعية من أفريقيا[1].

لا يوجد شيء فريد في مشاركة الصين مع أفريقيا في استيراد المواد الخام مع معالجة ضئيلة أو معدومة داخل هذه البلدان الأفريقية. ومع ذلك، تواجه الصين معضلة في محاولة الموازنة بين مصلحتها الوطنية في الوصول إلى الطاقة والمواد الخام بأقل تكلفة ممكنة وفي نفس الوقت تعزيز العلاقات مع الدول الأفريقية.

في السنوات العشرين الماضية، حققت الصين معدل نمو سنوي في الناتج المحلي الإجمالي بلغ ثمانية في المائة، وقد أدى نموها الاقتصادي السريع وارتفاع مستويات المعيشة إلى زيادة الطلب على المواد الخام، وخاصة النفط، هذا النمو الاقتصادي السريع سيؤدي إلى نمو مماثل في طلبات الطاقة.

وفقاً لـ"هانيسون رونفالدور" أستاذ الاقتصاد بالمدرسة النرويجية للاقتصاد، فإن "الموارد الشحيحة ستدفع الصين إلى النظر إلى ما وراء حدودها لتأمين الموارد مهما كانت التكلفة"[2]، وهذا يجعل أفريقيا مصدراً مستقراً وقابلاً للاستمرار للموارد النادرة، وتشير التقديرات إلى أن الصين سوف تستخدم 10.9 مليون برميل من النفط يوميا بحلول عام 2025م، مع واردات صافية من 7.5 مليون برميل يوميا[3].

[1] Rotberg, Robert, *China into Africa: Trade, Aid , Influence,* Brookings Institution Press, Washington, 2008, pp, 13-20.
[2] Hanneson R, *Energy Use and GDP Growth: 1950-1997*, International Association for Energy Economics, 2014.
[3] Kenny, Henry, China and the competition for oil and gas in Asia, *Asia-Pacific Review*, vol. 11, issue 2, November 2004, pp 33 – 50.

مع تعداد سكانها الكبير واستهلاكها الضخم للطاقة، لا تزال الصين تعاني من نقص مستمر في الطاقة، ففي يناير 2006م، تم بيع 5.8 مليون سيارة في الصين، بزيادة قدرها 26٪ عن عام 2005م. وتشير التقديرات إلى أنه بحلول عام 2030م سيكون لدى الصين 300 مليون سيارة على الطريق. أتت الزيادة الكبيرة في السيارات والسفر بالطائرة وروابط الطرق بزيادة الطلب على النفط بما يتجاوز العرض المحلي المحدود للصين، مما اضطرها إلى البحث عن موارد نفطية في أماكن أخرى. ومع ذلك، فإن اعتماد الصين على النفط المستورد كنسبة مئوية من الطاقة الكلية لا يزال منخفضا نسبيا (حوالي 8 في المائة)، لكن الصين تتوسع بسرعة ويزداد الطلب على النقل إلى الطلب على النفط[1].

ووفقاً لتقرير صادر عن "بريتيش بتروليوم" BP: "بين عامي 2000م و 2006م، ارتفع استهلاك الصين من النفط من 4.7 مليون إلى 7.4 مليون (مشتقة بنسبة 47٪ من الواردات)". يزعم محللو بنك "باركليز" في لندن أن الطلب على النفط في الصين قد ارتفع إلى 9.57 مليون برميل يوميا لسنة 2018م بزيادة 20 في المائة من عام 2017م[2].

على الرغم من أن الصين هي رابع أكبر بلد جغرافي في العالم، إلا أنها تمتلك احتياطيات نفطية محدودة. يتوقع أن يزيد الطلب على النفط في الصين ليصل إلى ما يقرب من 16 مليون برميل في عام 2025م، بحلول هذا الوقت ستستورد الصين 77 في المائة من نفطها، لقد أدركت الصين باكرا أن طلبها على النفط سيفوق العرض المحلي، لذلك في عام 1977م اتخذ القرار "للذهاب والشراء" والتزود بالنفط خارج حدودها. لكن من المهم الإشارة إلى أن الشركات الغربية متعددة الجنسيات تتمتع بميزة لا تقل عن خمسين عاماً في التعامل مع الدول الرئيسية المنتجة للنفط.

[1] British Petroleum, *BP Statistical Review of World Energy*, London, 2006.
[2] BP Energy Outlook, BP p.l.c. 2018.

في العقد الأخير، كان على الصين التنافس مع دول مثل الولايات المتحدة واليابان وأوروبا في السوق المفتوحة.

تسعى الصين إلى ضمان الاكتفاء الذاتي، بتوظيف التكنولوجيا لاستخدام احتياطاتها الضخمة من الفحم، إلا أن الضغط من جانب المجتمع الدولي لخفض مستوى التلوث شكك في فعالية هذا البديل كمصدر للطاقة والممكن الاعتماد عليه. ونتيجة لذلك، قامت الصين أيضا باستثمارات في مصادر بديلة للطاقة ويعتبر سد الخوانق الثلاثة مثالا على استثمارها في الطاقة الكهرومائية[1].

كما استثمرت الصين في الطاقة النووية والغاز الطبيعي السائل. ومع ذلك، هناك بنية تحتية محدودة للكهرباء المائية، تظل الحاجة والضغط على النفط جزءاً رئيسياً من متطلبات الطاقة في الصين. في عام 2003م، تجاوزت الصين اليابان لتصبح ثاني أكبر مستورد للنفط، وفي عام 2004م أصبحت ثاني أكبر مستهلك للطاقة على مستوى العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية. من أجل تلبية هذه المطالب المحلية، حاولت بكين تأمين النفط والمعادن من مصادر أجنبية. ويعتبر استخدام القوة الناعمة واحدة من أهم الوسائل لضمان استيراد النفط المضمون، ومن الأمثلة على هذه النقطة كيف انتقل الصينيون بشكل براغماتي من السودانيين (الشماليين) إلى حكومة جنوب السودان لتأمين الوصول إلى مواردها النفطية على الرغم من استمرار الصراع وعدم الاستقرار السياسي في الجنوب[2].

بحلول أوائل التسعينيات، أدركت الصين أنها بحاجة إلى الاكتفاء الذاتي في موارد الطاقة، أعادت هيكلة شركات النفط والغاز الحكومية إلى شركتين كبيرتين هما: شركة البترول الوطنية الصينية (CNPC) والمؤسسة الوطنية الصينية

[1] http://www.ecology.com/2013/03/28/hydro-power-in-china/. 05-08-2018.

2 Phillip Manyok, *Oil and Darfur's Blood: China's Thirst for Sudan's Oil*, Manyok P, Volume 4, Issue 1, 2016.

للبتروكيماويات (سينوبيك). كلتا الشركتين تنتج وتستورد النفط. وتشارك "سينوبك" في عمليات التكرير، وبالتالي فهي مشتر رئيسي للنفط الأجنبي، في حين تركز المؤسسة الوطنية الصينية المحدودة للنفط البحري (CNOOC) على الاستثمارات الخارجية. في السنوات السابقة (التسعينيات)، كان ينظر إلى "سينوبك" و "سي إن بي سي" على أنها وكالات للحزب الشيوعي، ولكن في عام 1998م، عندما تغيرت الصين إلى "سياسة الخروج"، انتقلت هذه الشركات نحو المزيد من الممارسات التجارية الموجهة نحو السوق[1].

تقول "إيريكا داونز"، وهي خبيرة أمريكية بارزة في سياسة النفط الصينية، أن "القرارات الاستثمارية غالباً ما تولدت من القاعدة إلى القمة ولم تكن منسقة للغاية مع الوكالات الحكومية ذات الصلة"، مضيفة أن "المزيد من الأصول عالية الجودة التي حصلت عليها الشركة الصينية، تزيد من احتمال الحصول على دعم ديبلوماسي ومالي من حكومة بكين لاستثماراتها اللاحقة "[2].

على الرغم من أن معظم موظفي شركات النفط، "سينوبك"، "سي ان بي سي"، يجادلون بأنهم يعملون بشكل مستقل عن الحزب الحاكم، يؤكد بعضهم أنه "من الصعب عليهم تجاهل "الطلبات" التي قدمتها الحكومة المركزية لأن عدم الاستجابة يمكن أن يقلل من احتمال الترقية المستقبلية".

كان نجاح الصين في اختراق سوق النفط الأفريقية مزيجا من العمل الجماعي مع شركات النفط الصينية، وبنك الاستيراد والتصدير بالبلاد، ووكالاتها الاقتصادية والتجارية، وشركات التجارة الرئيسية، التي لا يزال كثير منها تديرها الدولة. هذا

[1] https://www.export.gov/article?id=China-Oil-and-Gas. 05-08-2018

[2] Downs Erica, *The Fact and Fiction of Sino-Africa Energy Relations*, *China Security*, vol. 111, 2007, pp, 46-53.

المزيج يعطي الصين ميزة لتقديم تمويل منخفض ومشاريع اقتصادية أخرى مكملة مثل تطوير البنية التحتية.

وفقا لبعض المحللين الاقتصاديين، فإن شركات النفط الصينية هي الآن مجموعة غير عادية من المواهب التجارية الحديثة التي تسعى جاهدة لتحقيق نمو للأرباح وربحية متزايدة في الوقت نفسه، في الوقت الذي تبقى فيه الحكومة أكثر تركيزا على احتياجات الصين من الطاقة على المدى الطويل. ومع تزايد الطلب الصيني على النفط والبنزين، لديها ثلاثة خيارات: أولاً، استيراد البنزين، وثانياً، بناء مصافي جديدة لزيادة إنتاج البنزين إلى الحد الأقصى، وأخيرا، شراء النفط الخام الخفيف الذي ينتج عنه إنتاج أكبر للبنزين. قررت الصين عدم استيراد مزيد من البنزين ولكن تسعى من خلال مشاريع مشتركة مع شركات النفط في الشرق الأوسط لبناء مصافي جديدة، ولذلك، بالنسبة للصين الوصول إلى النفط الخام الخفيف أصبح قيما للغاية[1].

لسوء الحظ، فإن توافر الخام الخفيف مقارنة بالنفط الخام الثقيل آخذ في الانخفاض، وسوف يستمر هذا الاتجاه، ومع ذلك، كانت هناك اكتشافات جديدة للخام الخفيف في القارة الأفريقية خاصة في خليج غينيا وقبالة الساحل الجنوبي الأفريقي. ومع تزايد قيمة النفط من أنغولا ونيجيريا في سوق اليوم، فإن الصين مصممة على الوصول إلى هذا النفط.

في العالم المتقدم، تم استكشاف معظم النفط في حين أن العديد من البلدان اكتشفت في الآونة الأخيرة فقط النفط والغاز، وخاصة دول مثل جنوب السودان وكينيا وأوغندا وغانا وموزمبيق. ومن ثم، ثبت أن فتح الروابط التجارية مع هذه البلدان له قيمة

[1] Lee, Henry and Dan Shalmon, *Searching for Oil, China's oil strategies in Africa*, World Peace Foundation, 2008.

بالغة بالنسبة للصين. وبالتالي، ليس من المستغرب أن تلاحق الصين هذه البلدان بقوة.

وقعت الصين اتفاقات تجارية متعددة مع نيجيريا، التي لديها احتياطيات كبيرة من النفط الخام الخفيف وتتوقع مضاعفة الإنتاج بحلول سنة 2025م، في حين أن الصين حريصة جدا على تطوير هذه العلاقة، فإن الهجمات المستمرة من قبل المتمردين المتشددين أجبرت نيجيريا على خفض الإنتاج. وتشير "داونس" إلى أن "قيمة استثمارات شركات النفط الصينية في أفريقيا لا تمثل سوى 8 في المائة من القيمة التجارية المجمعة للاستثمارات الخاصة المتعددة الجنسيات". في الواقع، في العقد المقبل، ستشتري الصين المزيد من النفط من الدول الأفريقية أكثر مما تنتج[1].

وفي هذا المجال نطرح أسئلة من بينها، ما هي الميزة التنافسية للصين (القوة الناعمة) التي تنتهجها مع الحكومات والشركات الغربية في الحصول على النفط من أفريقيا؟ ما الذي يمنح الصين ميزة تنافسية على عملاء الطاقة الآخرين في الحصول على النفط من البلدان الأفريقية؟

ولكي نقدم بعض التفسيرات، نعرج على أهم العناصر التي لا يمكن تجاهلها، والتي تمثل نقاط ارتكاز لاستراتيجية الصين في علاقتها مع أفريقيا،

أولاً، تعمل شركة النفط الوطنية الصينية وشركة CNOOC، وهما شركتان مملوكتان للدولة، نيابة عن بكين من خلال شراء الأراضي وتطوير مشاريع مشتركة مع المنتجين المحليين. مثال على ذلك عندما كانت الشركة الوطنية الصينية للنفط

[1] Downs, Erica, Op.Cit., pp 37-39.

CNPC في عام 1997م تتفوق على كبريات الشركات النفطية الأمريكية Exxon و Texaco و Amoco لاقتناء وتطوير حقول النفط في إيران وفنزويلا والسودان[1].

الشركات الصينية أو الشركات الحكومية أكثر نجاحا في المنافسة لأن الشركات الصينية، تعتمد على مبدأ كسب الثقة ثم الربح، وثانيا، تستطيع بكين من خلال سياستها المنتهجة المخاطرة والعمل في مناطق عالية المخاطر والنزاعات في مقابل الحصول على الطاقة.

وخير مثال على ذلك هو عندما أنهت أنغولا حربها الأهلية التي دامت 27 سنة في عام 2002م، وكانت البلاد غير قابلة للحكم ومدمرة اقتصاديا وأصبح من الصعب التعامل معها، كانت معظم الدول الغربية قد انفصلت عن أنغولا منذ سنوات. وفي مارس 2004م، قدمت بكين قرضًا بقيمة 2 مليار دولار إلى أنغولا من أجل عقد لتوريد 10 آلاف برميل من النفط الخام في اليوم الواحد، كما نص الاتفاق على أنه يجب إعادة استثمار القرض في بناء البنية التحتية، مع تخصيص 70 في المائة من القرض للشركات الصينية والباقي لمقاولي الباطن المحليين. أصبحت أنغولا أكبر مورد للنفط إلى الصين، لتحل محل المملكة العربية السعودية كأفضل مورد بحلول عام 2006م[2].

في عام 2006م، اشترت الصين أكثر من نصف صادرات السودان من النفط. وفي عام 2007م، اشترت شركة النفط الوطنية الصينية (CNOOC) حصة 35 في المائة من رخصة استكشاف في دلتا النيجر، وباستخدام الشركات الصينية، تسيطر

[1] Zweng, David and BI Jianhal ,*China's hunt for energy, Foreign Affairs*, September/October 2005.

[2] *Dow Jones Energy Service*, 26 January 2007, Table of China December Crude Oil Imports, Exports.

الحكومة الصينية على نسبة كبيرة من مطالبها النفطية بينما تحمي الاقتصاد الصيني من ارتفاع الأسعار المحتمل أو انقطاع الإمدادات[1].

ثانيا، من المميزات التي سمحت للصين التفوق في المنافسة، أنها ليست انتقائية في هوية شركائها، حتى لو واجهت مشاكل شرعية سياسية محلية أو انتقدها المجتمع الدولي. في عام 2007م، شكلت الصين 65 في المائة من إجمالي الصادرات السودانية في وقت أزمة دارفور. مثال آخر على عدم إصدار الأحكام السياسية كان في عام 2004م عندما توصلت الصين وزيمبابوي إلى اتفاق للطاقة والتعدين بقيمة 1.3 مليار دولار، وفي مقابل بناء ثلاث محطات طاقة حرارية تعمل بالفحم، دفعت زمبابوي للصين رواسب غنية من البلاتين والذهب والفحم والنيكل والماس[2].

بحلول عام 2006م، حققت الصين استثمارات نفطية ناجحة في معظم أنحاء العالم. في فترة زمنية قصيرة، أصبحت واحدة من أكبر مستوردي النفط، وفقا لبعض المراقبين "إن قدرة الصين على ربط استثماراتها النفطية بالمساعدة المالية تعطي شركاتها ميزة غير عادلة"[3]. وتتهم جماعات الضغط الناشطة في مجال حقوق الإنسان، الصين بالاستفادة من استثماراتها لدعم بعض الحكومات المسيئة والفاسدة والعنيفة.

وقد ذكر بالفعل دعم الصين للحكومة السودانية في أوقات النزاع، وترددها في إدانة ممارسات الإبادة الجماعية التي تقوم بها ميليشيات "الجنجويد" في دارفور أو لدعم عقوبات الأمم المتحدة من خلال موقعها الدائم في مجلس الأمن. والقضية الأخرى المثيرة للجدل هي رفض الصين التدخل في القضايا الداخلية أو السياسية للبلدان

[1] Higher Organizing Committee Economic Sub-committee, February 2009.
[2] Shichory, Yitzhak, Sudan: China's Outpost in Africa, *China Brief* no.5, issue. 21, The Jamestown Foundation, 2005.
[3] https://www.heritage.org/index/country/china. 03-08-2018

الأفريقية، وأنها تحاول الحفاظ على طبيعة علاقاتها تجارية بشكل صارم. يقول النقاد إنه بدون "استثمار الصين ودعم ضمني، فإن الحكومات الأفريقية مثل السودان ستضطر إلى تعديل سلوكها"[1].

في هذا المنعطف، من المهم معالجة السؤال: كيف يمكن للصين أن تحقق النجاح وتكسب ثقة الدول الأفريقية للحصول على ما تريد؟

الاستراتيجية الأولى التي تستخدمها الصين هي سياستها في عدم التدخل في السياسات المحلية للبلد المضيف، لا تتدخل الصين أو تصدر الحكم على سلوك الدول الأخرى التي تتاجر معها. وعلاوة على ذلك، لا تربط علاقتها التجارية بأي معيار للسلوك السياسي الداخلي المنتهج من قبل الدول.

أوضح مسؤول حكومي صيني في مقابلة أجراها في بكين أن الصين تفهم كيف تدخلت القوى الاستعمارية في تنمية الدول، "الصين نفسها اختبرت ما يشار إليه بـ" مائة عام من الإذلال" في القرن التاسع عشر على يد مصلحة غربية. وبالتالي تحترم الصين حقوق السيادة لدولة ما وتستنكر أي تدخل أجنبي في شؤونها الداخلية "[2].

خلال فترة حكم "ماو تسي تونغ"، استاء الصين من التدخل الخارجي، خاصة ما تروج له الولايات المتحدة الأمريكية في بعض القضايا بعنوان حقوق الإنسان. يزعم آخرون أن عدم رغبة الصين في انتقاد السلوك السياسي للدول كونه غير أخلاقي ومساس بالسيادة الوطنية، ومن خلال الاستمرار في مساعدة الدول غير الديمقراطية، تحصل الصين على ميزة تنافسية من خلال الحصول على إمدادات غير محدودة من النفط، حيث لا تدعم الدول الأخرى هذه الدول على أساس المخاوف الأخلاقية أو حقوق الإنسان.

[1] DANIEL LARGE, *China and South Sudan's Civil War, 2013-2015,* African Studies Quarterly, Volume 16, Issue 3-4, 2016, pp, 37-47.
[2] Matthews, Jay and Matthews,*One billion: A China Chronicle*, New York, 1983.

الاستراتيجية الثانية، تنتهج الصين طريقة خاصة في توفير النفط والاستكشاف والاستثمار، ولفهم أكثر حول ما الذي يحفز مشاركة الصين في أفريقيا في هذه المجالات، سيكون من المفيد متابعة الاستراتيجية الصينية في بلدين منتجين للنفط في أفريقيا: السودان وأنغولا، كمثال شاهد لوعد الصين بزيادة التجارة والاستثمارات في هذين البلدين[1]، مع توفير الوصول إلى رأس المال من خلال مؤسساتها المالية غير الخاضعة للرقابة والتي تسيطر عليها الحكومة.

[1] https://www.heritage.org/index/country/china. 03-08-2018.

خلاصة الفصل

تستند الصين في تقديم المعونة إلى أفريقيا ضمن مبادرتها الرامية إلى تحقيق أهداف معادلة "رابح–رابح". وتذكر الصين علناً أنها لا تسعى إلى استخدام المساعدات للتأثير على السياسة الداخلية للبلدان الأفريقية أو فرض سياساتها. وبدلا من ذلك، فإن دافع التواجد الصيني في أفريقيا المعلن هو مساعدة تنمية البلدان الأفريقية، ومع ذلك، فإن الصين لا تساعد أفريقيا في مقابل لا شيء.

تتيح المشاريع الصينية إمكانية الوصول إلى الموارد الطبيعية في أفريقيا والأسواق المحلية، وفرص الأعمال التجارية للشركات الصينية والعمالة للعمال الصينيين. غالباً ما يدحض المسؤولون الصينيون هذا التصريح من خلال الادعاء بأن الصين توفر أيضاً مساعدات للدول غير الغنية بالموارد الطبيعية، ولكن لا يمكن تجاهل أن الصين قد تكون لديها نوايا أخرى مثل دعم "سياسة الصين الواحدة" في بكين، أو تنفيذ جدول أعمال يسمح بتوسع ناعم في العالم.

إن سياسة الصين الخاصة بتقديم المساعدات لأفريقيا معقدة وشاملة ومتعددة الأبعاد وتتحدى أي وجهة نظر مبسطة. يكمن نجاح الصين في أن مصارفها لا تفرض شروطا مسبقة لإقراض الحكومات الأفريقية. ونلتمس الجانب الإيجابي البارز للمساعدات الخارجية للصين هو الطفرة في مشاريع البنية التحتية في أفريقيا، مما أدى إلى توليد الطاقة الكهربائية والنقل والاتصالات. وأخيرا، فإن إدراج العناصر الاقتصادية في مناقشة القوة الناعمة للصين لا يتبع عن كثب نهج ناي إزاء القوة الناعمة. حيث تقترح الصين وسائلها الاقتصادية وعلاقاتها التجارية مع الدول الأفريقية بطريقة تختلف عن الولايات المتحدة الأمريكية ومعظم الدول الأوروبية.

من هنا جادل هذا الفصل من خلال البرهنة على أن العناصر الاقتصادية الصينية تتولى دور مكونات القوة الناعمة أكثر بكثير مما هو الحال في النهج الأمريكي، وبالتالي الانحراف عن نهج "ناي". ومع ذلك، لا ينبغي أن يكون مفهوما أن النهج الصيني يمكن الحكم عليه بالنجاح من عدمه، ولكن يثبت لما توصل إليه من انجازات امكانية ضمان منحى تصاعدي للصين، خاصة أمام التراجع الأمريكي في تطبيقات القوة الناعمة وتخليه عن مبادئها، ما سيسمح للصين مستقبلا من تحقيق مكاسب هامة في وقت مختصر وبأقل التكاليف.

الفصل الرابع: الشراكة الاستراتيجية الجزائرية الصينية الشاملة

المبحث الأول: أدوات القوة الناعمة

المبحث الثاني: الصعود السلمي والتنمية

تقديـــــم

تعود الصداقة بين الصين والجزائر إلى أيام الاستعمار، وتتجسد الصداقة بين الشعبين في نضالهما ضد الإمبريالية والاستعمارية، ولن ينسى الشعب الصيني أبداً الدور الهام الذي لعبته الجزائر في استعادة المقعد الشرعي لجمهورية الصين الشعبية في الأمم المتحدة، وتكنّ القيادة الصينية كل الشكر والتقدير للجزائر على دعمها الثابت للصين في القضايا المتعلقة بالمصالح الحيوية والهموم الكبرى لها"[1]، هذا مقتطف من تصريح رئيس الصين الشعبية " شي جين بينغ " سنة 2013م بمناسبة الارتقاء بعلاقات التعاون الثنائية بين الجزائر والصين إلى مستوى أرفع وتمثل ذلك في الشراكة الاستراتيجية الشاملة، كما تضمن التصريح التأكيد على اتجاه الروابط المتينة التي تجمع الشعب الجزائري والصيني والتي تؤكد أن تطوير علاقات الصداقة والتعاون الصينية الجزائرية على نحو شامل وتعميق التعاون الاستراتيجي بين البلدين يمثلان سياسة ثابتة للصين. وتحقق أبعاد شاملة في مستويات كافة ونطاقاً واسعاً، وهي كلها عوامل تدفع وتنمّ عن علاقات ثنائية إلى مستوى أعلى[2]، وهو ما تؤكده القيادة الصينية، كما أن الصين تعتبر الجزائر دائماً صديقاً عزيزاً وأخاً حميماً وشريكاً وثيقاً.

تتطلّع الجزائر للاستفادة من تحويل التكنولوجيا والاستثمارات الصينية[3]، كما تحاول استقطاب المؤسسات الصينية إلى الجزائر بغية تحفيزها على الإنتاج بها لتلبية احتياجات السوق الداخلية واكتساح أسواق الدول المجاورة وكذا دول المتوسط،

[1] http://www.fmprc.gov.cn/ara/zxxx/t719333.shtml. (consulté 11/05/2015)

[2] سفير الجزائر لدى الصين في حوار مع (الصين اليوم) (12/05/2015)
http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/se/2013(12/02/content_580821.htm

[3] Paul Lalvani, *Promoting Global Trade And Technology Transfer between China And Africa*, EMPower, WHO, Boston, 2012, pp, 10-14.

هذه العوامل كفيلة بإعطاء دفع للعلاقات الجزائرية الصينية والتي تساهم في إرساء شراكة شاملة بين البلدين.

المبحث الأول: أدوات القوة الناعمة

لكل من الصين والجزائر مميّزات خاصة فيما يتعلق بالموارد والهيكل الاقتصادي، وهناك تكامل كبير وقوة كامنة ضخمة وآفاق واسعة في التعاون بين البلدين، لقد أصبحت الجزائر أكبر سوق لمقاولات البناء بالنسبة للصين في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا، فيما صارت الصين أكبر مصدر للواردات بالنسبة للجزائر، ويعود ذلك بالأساس إلى التوافق السياسي السائد بين البلدين ما دعمّ إبرام اتفاقيات ثنائية بين الجانبين كأحد أدوات القوة الناعمة بين الطرفين، في جهود ديبلوماسية بلغت أعلى مستوياتها للوصول إلى الشراكة الاستراتيجية الشاملة، كما أن دراسة أبرز الاتفاقيات المبرمة بين الجزائر والصين يوضّح نموذج عمل مشترك ينبني على أربعة نقاط ألا وهي:

1- دفع تطبيق مبادرة "الحزام والطريق": وهي فكرة ابتكارية صينية لدفع عملية السلام وتحقيق الازدهار في العالم، اقترحت سنة 2013م، لتحسين التعاون مع الدول في جزء كبير من آسيا وأوروبا وإفريقيا[1]، وتتعامل معها الجزائر وفق منظورها الخاص وبشكل مشترك مع الصين.

2- توسيع التعاون في مجالي البنية التحتية والصناعة.

3- زيادة حجم التجارة وتحسين التعاملات التجارية.

[1] Simpson Cheung, *China And The Middle East And North Africa,* China-MENA, Hong Kong press, china, 2012, pp, 295-298.

4- وتقديم تسهيلات للتعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين.

المطلب الأول: أبرز الاتفاقيات في المجال الاقتصادي، العلمي والتقني

أبرمت كل من الجزائر والصين ومنذ إقامة العلاقات الديبلوماسية بينهما سنة 1958م، عديد الاتفاقيات الثنائية الرامية لتعزيز التعاون في أطره الاقتصادية، العلمية والتقنية انطلاقا من توافق سياسي وإرادة مشتركة بين قادة البلدين، وتوسّعت لتشمل كافة المجالات لتحقيق الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين الجزائر والصين، وسيأتي ذكر أبرز هذه الاتفاقيات وموضوع كل منها كالتالي:

- **الاتفاق المتضمن إنشاء لجنة مشتركة جزائرية –صينية للتعاون الاقتصادي والتجاري والتقني، الموقع ببكين في أول يناير سنة 1982.[1] مرسوم رقم 83-179 مؤرخ في 27 جمادى الأولى عام 1403 الموافق 12 مارس سنة 1983.**

وفي ديباجته على النحو التالي: "رغبة منهما في تقوية الصداقة بين شعبيهما تنمية علاقات التعاون العلمي والفني بين بلديهما، اتفقتا على ما يلي"، وتضمّنت الاتفاقية ثمانية 08 مواد.

حيث يلتزم الطرفان الجزائري والصيني في إطار روح التعاون الودي وطبقا لمبادئ المساواة والفائدة المشتركة بتقديم المساعدة في ميدان التعاون العلمي والتقني بين البلدين من خلال تبادل الخبرات وتشجيع تنمية اقتصاد البلدين.

[1] مرسوم رقم 83-179 مؤرخ في 27 جمادى الأولى عام 1403 الموافق 12 مارس سنة 1983، **المتضمن إنشاء لجنة مشتركة جزائرية –صينية للتعاون الاقتصادي والتجاري والتقني** ، الجريدة الرسمية للجمهورية للجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 11، الصادرة بتاريخ 15 مارس 1983.

- **الاتفاق حول التشجيع والحماية المتبادلتين للاستثمارات، الموقع ببكين يوم 20 أكتوبر سنة 1996[1]. مرسوم تنفيذي رقم 02-392 مؤرخ في 20 رمضان عام 1423 الموافق 25 نوفمبر سنة 2002.**

وفي ديباجته على النحو التالي: ".. ورغبة منهما في تكثيف التعاون الاقتصادي بين كلا الدولتين على أساس المساواة والفائدة المتبادلة"، وتضمنت الاتفاقية ثلاثة عشرة 13 مادة، حيث وسع الطرفين الجزائري والصيني الاستثمار بينهما إلى كل نوع من الأصول المستثمرة من قبل مستثمري أحد الطرفين المتعاقدين وفقا لقوانين ونظم الطرف المتعاقد الآخر في إقليم هذا الأخير.

- **الاتفاقية قصد تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب المفروضة على الدخل وعلى الثروة، الموقعة ببكين في 6 نوفمبر سنة 2006[2]. مرسوم رئاسي رقم 07-174 مؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1428 الموافق 6 يونيو سنة 2007.**

وفي ديباجتها على النحو التالي: "رغبة منهما في عقد اتفاقية من أجل تفادي الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب المفروضة على الدخل وعلى الثروة قصد ترقية الشراكة الاقتصادية بين البلدين"، وتضمنت الاتفاقية تسعة وعشرون 29 مادة، حيث تطبق هذه الاتفاقية على الأشخاص المقيمين بدولة متعاقدة أو بكلتا الدولتين، وتطبق على الضرائب على الدخل والثروة المحصلة لحساب دولة متعاقدة

[1] مرسوم تنفيذي رقم 02-392 مؤرخ في 20 رمضان عام 1423 الموافق 25 نوفمبر سنة 2002، **حول التشجيع والحماية المتبادلتين للاستثمارات** ، الجريدة الرسمية للجمهورية للجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77، الصادرة بتاريخ 26 نوفمبر 2002.

[2] مرسوم رئاسي رقم 07-174 مؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1428 الموافق 6 يونيو سنة 2007، **قصد تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب المفروضة على الدخل وعلى الثروة**، الجريدة الرسمية للجمهورية للجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 40، الصادرة بتاريخ 17 جوان 2007.

أو جماعاتها المحلية، كيفما كان نظام التحصيل. وتعتبر كضرائب على الدخل وعلى رأس المال جميع الضرائب المحصلة على مجموع الدخل وعلى مجموع الثروة أو على عناصر الدخل أو رأس المال بما في ذلك الضرائب على الأرباح الناتجة عن التصرف في الأموال المنقولة أو غير المنقولة، وكذلك الضرائب على فوائض القيمة.

- **اتفاق التعاون لتطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، الموقع بالجزائر في 24 مارس سنة 2008[1]. مرسوم رئاسي رقم215-09 مؤرخ في 21 جمادى الثانية عام 1430 الموافق 15 يونيو سنة 2009.**

وفي ديباجته على النحو التالي: "اعتمادا على العلاقات الودية بين البلدين، إذ تسجلان بارتياح النتائج المثمرة للتعاون بين البلدين في الميادين الاقتصادية والعلمية والتقنية،- ورغبة منهما في توسيع وتطوير أكثر للعلاقات الاقتصادية والعلمية والتقنية بين الدولتين على أساس الاحترام المتبادل للسيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للطرف الآخر، وتشديدا منهما على أهمية التعاون بين البلدين في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وتأكيدا منهما على إرادتهما في تعزيز هذا التعاون في صالح الدولتين وذلك باحترام المبادئ التي تحكم السياسة النووية لكل منهما،.." ، وتضمنت الاتفاقية أربعة عشر 14 مادة، حيث تنصّ هذه الاتفاقية على عزم الطرفان الجزائري والصيني على تطوير تعاونهما في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية، في ظل احترام المبادئ التي تحكم السياسة النووية لكل منهما ووفقا لأحكام هذا الاتفاق وكذلك الاتفاقات والالتزامات الدولية ذات الصلة بشأن عدم الانتشار التي انضمّا إليها كل من الجزائر والصين.

1 مرسوم رئاسي رقم215-09 مؤرخ في 21 جمادى الثانية عام 1430 الموافق 15 يونيو سنة 2009، **حول التعاون لتطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية**، الجريدة الرسمية للجمهورية للجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد36، الصادرة بتاريخ 21 جوان 2009.

- **الاتفاقية المتعلقة بالتعاون القضائي في المجال المدني والتجاري الموقعة بالجزائر في 10 يناير سنة 2010[1]. مرسوم رئاسي رقم 11-431 مؤرخ في 16 محرّم عام 1433 الموافق 11 ديسمبر سنة 2011.**

وفي ديباجتها على النحو التالي: "رغبة منهما في تعزيز التعاون القضائي بين البلدين على أساس الاحترام المتبادل للسيادة ومبدأ المساواة والمصلحة المشتركة"، وتضمنت الاتفاقية واحد وثلاثون 31 مادة، حيث تنصّ هذه الاتفاقية على الالتزام بالتعاون القضائي، أين يتعهّد الطرفين بطلب من احدهما منح التعاون القضائي في المجال المدني والتجاري، حيث يستفيد مواطنو كل من البلدين في إقليم الطرف الآخر من نفس الحماية القانونية التي يمنحها هذا الأخير لمواطنيه فيما يتعلق بحقوقهم الشخصية والمالية، كما يتمتّع مواطنو كل من الطرفين بحرية اللجوء إلى الجهات القضائية للطرف الآخر وفق الشروط نفسها التي يخضع لها مواطنو هذا الأخير، وتطبق كذلك الأحكام نفسها على الأشخاص المعنوية الموجودة والمنشأة في إقليم أحد الطرفين، وفقا لقانونه الوطني.

المطلب الثاني: التعاون الجزائري الصيني

تمكّنت كل من الصين والجزائر من تكوين علاقات ثنائية شكّلت محورا هاما في توحيد القرارات أمام كثير من المقامات الدولية وثبات المصالح المشتركة بين البلدين، حيث سعت الجزائر عقب الاستقلال إلى البحث عن متعاملين اقتصاديين جدد قصد

[1] مرسوم رئاسي رقم 11-431 مؤرخ في 16 محرّم عام 1433 الموافق 11 ديسمبر سنة 2011، **حول بالتعاون القضائي في المجال المدني والتجاري**، الجريدة الرسمية للجمهورية للجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد69، الصادرة بتاريخ 18 ديسمبر 2011.

الإسهام في تطوير اقتصادها، بعيدا عن كل التّبعيات الاقتصادية المرتبطة خصوصا باقتصاد الاستعمار الفرنسي الذي ظل يطالبها بعد فترة استقلالها، لاسيما بعد أن تمكنت الجزائر بفضل سياساتها من تقليص حدة مديونيتها الخارجية وأصبح لها احتياطي مصرفي معتبر، خلق ومهد لها الطريق لتطوير هياكلها واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، لتغيّر مسارها باتجاه القارة الأمريكية والأسيوية وبالتحديد جلب الاستثمارات الصينية التي من شأنها حسب تقدير المختصين الاقتصاديين، أن تصبح أكبر دولة اقتصادية في العالم1.

تنبني الرؤية الاقتصادية الصينية أساسًا على مجموعة من العوامل المهمة والتي يأتي في أولويتها ضمان التزّود بالطاقة والمواد الخام، التي تحرّك عجلة الاقتصاد الصيني ذي الاحتياجات الهائلة لموارد الطاقة (تُعتبر الصين ثاني أكبر مستهلك للوقود في العالم بعد الولايات المتحدة الأميركية)2، دون أن نغفل الرغبة العارمة لقطب اقتصادي رئيسي في النظام التجاري العالمي كالصين يسعى إلى إيجاد موطئ قدم له في قارة يكتسب جزء كبير من سكانها صفة المجتمع الاستهلاكي، هذا بالإضافة إلى أن كسب الدول الإفريقية يحقق للصين دعمًا وقوة سياسية في المحافل الدولية.

اتضح للصينيين أن الأفارقة يمتازون عن غيرهم بضعف القدرة الشرائية بسبب انتشار الفقر، لذلك اعتمدوا أساسًا في رؤيتهم التجارية والتسويقية على جعل السلعة الصينية أرخص ما في المتناول، وهو ما تحقق بالفعل إذ أدّى غزو البضائع الصينية

1 SOUIAH Farida , *L'Algérie made by China*, méditerannée, Paris, 2013, pp 139-143.
2 Economic Brief, *Chinese Investments and Employment Creation in Algeria and Egypt*, AFDB, Abidjan, 2012, pp 3-6.

للأسواق بالشركات الغربية الكبيرة إلى الشكوى من عدم قدرتها على المنافسة وأصبح هناك توقّع سائد بأن شروق الصين هو غروب للغرب1.

كذلك اعتمدت الصين على تغليب لغة المصلحة المتبادلة والاحترام والمساواة، مع تبنّي منطق مختلف عن السياسة المالية الغربية في التعامل مع دول أفريقيا، يتجلّى ذلك في القروض الميّسرة والاستثمارات دون شروط إضافة للمساعدات الجزيلة والتي عادة ما تكون في الغالب مساعدات عينية ملموسة، فعادة يتم وضع هذه الأموال في حسابات مضمونة في بكين ثم يتم وضع قائمة بمشاريع البنية التحتية المطلوبة، وتحصل الشركات الصينية علي عقود لبنائها، وهنا يتم تحويل الأموال إلى حسابات هذه الشركات، وهكذا تحصل في النهاية إفريقيا على الطرق والموانئ، الملاعب، المساكن، الاتصالات، المستشفيات، البنى التحتية، في حين تحصل الصين على سمعة وامتنان الشعوب الإفريقية لمجهوداتها الطيّبة 2.

تقوم رؤية الصين الاقتصادية على أساس أن قضية الانفتاح على أفريقيا هي عقيدة اقتصادية وسياسية واجتماعية، مثلما هي مصيرية أيضًا، ومتعلقة بالامتداد الثقافي والتاريخي لكلا الطرفين، فالصين تسعى إلى تذليل كافة المصاعب والمخاطر ومواجهة التحديات مع خلق الفرص من أجل تعميق الانفتاح، والمزيد من الإصلاح والنهوض بعوامل الإنتاج والاستغلال الأمثل لموارد الشريك الإفريقي3. كذلك فإن التجارة بين الطرفين تتيح للقارة السمراء الحصول على بضائع متنوعة وبأسعار تنافسية في متناول الجميع، فضلاً عن توفير المزيد من الاستثمارات التي تحتاجها لاقتصادها كما ستتاح لها الفرصة لتنويع علاقاتها الاقتصادية مع العالم، وتحقيق

[1] VAN DE LOOY Judith, *Africa and China a Strategic Partnership*, African Studies Center, Netherlands, 2006, pp 12-14.

[2] حجاج أحمد، *الصين تعيد اكتشاف إفريقيا*، مجلة السياسة الدولية، العدد 163، مؤسسة الأهرام، مصر، 2006، ص141.

[3] مكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية، *مرجع سابق* ، ص ص، 09- 12 .

أحلامها في النهضة الاقتصادية، خاصة وأن المساعدات الصينية يتم منحها من دون ضغوط أو شروط سياسية1.

في إدارة وتأهيل المشاريع، تمتاز الشركات الصينية عن غيرها بثلاثية: المال والخبرة والعمال، على غير عادة الشركات الغربية التي كانت تأتي بالمال والخبرة ولكنها غالبًا ما تستعين بالعمال من نفس البلدان المستقبلة للاستثمار (تفرض أنغولا على الشركات الصينية أن يكون 30% من القوة البشرية على الأقل في كل مشروع جديد من الأيدي العاملة المحلية). هذا التقليد الصيني له مضارّه الجسيمة وله منافعه المثمرة، فالقوة العاملة الصينية مدربة تدريبًا جيدًا وتتمتّع بإنتاجية عالية وهو ما يؤهلها للقيام بالأعمال على أكمل وجه2، ولكن هذا النوع من العمالة الوافدة إلى بلدان غالبًا ما تعاني من نسب بطالة مرتفعة يشكّل عائقًا أمام القضاء على مشكل البطالة المتراكمة، لذلك غالبًا ما تواجَه هذه الشركات بامتعاض وغضب شديدين من طرف هذه الفئات التي تعاني بين مطرقة البطالة وسندان العمالة الصينية ذات الكفاءة العالية والتدريب الجيد3.

[1] Chinese Academy of International Trade and Economic Cooperation, *op.cit*, p 12.
[2] CABESTAN Jean-Pierre, *op.cit*, p145.
[3] THOMPSON Ayodele & OLUSEGUN Sotola, *China in Africa Evaluation of Chinese Investment*, IPPA Working Paper, university of central Asia, 2014, pp 10-12.

الخريطة 2

الشركاء العشر الأوائل للصين في إفريقيا (1997م إلى 2008م)

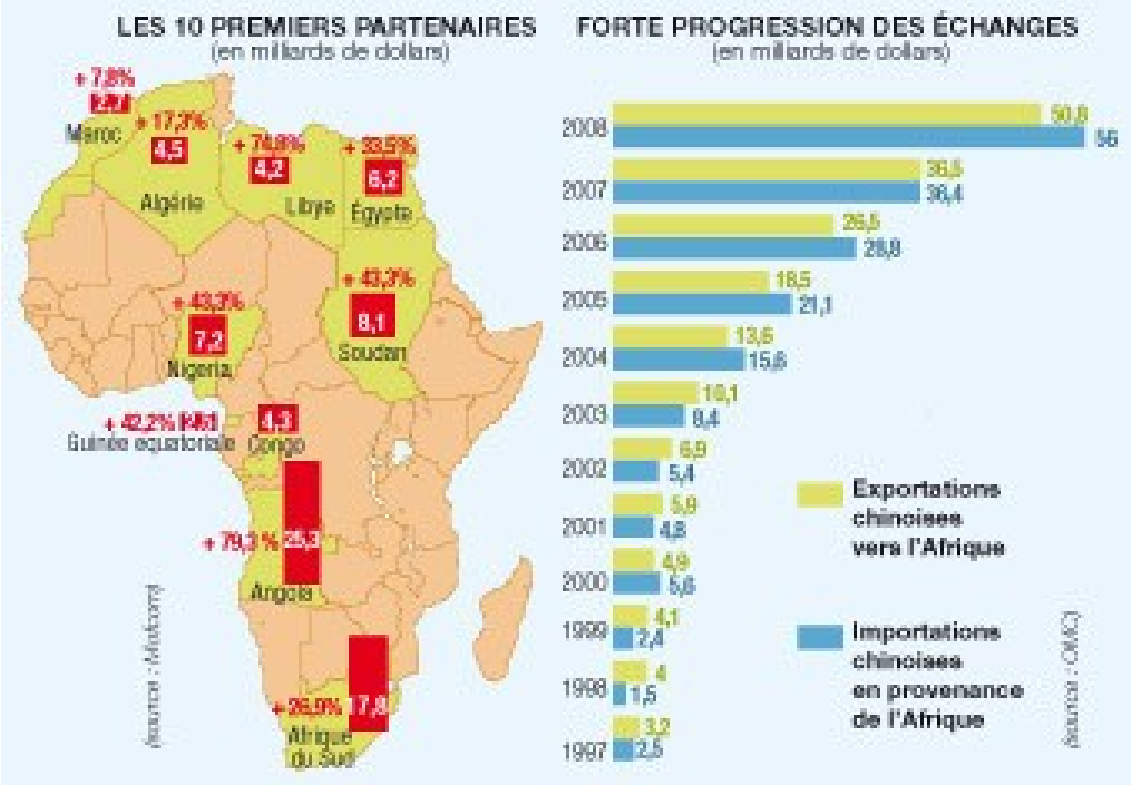

المصدر: studies.aljazeera.net

ومن أجل ضمان تواجدها المنشود عمدت الصين إلى إقامة علاقات ثنائية متميزة مع الجزائر بيقين الدور المحوري للجزائر في إفريقيا، وما يمكن أن يتحقّق للصين من اكتساح لإفريقيا من خلال إسهام الجزائر في ذلك، باعتبار مكانتها على الساحة الإفريقية ودورها المؤثر في القارة[1].

[1] Colloque international, *la Chine en Algérie entre économie mondialisée et développement local*, Université Constantine2, Algérie, 10-11/05/2015, pp2-3.

وانطلقت الصين في منافسة للشركاء التقليديين للجزائر ومحاولتها إفتكاك أعلى المراتب في المجال الاقتصادي الجزائري ،حيث عرفت السنوات الخمسة الماضية، صعودا متسارعا لحصة الشركات الصينية في الجزائر، إلى درجة أضحت تمثّل مصدر قلق بالغ للشركاء الأوروبيين وفي مقدّمتهم فرنسا. وتفيد آخر التقديرات الإحصائية إلى تجاوز عدد الشركات الصينية النّشطة في الجزائر 732 سنة 2013م مؤسسة ومجموعة متخصصة في جميع القطاعات الهامة1.

وتساهم كثافة التواجد الصيني في الجزائر ليس في ضمان موقع معتبر وافتكاك الشركات الصينية لمشاريع عديدة في البناء والأشغال العمومية، ولكن أيضا في تكنولوجيات الإعلام والاتصال ومجال المحروقات، حيث أقامت الصين أول مصفاة خاصة في الجزائر في منطقة أدرار بمعية الشركة الوطنية الصينية للبترول بقدرة تحويل بلغت 600 ألف طن سنويا، توجه للتزّود بالمواد البترولية2 .

وعمدت أكبر الشركات الصينية إلى الإسراع في فتح مكاتب تمثيل وفروع في الجزائر، على غرار الشركة الوطنية الصينية للبترول والمجموعة الصينية للهندسة البترولية والبناء وشركة "سينوباك" إحدى أهم الشركات الصينية النّشطة في قطاع المحروقات، فضلا عن شركة "سيتيك. سي. أر. سي" المكلّفة بإنجاز شطر من الطريق السيار شرق غرب والشركة الصينية لإنجاز السكك الحديدية والمجموعة الصينية للحديد والصلب، وشركتا "هواوي" و"زاد تي" المتخصصتان في الاتصالات3. وباشرت الصين حملة لضمان موقع لها في السوق الجزائري، من خلال تشجيع الاستثمارات وعدم الاكتفاء على البعد التجاري، مقابل حصول

[1] *http://www.reporters.dz/investissement-les-entreprises-etrangeres-sinteressent-moins-a-lalgerie/8139* . (15/04/2015)

[2] Bureau du conseiller spécial pour l'Afrique*, la coopération de l'Afrique avec les partenaires de développement nouveaux émergents*, Nations Unies, NewYork, 2010, pp, 53-57.

[3] http://www.algerie1.com/actualite/plus-30-000-chinois-travaillent-en-algerie/. 15/04/2015

الشركات الصينية على عقود مهمة للإنجاز، ومع بداية سنة 2000م وقّعت الجزائر 198 عقد مع الصين بقيمة 9,1 مليار دولار، ومع نهاية سنوات 2000م أصبحت قيمة العقود الموقعة بين الجزائر والمؤسسات الصينية الأعلى في إفريقيا والخامسة في العالم، وتتطور التعاون بين الطرفين حيث افتكت 50 مؤسسة صينية في فترة الثلاثة سنوات الفارطة عقود إنجاز بقيمة إجمالية فاقت 20 مليار دولار تركّزت بالخصوص في البناء والأشغال العمومية1. أضحت الجزائر أهم مصدر للعقود بالنسبة للصين في إفريقيا وأحد أهم مناطق نشاط العمالة الصينية التي عرفت ارتفاعا، مع الشروع في مشاريع منشآت قاعدية جديدة من بينها المسجد الأعظم وقصر المؤتمرات، ولكن أيضا تطوير الحقل البترولي بعين أمناس وعدة مشاريع للسكك الحديدية بقيمة تجاوزت ملياري دولار2. انتهجت الصين في بداية تغلغلها في افريقيا بعقد صفقاتها التجارية بمنطق اقتصادي3، يقتضي شراء النفط والمواد الخام مقابل تطوير البنية التحتية، وذلك لاختراق الاحتكار الذي فرضته الدول الغربية على القارة الأفريقية.

كذلك فإن عدم تدخل الصين في الشؤون الداخلية لأية دولة أفريقية وعرضها للقروض والمنح والمساعدات دون اشتراطات لأية إصلاحات اقتصادية أو سياسية، وقيامها إلى جانب ذلك بمنح مظلة ديبلوماسية لشركائها التجاريين الرئيسيين في القارة الأفريقية، قد أكسبها مصداقية عالية وقبولاً لدى الأوساط الشعبية في أفريقيا التي تذكر للصين أنها لم تكن إمبراطورية استعمارية تعيش على نهب الثروات وبيع

[1] PAIRAULT Thierry, *China's economic presence in Algeria*, Hal, Paris, 2015, pp, 6 – 9.
[2] TALAHITE François*, L'Algérie et la 'diplomatie pétrolière' de la Chine*, Riveneuve éditions, Paris, 2014, pp 72-78.
[3] ALIN Frederic, *Chinese direct investment in Africa: a state strategy?*, Région et développement, n° 37, Paris, 2013, pp,250-255.

البشر وتدمير البلدان الأخرى، على غرار الكثير من الدول الأوروبية التي ساهمت في الماضي والحاضر في تخلّف أفريقيا وضياعها1.

في 12 أكتوبر 2000م بادرت الصين إلى إنشاء منتدى التعاون الصيني- الأفريقي لتعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بين الصين والبلدان الإفريقية في القطاعين العمومي والخاص2. وقد أصبح مؤخرًا يضم في عضويته أكثر من 45 دولة أفريقية، وهو ما أسهم في ترسيخ التّواجد الصيني في أفريقيا، ووضع العلاقات الاقتصادية الصينية-الأفريقية في مسار سريع، حيث نمت التجارة الثنائية بين الصين وأفريقيا من 10,6 مليارات دولار سنة 2000م إلى 160 مليار دولار سنة 2011م3.

في عام 2012م صادق المنتدى الخامس للتعاون الأفريقي الصيني في بكين على خطة عمل للفترة ما بين 2013م-2015م تقضي بحصول الدول الأفريقية على قروض مالية ميّسرة من الصين بـ20 مليارًا من الدولارات لتطوير البنى التحتية4، الزراعية والصناعية، وقد تقرر كذلك أن تساعد الصين الدول الأفريقية على تحقيق التنمية الذاتية والتنمية المستدامة، إضافة إلى تدريب الصين لـ30 ألف إطار من الدول الأفريقية في مختلف المجالات مع فتح الباب لتوفير 18 ألف منحة دراسية للطلاب الأفارقة، حيث تبني الصين رؤيتها على أساس أن "الغزو الثقافي" هو البديل المضمون ليرى الأفارقة الوجه الحقيقي للصين صاحبة الحضارة العريقة وليست القوة الاقتصادية التي جاءت من أجل موارد القارة فقط، حيث بدأت بكين منذ 2009م مشروعًا ضخمًا للمنح الدراسية وصل بمقتضاه عدد الطلبة الأفارقة في الجامعات

[1] Comité de rédaction*, Les chiffres de l'investissement direct chinois en Afrique*, Dounia, n°3, Algérie, 2010, p. 17-20.
[2] JOHANNA Jansson*, The Forum on China-Africa Cooperation (FOCAC),* the Centre for Chinese Studies, University of Stellenbosch, South Africa, 2009, pp, 1-4.
[3] http://www.fmprc.gov.cn/zfl t/eng/zyzl/hywj/t157834.htm . (consulté15/04/2015)
[4] http://www.fmprc.gov.cn/zfl t/eng/wjjh/hywj/t157833.htm. (17/04/2015)

الصينية لحوالي 12 ألف طالب يدرسون على نفقة الصين1. من أبرز الدول المستفيدة من التبادل التجاري الصيني- الإفريقي أنغولا الشريك الإفريقي الأكبر للصين سنة 2010م، بحجم تجارة بلغ 17,66 مليارات دولار، تليها جنوب أفريقيا 16,6 مليارات، والسودان 6,39 مليارات، ومصر 5,86 مليارات، ونيجيريا 6,37 مليارات. تستورد الصين من أفريقيا منتجات زراعية بنحو 2,33 مليارات دولار، من بينها: القطن والبرتقال من مصر، والكاكاو من غانا، واللبن من أوغندا، والزيتون من تونس، والسمسم من إثيوبيا، والخمور من جنوب أفريقيا، بالإضافة إلى الفوسفات والحديد والنحاس والبترول، خاصة من أنجولا والسودان ونيجيريا، إضافة للجلود والرخام والنسيج والمعادن ومنتجات الأخشاب من بعض الدول الإفريقية الأخرى2.

المطلب الثالث: منتدى التعاون الصيني- الأفريقي

يعد منتدى التعاون الصيني الأفريقي الإطار الرئيسي للتشاور والحوار بين الصين والقارة الأفريقية، وقد تأسس بمبادرة صينية وعقد مؤتمره الوزاري الأول ببكين في الفترة من 10 إلى12 أكتوبر 2000م3 .

يعتمد العمل بالمنتدى على عقد مؤتمر وزاري كل ثلاث سنوات بالتناوب بين الصين والدول الأفريقية الأعضاء، على أن يسبق المؤتمر اجتماع تحضيري لكبار المسؤولين. يضم المنتدى في عضويته 49 دولة افريقية، أي جميع دول القارة ما عدا كل من بوركينافاسو، وجامبيا، وساوتومى وبرنسيب، وسوازيلاند، كما أن الجمهورية العربية الصحراوية ليست عضواً بالمنتدى، خاصة وأن الصين لا تعترف

[1] LI HELGE Shubo, *China in Africa: Soft power, media perceptions and a pan-developing identity*, CMI, Bergen Novège, 2013, pp, 3-8.
[2] BARFOUR Osei, *Chinese Trade and Investment Activities in Africa*, Chief Economist Complex, Tunis, 2010, pp, 4-7.
[3] CHUKA Enuka*, The Forum on China-Africa Cooperation (FOCAC),* Institute of International Studies , China, 2010, pp, 209-212.

بها. اتفق الجانبان الصيني والأفريقي على إقامة آلية للمتابعة تتشكل من اللّجنة الصينية ومجلس السفراء الأفارقة ببكين1.

عقد المؤتمر الوزاري الأول للمنتدى في بكين في الفترة من 10 إلى 12 أكتوبر 2000م، وحضره رؤساء الصين والجزائر وتوجو وزامبيا وتنزانيا وسكرتير عام منظمة الوحدة الأفريقية، فضلاً عن 80 وزيراً مسؤولاً عن الشؤون الخارجية والتجارة الدولية والتعاون الاقتصادي من الصين و44 دولة أفريقية، وممثلون عن المنظمات الإقليمية والدولية. وسبق المؤتمر عقد اجتماع تحضيري لكبار المسئولين في الفترة من 7 إلى 9 أكتوبر 2000م. وتبنى المؤتمر وثيقتين رسميتين هما إعلان بكين وبرنامج التعاون الصيني الأفريقي في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية2، وعقد المؤتمر الوزاري الثاني للمنتدى في الفترة من 15 إلى 16 ديسمبر 2003م بأديس أبابا، تحت شعار "الصداقة والتعاون والتنمية" وحضره رئيس الوزراء الصيني ورئيس الوزراء الأثيوبي، و10 رؤساء أفارقة، و70 وزيراً من كل من الصين و44 دولة افريقية، وممثلون عن المنظمات الإقليمية والدولية، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، فضلاً عن ممثل سكرتير عام الأمم المتحدة. وسبق المؤتمر اجتماع تحضيري لكبار المسؤولين يوم 2003/12/13م. واعتمد المؤتمر في ختام أعماله "خطة عمل أديس أبابا 2006/2004م" التي طرحت سلسلة من الإجراءات لدعم اقتصاديات الدول الأفريقية، وتكثيف التعاون بين الجانبين في المجالات الاقتصادية والتجارية والتنموية3.

[1] www.ccs.org.za/.../ENGLISH-Evaluating-Chinas-FOCAC-commitments. (20/04/2015)

[2] BROWN Kerry & ZHANG Chun, *China in Africa – Preparing for the Next Forum for China Africa Cooperation*, Chatham House, London, 2009, pp, 3-7.

3 GARTH Shelton and FARHANA Paruk, *The Forum on China–Africa Cooperation: A Strategic Opportunity*, Institute for Security Studies, South Africa, 2008, pp, 2-6.

في ضوء موافقة الجانبين خلال الاجتماع التحضيري الرابع لكبار المسؤولين للمنتدى ببكين في الفترة من 22 إلى 23 أوت 2005م، عقدت الدورة الثالثة للمنتدى عام 2006م على مستوى القمة، وحضرها رؤساء 35 دولة افريقية إلى جانب الرئيس الصيني، تحت شعار "صداقة وسلام وتعاون وتنمية"، واختتمت القمة أعمالها بإصدار "إعلان بكين"، الذي تضمن إقامة شراكة استراتيجية بين الصين وإفريقيا تقوم على أساس المساواة والثقة المتبادلة ودعم المصالح المشتركة، و"خطة عمل بكين2009/2007م"، التي أكدت على سعي الجانبين لتعزيز التنسيق بينهما بشأن قضايا التعاون الثنائي والقضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، كما تضمّنت تعهد الصين بتقديم حزمة جديدة من المساعدات لأفريقيا في مجالات التنمية، والصحة، والتعليم، والتدريب المهني. ونظّمت الصين على هامش القمة معرضاً للصور الفوتوغرافية لإظهار إنجازات التعاون الصيني الأفريقي منذ إنشاء المنتدى عام 2000م1.

عقدت الدورة الثالثة لمنتدى الأعمال الصيني الأفريقي ببكين يوم 2006/11/5م، حيث تم التوقيع على 14 اتفاقية للتعاون بين الجانبين بقيمة 1,9 مليار دولار غطّت مجالات البنية الأساسية والاتصالات والتكنولوجيا والطاقة والتنمية البشرية. كما تم الإعلان عن إنشاء الغرفة الأفريقية الصينية المشتركة للتجارة والصناعة، واتفق الجانبان خلال القمة على وضع "آلية للحوار السياسي المنتظم" بينهما، من خلال اجتماع لوزراء خارجية الدول الأعضاء بالمنتدى يعقد بنيويورك على هامش انعقاد

[1] http://english.focacsummit.org/2006-09/21/content_899.htm. (22/04/2015)

الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام التالي لعقد المؤتمر الوزاري للمنتدى. وقد عقد الاجتماع التشاوري الأول يوم 26 سبتمبر 2007م1.

شهدت العلاقات الصينية الأفريقية تطوراً ملحوظاً منذ إنشاء المنتدى عام 2000م، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين الجانبين 73,31 مليار دولار عام 2007م مقارنة بـ10,6 مليار دولار عام 2000م، كما وصل حجم التبادل التجاري بينهما إلى 53,14 مليار دولار خلال النصف الأول من عام 2008م، وزاد حجم الاستثمار المباشر للشركات الصينية في إفريقيا إلى أكثر من 1,57 مليار دولار عام 2007م مقارنة بسنة 2006م2.

تستقبل الدول الأفريقية الاستثمار الصيني بالترحيب، نظرًا لجاذبية النموذج التنموي الصيني، كون الصين حققت نجاحات كبيرة وسريعة ترغب الدول النامية في نسخ تجربتها، وتمتلك الصين الموارد المالية التي يوجه جزء كبير منها للاستثمارات الصينية في الخارج، والتي تمتد في جميع المجالات، في الطاقة والزارعة والتعدين والبناء، وقطاعي التجارة والخدمات ومعالجة منتجات الموارد، والتصنيع، والدعم اللّوجستي التجاري. ويشرف على تلك العملية بنك الاستيراد والتصدير هذه المؤسسة المصرفية التابعة للدولة والتي تلعب دورًا أساسيًا في إعطاء القروض للحكومات الإفريقية، وهي التي تقترح منح هذه القروض من خلال شروط تفضيلية3. وبالموازاة مع ذلك يتم التفاوض على عقود أشغال عمومية، حيث تأتي الطاقة والمعادن في مقدمة الأولويات الاقتصادية الصينية، لذلك تعتمد الصين في توسعها في مفاصل الاقتصاد في إفريقيا على عدة شركات مملوكة للدولة، ففي مجال المواد الأولية

[1] YUN Sun, *The Sixth Forum On China-Africa Cooperation: New Agenda And New Approach*, foresight Africa, South Africa, 2010, pp, 10-13.
[2] http://fortune.chinanews.com/gn/2014/05-13/6162221.shtml. (22/04/2015)
[3] http://www.boc.cn/en/bocinfo/bi1/201504/t20150429_4954361.html. (22/04/2015)

والطاقة هناك شركة الصين الوطنية للبترول وشركة الصين للمواد البترولية والكيميائية من بين شركات أخرى، وهي تنفذ سياسة تزويد الصين بالطاقة من خلال استغلال الحقول البترولية في إفريقيا بشروط ملائمة، لضمان تدفق الطاقة إلى محركات الاقتصاد الصيني النّشطة[1].

الخريطة 3

حجم التبادل التجاري بين الصين وأفريقيا (2006/1995م)

المصدر : studies.aljazeera.net

ترتقي العلاقات الصينية–الجزائرية إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية، وتقدر العمالة الصينية في الجزائر سنة 2014م بنحو 30 ألفً عامل في مختلف المجالات (الطاقة، البناء، التكنولوجيا، الري)، موزّعين على أكثر من 50 شركة كبرى صينية، لإدارة حقيبة استثمارية تناهز المليارين من الدولار ومبادلات تجارية تقارب الـ8 مليارات، كذلك تستثمر الصين أيضًا في العديد من الدول الأفريقية، من بينها: غينيا، ونيجيريا (40 شركة

[1] HARBULOT Christian, *les compagnies pétrolières chinoises dans la stratégie de puissance de Pékin*, ESSEC, Paris, 2008, pp 12-13.

صينية)، وأنغولا وإفريقيا الجنوبية، وذلك بفضل تنوع الاستثمار الصيني مع تركيزه على الموارد الأساسية أو الثروات، كالنفط والمعادن والتي يمكن أن تجعل من أفريقيا قارة مصدِّرة أكثر بكثير من اليوم لهذه السلع الحيوية[1].

يندرج المنتدى الاقتصادي الجزائري الصيني حول التجارة والاستثمارات، ضمن آليات تدعيم الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين البلدين، لاسيما في الاستثمار، ولقد تم التوقيع على 15 بروتوكول اتفاق وعقدين ومذكرة تفاهم في مجالات الصناعة والمناجم و السياحة في بكين بمناسبة عقد هذا المنتدى في أفريل 2015م[2]، وعليه تم توقيع بروتوكول اتفاق بين مؤسسة استغلال مناجم الذهب "اينور" والمؤسسة الصينية "ان اف سي" يتضمن استغلال منجمي الذهب بتيراك وتمسماسة (ولاية تمنراست)، وبروتوكول اتفاق آخر بين شركة الاستثمار الفندقي وشركة "شاينا"، وكذلك بادرت الشركة الصينية "ستايت كستركسيون انجينيورينغ كوربورايشن" لإنشاء شركة مشتركة مع شركات جزائرية في مجال انجاز المنشآت الفندقية والسياحية، كما وقعت المؤسسة الوطنية للصناعات الالكترونية من جهتها بروتوكول اتفاق مع المجمع الصيني "كونكا" في مجال الإلكترونيك، فيما وقعت شركة "بومار" عقد شراكة مع "شنزن تي سي كا تكنولوجي ال تي دي" لإنتاج التلفزيونات واللّوحات الالكترونية والحواسيب، وفي مجال الحديد والصلب وقعت شركة "مونتازا" عقد شراكة مع شركة "ترانغ شان كسينهاي ايرون اند ستيل" يتضمن انجاز مصنع للفولاذ ووحدة للخرسانة وأخرى للهياكل الحديدية بقدرة 800.000 طن في السنة، وفي مجال الصناعة الميكانيكية تم توقيع بروتوكول اتفاق بين الشركة ذات المسؤولية المحدودة

[1] BANK OF CHINA, *Trade an Exchange in Africa*, 2014.
[2] http://algeriaenergy-business.com/Algeria/index.php/mes-articles/1145-algeria-china-sign-strategic-cooperation-plan-for-2014-2018. (11/05/2014)

"ألجيماتكو" وشركة "ليوغونغ ماشينري" لانجاز وحدة لصناعة الآلات الثقيلة فيما وقع مجمع "دندوني" مع شركة "شانتوي" لصناعة الآلات لانجاز وحدة للصناعة الميكانيكية، ومن جهة أخرى سيتم انجاز ثلاثة مصانع للاسمنت بولايات بسكرة والجلفة وادرار بالشراكة بين مؤسسة خاصة ومؤسسة صينية، كما تم توقيع بروتوكول اتفاق لاستغلال مساحة 5000 هكتار بين الشركة الفلاحية سيدي موسى للفلاحة الحديثة "اسمام" وشركة "شاينا هاربور انجينييرينغ"[1].

وبالعودة إلى النتائج التي أسفرت عنها الدورة السابعة للجنة المختلطة الجزائرية–الصينية للتعاون الاقتصادي والتجاري والتقني، التي انعقدت بالجزائر في 10 أفريل 2015م، يتضح أن أشغال هذه اللجنة حققت نجاحا كبيرا في التقدم بالشراكة الاستراتيجية الشاملة لاسيما في مجال التعاون بين الجزائر والصين، وخاصة أن الإرادة السياسية للطرفين تتمحور حول تكثيف الاستثمارات بين البلدين[2].

المبحث الثاني: الصعود السلمي والتنمية

إن عدد المبادرات الصينية المسجل في سنة 2014م، يبيّن إرادة الصين في لعب الدور الأهم في الاقتصاد العالمي، حيث أطلقت الصين أربعة مشاريع كبرى تَعِد بإعطائها دورا كبيرا ممتدا في التجارة العالمية والتمويل العالمي. وقد انضمت الصين إلى روسيا والبرازيل والهند وجنوب أفريقيا في إنشاء بنك التنمية الجديد الذي سيتخذ من "شنغهاي" مقرا له، وسوف يساعد بنك الاستثمار ومقره بكين في دفع التنمية الاقتصادية من خلال تمويل مشاريع البنية الأساسية (الطرق والطاقة والسكك الحديدية بين مشاريع أخرى) في مختلف أنحاء المنطقة، وعبّرت الصين عن

1 Transaction d'Algérie, *Coopération algéro-chinoise : programmes et projets structurants*, Algérie, 2015.

[2] Downs Erica, *The Fact and Fiction of Sino-African Energy Relations*, World Institute, Vol 3, China, 2007, pp, 42-68

استعدادها لتبني الرؤية الجزائرية للعلاقات الثنائية بينهما، علما بأن الجزائر بلد مستقر وميسور، وشريك اقتصادي متميز في القارة الأفريقية[1].

إن إرادة القيادتين الجزائرية والصينية مكنت الطرفين من التوقيع على أربعة اتفاقات وثلاث مذكرات تفاهم وبرنامجين تنفيذيين للتعاون، ويتعلق الأمر باتفاق تعاون في مجال الاتصال واتفاق تعاون استراتيجي في مجال الطاقة النووية لأغراض مدنية. كما تم التوقيع على اتفاقين آخرين في مجال العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي والتعاون الاقتصادي والتقني، ويتعلق الأمر أيضا بمذكرتي تفاهم وتعاون بين المعهد الجزائري للتقييس والإدارة الصينية لمراقبة النوعية وفي مجال التعاون الصناعي والاستثمار وأخرى في مجال الأرشيف[2]. كما تم التوقيع على برنامجين تنفيذيين للتعاون في مجالي التعليم العالي والبحث العلمي للفترة 2015-2017م وفي المجال الثقافي للفترة 2015-2019م.

السياسة فن الممكن وهي حول البدائل والاختيارات الأمثل للمصلحة الوطنية والتعاون الثنائي والإقليمي والدولي، أثبتت كل من الجزائر والصين حتى الآن لدول الجنوب والعالم ككل بأنهما كانتا ضمن وفي إطار هذا المضمون والتوجه، وأنه يمكن لهما أن تصلا بعلاقاتهما الدولية إلى المستوى الاستراتيجي القائم على ثوابت مشتركة وفق انسجام وتوافق سياسي يرمي إلى تعزيز التنمية، السلام والتطور.

تشكل العلاقات الجزائرية – الصينية نموذجا على الصعيد الديبلوماسي، حيث تتمسك الجزائر بثوابت متجذّرة في سياستها الخارجية متمثلة في احترام الوحدة

[1] China-Africa Trade and Economic Relationship, *Annual Report*, 2010.
[2] Deborah Brautigam, *China's Investment in Special Economic Zones in Africa*, Modern African Studies, Cambridge University Press, 2011, p79.

والسيادة الوطنية، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، السلم والأمن الدوليين، التعاون الاقتصادي والتجاري المتوازن وخاصة الاستثمار المبني على كسب التجربة والتكنولوجيا ودعم المشاريع الاقتصادية الاستراتيجية للبنية التحتية والتنمية المستدامة، وهي ذات الرؤية التي تتقاسمها معها القيادة الصينية وتسعى لتحقيقها[1].

كما أن للصين مواقف متكاملة مع الجزائر تجاه تسوية المشاكل الإقليمية ومواجهة التحديات الدولية الراهنة تحت شعارات ما يسمى بالربيع العربي، الديمقراطية وحقوق الإنسان ومواقف مشتركة تجاه القضايا الإنسانية والدولية، في إطار التوازن والعدالة الدولية بما فيها إصلاح منظمة الأمم المتحدة، ودعم حق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها والوقوف ضد التدخلات العسكرية في شؤون الدول والمساس بوحدة واستقرار الدولة الوطنية ومحاربة الإرهاب[2]، مهما كان مصدره ومكانه بعيدا عن الازدواجية في التعامل مع هذا الملف الخطير على الإنسانية جمعاء، وأنّ أي دعم لتسليح أو تموين عناصر فرديا أو جماعيا مهما كان الهدف حتى ولو تحت شعار الديمقراطية وحقوق الإنسان على غرار ما تقدمه بعض الدول الغربية من دعم بالسلاح والمال، لعناصر ضد النظام السوري أو أنظمة أخرى. فالجزائر والصين يتفقان على أنّ العنف والعمل المسلح يؤدي فقط إلى ضرب استقرار الدول والشعوب ويمسّ بمصالح الجميع، وأنّ خيار الحوار والحل السّلمي للنزاعات هو الأمثل والأجدر[3].

شهد التعاون الجزائري–الصيني تطورا ملحوظا في معظم المجالات والمشاريع الاقتصادية المبرمجة (البناء والتعمير، السدود والمياه، الفلاحة والري، الطرقات

[1] Susan V. Lawrence & Michael F. Martin*, Understanding China's Political System*, Congressional Research Service, USA, 2013, pp, 12-14.
[2] *Ibid*., pp, 10-13.
[3] *Idem*., pp 6-8.

والسكك الحديدية، اكتساب التكنولوجيا في مجال تكرير البترول مثل ما هو منجز بأدرار، الخ ..). استراتيجية جزائرية صينية ارتقت بالعلاقات الجزائرية – الصينية إلى المستوى الاستراتيجي بمصادقة البلدين على ذلك في فيفري 2013م بموجب اتفاقية مصادق عليها من طرف البلدين، كما أن المخطط الاستراتيجي 2015م–2019م كفيل بالمساهمة في زيادة وتوسيع وتنويع المبادلات في شتى المجالات وفي أشكال مبتكرة تكون في مستوى قدرات وطموحات البلدين[1].

المطلب الأول: استراتيجية الصين الكبرى

كانت الصين حاضرة في معظم المنتديات الدولية لعدة عقود. هي أولاً وقبل كل شيء عضو دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وبالإضافة إلى الإنجازات التاريخية، فإن وزنها الاقتصادي والمالي اليوم يمنحها في الواقع دورا قياديا في الحكم العالمي.

إلى جانب التمثيل المؤسسي للصين في الهيئات الدولية ومشاركتها في المنظمات الدولية مثل منظمة العالمية للتجارة (منذ عام 2001م)، تظهر قضية جديدة: هي مسؤوليتها السياسية والاجتماعية في المجالات التي يكون فيها دورها بارزا تبعا لمتطلبات الجغرافيا السياسية الحاسمة أو حول الموضوعات الاستراتيجية لمستقبلها. هذا هو حال الصين في أفريقيا، حيث جعلتها استثماراتها لاعباً رئيسياً في الجغرافيا السياسية للقارة، سواء كانت اقتصادية أو بيئية أو عسكرية أو حل النزاعات وبناء السلام.

[1] Tang Ying and Wang Xin, *Algeria- China strengthen strategic partnership*, China Daily, Chine, 2008, p6.

بطبيعة الحال، يترجم هذا الحضور أيضًا إلى زيادة تعرض المصالح الصينية للمخاطر الدولية، ومن المؤكد أن مصالحها أكثر أهمية، ولكنها أيضا هشة بشكل متزايد وخاضعة للمخاطر والمنافسة.

في عام 2017م، وصل الناتج المحلي الإجمالي للفرد في الصين إلى 8600 دولارًا أمريكيًا. على الرغم من أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الصين لا يزال أقل من المتوسط العالمي، ولا يمثل سوى 14.4 في المائة من المعدل في الولايات المتحدة، فإن الصين لم تعد دولة فقيرة. التحول الاقتصادي للصين مهم جدا، إنه أحد العناصر الحاسمة التي تميز استراتيجية "شي" الكبرى عن رؤية "دينغ"[1].

وكما أعلن الرئيس "شي" في تقريره الصادر عن المؤتمر التاسع عشر لـ CCP[2]، فإن الصين "نهضت ونمت ثرية وأصبحت قوية"، والمهمة الرئيسية للجيل القادم هي "احتضان آفاق التجديد الرائعة، ستكون حقبة جديدة ترى أن الصين تتحرك أقرب إلى وسط المسرح وتقديم مساهمات كبيرة للبشرية".
إن تحقيق تنمية "دينغ" المكونة من ثلاث مراحل يعد أمرا حاسما لصعود الصين. الثروة هي الشرط الأساسي لحماية السيادة والأمن والتنمية، لكن ليس من السهل على الصين تحقيق التوازن الصحيح بين الثروة والقوة.

بناء على تفكير جديد حول العلاقات بين الثروة والسلطة، من الطبيعي أن تبحث الصين عن الأمن من خلال التنمية على مدار الثلاثين سنة القادمة أو نحو ذلك. إن

[1] https://www.nytimes.com/2017/10/18/world/asia/china-xi-jinping-party-congress.html. 03-08-2018.
[2] http://www.chinadaily.com.cn/china/19thcpcnationalcongress/2017-11/04/content_34115212.htm. 05-08-2018

الصين المزدهرة لن تساهم فقط في توفير الرفاهية المادية ولكن أيضا نشر الأفكار الجديدة حول العالم.

سوف يوفر الاستثمار الأجنبي المباشر، والتجارة الدولية وحركة أعداد كبيرة من السياح من الصين، الموارد وتعزيز الأسواق العالمية في جميع أنحاء العالم. ومع استفادة المزيد من البلدان من التحديث على الطريقة الصينية، ستتغير الأفكار حول صعود الصين.

تحاول الصين ترجمة معارف التنمية المحلية الخاصة بها إلى التنمية الدولية، وهي تتعلم توفير السلع العامة في جميع أنحاء العالم من خلال مبادرة "الحزام والطريق[1]". ستحقق الدول الأخرى فائدة متبادلة من خطط الصين الطموحة، وتساهم في هدف الصين الجديد للتنمية المشتركة.

هناك آراء تصور جمهورية الصين الشعبية كدولة عدوانية بشكل متزايد وتبين نيتها واستعدادها لتحدي الولايات المتحدة الأمريكية.

هناك فجوة بين ما هو متوقع عمومًا من الصين وما تفعله الصين فعلاً. لفهم الاستراتيجية الوطنية الفعلية للصين، من المفيد اتباع المنطق المتأصل في الخرائط الخمس التالية[2]:

1 Christian Nünlist, «One Belt, One Road»: la nouvelle route de la soie, analyses du CSS, 2016.
2 George Friedman, *5 maps that explain China's strategy*, business insider france, 2017. http://www.businessinsider.fr/us/5-maps-that-explain-chinas-strategy-2016-1. 03-08-2018

1- الخريطة 4 الصين: المجموعات العرقية–اللغوية

المصدر:

https://ar.wikipedia.org/wiki/قوميات_الصين

نبدأ بتحديد ما نعنيه بالصين. أولاً، هناك الصين التي نراها على الخرائط، ولكن هناك أيضا الصين التي يسكنها الصينيون "الهان"، المجموعة العرقية الصينية الرئيسية. ستبدو خرائط الدولة الصينية والمجموعة العرقية مختلفة تمامًا.

الصين الصينية محاصرة داخل الصين من خلال المناطق التي يسكنها الأعراق الأخرى أساسا. وأهم أربع مناطق هي "التبت" في الجنوب الغربي، و"شينجيانغ" في الشمال الغربي، و"منغوليا الداخلية" في الشمال، و"منشوريا" في الشمال الشرقي.

وتعترف بكين الثلاثة الأولى بأنها مناطق تتمتع بالحكم الذاتي، بينما تعتبر منشوريا منطقة أكبر تتكون من ثلاث مقاطعات في الشمال الشرقي. من الواضح أن هناك المنغوليين الذين يعيشون في "الصين الهانية" و"هان الصينية" الذين يعيشون في "منغوليا الداخلية". لا توجد منطقة متجانسة، لكن هذه المناطق الأربع، باستثناء مانشوريا المحدودة ، لا يهيمن عليها عرقية الهان الصينية. حوالي نصف أراضي ما نعتبره في الواقع الصين تتكون من الشعب الصيني هان.

هذه المناطق الأربع عبارة عن منطقة عازلة حول الصين، توفر العمق الاستراتيجي لصد الغزاة. لقد قاوم الأربعة، في وقت أو آخر، من أجل وحدة الصين، لكن يجب على الصين أن تهتم دائمًا بالحفاظ على السيطرة والعدالة في التنمية.

2- الخريطة 5: بوصة ISOHYET والكثافة السكانية في الصين

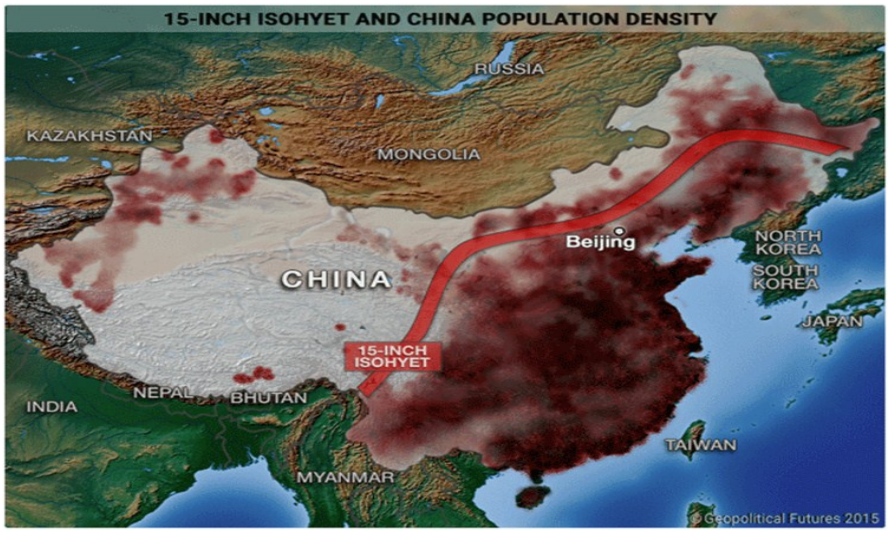

Source : https://www.pinterest.es/pin/510877151467343300/

ليس من قبيل الصدفة أن تظهر جغرافية مشابهة عندما ننظر إلى أنماط سقوط الأمطار. مطلوب ما يقرب من 15 بوصة من الأمطار السنوية للحفاظ على الاقتصاد الزراعي. يظهر هذا الخط، الذي يدعى Isohyet 15 بوصة (خط على خريطة تربط الأماكن التي بها هطول متساوٍ للأمطار)، في الخريطة التالية إلى جانب المناطق ذات الكثافة السكانية في جمهورية الصين الشعبية.

المنطقة الواقعة شرق إيسوهيت 15 بوصة هي "هان الصين" بالإضافة إلى أجزاء من منشوريا". المنطقة إلى الغرب والشمال هي المخازن المؤقتة جنبا إلى جنب مع بعض المناطق الصينية الهانية التي هي ذات كثافة سكانية منخفضة. لذا فإن أحد الأسباب التي تجعل هان الصين تستطيع السيطرة على الولايات العازلة هي ميزة السكان النسبية. ولكن هذا يعني أيضا أن سكان الصين، البالغ عددهم ما يقرب من 1.4 مليار نسمة، مزدحمين في منطقة أصغر بكثير مما تظهره الخريطة العادية وأكثر بكثير من معظم جيران جمهورية الصين الشعبية.

3-الخريطة 6 الدخل حسب المقاطعة في الصين

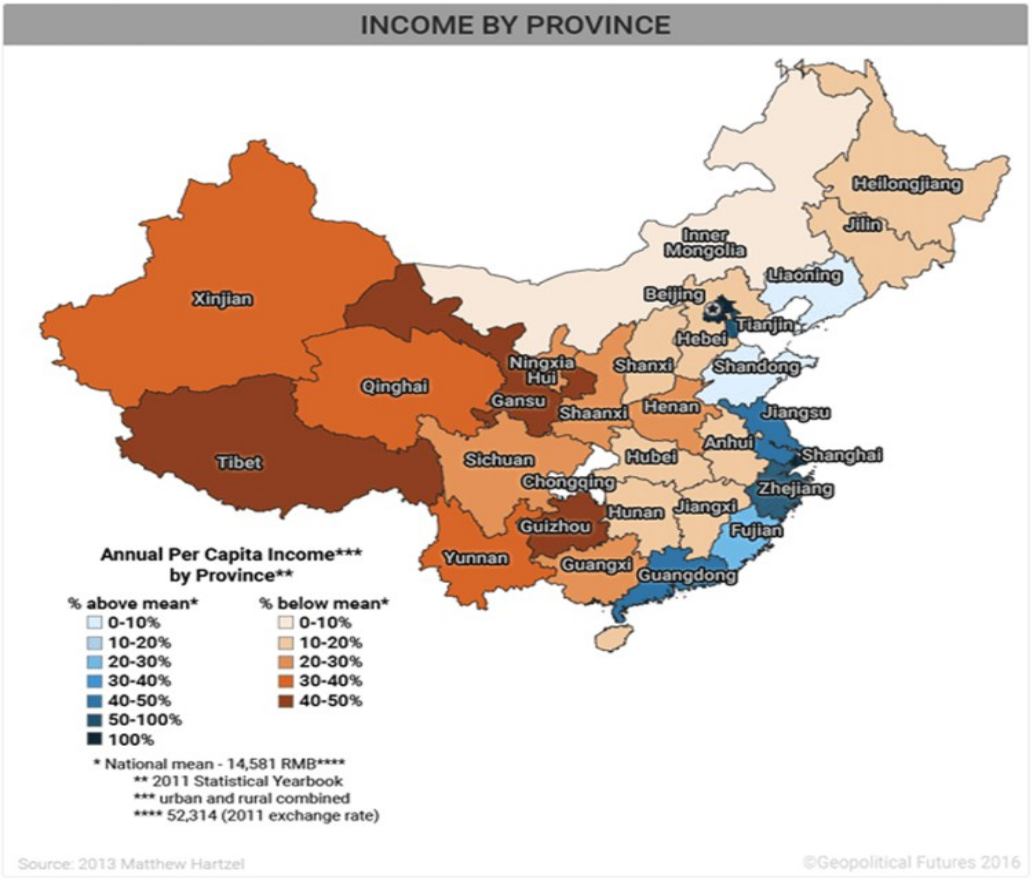

المصدر:

/https://geopoliticalfutures.com/the-world-in-2040/china-annual-income-by-province

تضيف الخريطة التالية وتوضح دخل الفرد السنوي حسب المقاطعة، ويظهر التقسيم الكامن في الصين شرق 15 Isohyet بوصة. أولا، الفرق الاقتصادي بين الصين الهانية وباقي جمهورية الصين الشعبية مذهل. دخل الفرد في المخازن الغربية هو بين 30 و 50 في المئة أقل من متوسط الدخل في بقية الصين. والمنطقة في الصين التي تفوق المتوسط - أكثر من 100 في المائة فوق المتوسط - هي قطاع رفيع من المقاطعات على طول الساحل. المناطق الداخلية للصين الهان ليست سيئة

مثل المخازن الغربية، ولكنها لا تزال أقل بكثير من الظروف على طول الساحل. من الناحية الاقتصادية، فقط الساحل فوق المتوسط. كل منطقة أخرى تحتها. وهذا يحدد الانقسام في الصين الهانية نفسها.

ومع ذلك، فإن دخل الفرد ليس مقياسًا للرفاهية الاقتصادية لأنه لا يخبرنا بأي شيء عن توزيع الثروة. أفضل قياس هو دخل الأسرة. ووفقاً لبيانات البنك الدولي، يعيش أكثر من 650 مليون مواطن صيني في أسر معيشية يقل دخلها عن 4 دولارات في اليوم. يعيش أقل بقليل من نصف هؤلاء في أسر معيشية تقل تكلفتها عن 3.10 دولار في اليوم – أو حوالي 1000 دولار في السنة.

هذا وحده لا يصور الواقع الحقيقي، فمن الواضح أن الغالبية العظمى من هؤلاء الناس يعيشون خارج المنطقة الساحلية لأن المنطقة الساحلية أكثر ثراءً. بعبارة أخرى، تتركز معظم الثروة الصينية على بعد 200 ميل من الساحل، القادم 500–1،000 ميل غرب هي أرض من الصينيين الهان الذين يعيشون في فقر العالم الثالث. الصين التي يفكر بها معظم الغربيين هي الشريط الرفيع على طول الساحل. والحقيقة هي أن الصين تتبع نمطا غير معلن في تحقيق الرفاهية للفرد الصيني، يمكن أن نستنتج أن الصين تختار بديل عدم الإنكشاف وتحتفظ بمخططها الوطني وتعمل على حمايته وتطويره.

يمكننا بالفعل رؤية بعض الحقائق الاستراتيجية الناشئة، ولكن قبل أن ننتقل إلى ذلك، نحتاج إلى النظر في الخريطة التالية – خريطة التضاريس للمناطق المحيطة بالصين.

4-خريطة 7 التضاريس للمناطق المحيطة بالصين

المصدر: https://www.pinterest.com/pin/303852306100819314/

الحدود الجنوبية للصين تتكون من جبال الهيمالايا في الغرب وبلد الغاب في الشرق. من المستحيل إجراء عمليات عسكرية كبرى في جبال الهيمالايا، لذلك فإن الحديث عن صراع صيني هندي ضعيف الاحتمال. وعلى نحو مماثل، وكما اكتشفت بريطانيا والأميركيتان، فإن القيام بعمليات عسكرية في الغابات الجبلية في جنوب شرق آسيا يشكل كابوساً. لا تستطيع الصين غزو أي شخص عبر الجنوب على الأرض، ولا يمكن غزوها، بالإضافة إلى كون الصين محمية جنوبا من قبل سور الصين العظيم، إلى الشمال، يحد جمهورية الصين الشعبية من سيبيريا. في أقصى شرق سيبيريا، من الممكن شن الحرب، لكن لم يجرّب أي بلد أو يخوض حربًا موسعة، بما في ذلك غزو سيبيريا، ولم يحاول أي بلد شن غزو من سيبيريا. لذلك، باستثناء ساحل المحيط الهادئ، فإن الصين آمنة ومضمونة.

هناك حديث من حين لآخر حول العمليات العسكرية الصينية في آسيا الوسطى. أولاً، يجب أن يتم ذلك عبر إقليم "التبت" أو "شينجيانغ" المعاد. سيتعين نقل القوات والإمدادات الرئيسية على بعد أكثر من 1000 ميل من القاعدة الصناعية في "هان الصين" إلى الحدود الصينية. خطوط التغذية تمر عبر الصحراء والجبال. إن القتال في هذه النطاقات من غير المحتمل كما هو حال الغزو على جبال الهيمالايا.

لا تشكل الصين تهديدًا لجيرانها، وبالتالي، فإن مصلحة الصين الاستراتيجية الرئيسية هي الحفاظ على السلامة الإقليمية للصين من التهديدات الداخلية. إذا فقدت السيطرة على التبت أو شينجيانغ، فإن حدود المقاومة الشعبية ستتحرك إلى الشرق الأقصى، فسوف تختفي المنطقة العازلة للصين الهان، ومن ثم ستواجه الصين أزمة استراتيجية. ولذلك، فإن هدفها هو منع تلك الأزمة عن طريق قمع أي حركة استقلال في التبت أو شينجيانغ.

وتتمثل المهمة الملحة بنفس القدر في التأكيد على أن النزاع الاجتماعي لا ينشأ بين المنطقة الساحلية ومحيط الهان. تتطلب مصلحة بكين في الحفاظ على الاستقرار في الداخل وتحويل الأموال من الساحل إلى خارج الصين. ومع ذلك، تركز اهتمامات الساحل على الولايات المتحدة وأوروبا وبقية دول آسيا لأن هؤلاء يمثلون الشركاء التجاريون للساحل. لا يمكن لأي حافز يمكن تصوره أن يرفع مستويات دخل الداخل إلى درجة أن هذه المنطقة يمكن أن تصبح سوقاً للساحل نظراً للفقر الذي يعيشون فيه حالياً. سيكون هذا مشروعًا متعدد الأجيال، أين تصبح الصين نشطة في حركة الأموال داخليا، ما سيزيدها قوة وثراء.

هذه ليست مشكلة جديدة بالنسبة للصين. قبل بريطانيا وحروب الأفيون في القرن التاسع عشر، كانت الصين مغلقة وموحدة نسبياً. عندما فتح البريطانيون الصين، ظهر عدم مساواة كبير بين الساحل والداخل مع اندماج المنطقة الساحلية في الاقتصاد العالمي أكثر من اندماجها في الاقتصاد الصيني. أدى هذا إلى الإقليمية حيث أن كل منطقة لها مصالح فريدة. ذهب ماو إلى الداخل في المسيرة الطويلة، ورفع جيش الفلاحين، ودمر القيادة الإقليمية، وأغلق الصين. كانت الصين فقيرة ولكنها متحدة. مع وفاته، دخلت الصين في المرحلة التالية من دورتها – إعادة فتح نفسها والمراهنة أن هذه المرة لن ينشأ الانقسام الساحلي الداخلي.

5- خريطة 8 البحار قبالة الساحل الشرقي للصين

المصدر : https://geopoliticalfutures.com/chinas-strategy/

الاستراتيجية الأساسية للصين تنصب حول السياسات الداخلية، وكأولوية لديها تتمثل في مصلحة استراتيجية خارجية هي – البحار في الشرق.

لدى الصين مصالح بحرية حيوية مبنية حول التجارة العالمية. المشكلة هي أن الممرات البحرية ليست تحت سيطرتها، بل تحت السيطرة الأمريكية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الصين لديها مشكلة جغرافية، بحرها الساحلي هو بحر الصين الجنوبي، جنوب "تايوان"، وبحر "الصين الشرقي"، إلى الشمال. تحيط بأرخبيل الدول الجزرية من اليابان إلى سنغافورة ممرات ضيقة بينهما. يمكن إغلاق هذه الممرات عند الإرادة من قبل البحرية الأمريكية. يمكن للولايات المتحدة، إذا اختارت ذلك، أن تحاصر الصين. في الاستراتيجية الوطنية، مسألة النية هي ثانوية لمسألة القدرة، وبما أن الولايات المتحدة قادرة على ذلك، فإن الصين ترتقب ذلك في أي وقت.

سيكون أحد البدائل إنشاء قواعد بحرية في أماكن أخرى في آسيا. ومع ذلك، ومع عزلها عن طريق الحصار الأمريكي من هذه القواعد، فإن هذا سيكون قليل الفائدة. في نهاية المطاف، يجب على الصينيين إنشاء قوة تجعل من المستحيل منع الوصول إلى المحيط الهندي والهادئ. يهدف الصينيون إلى بناء سلاح بحرية يمكن أن يضاهي الولايات المتحدة. ومع ذلك، هناك عقبات أهمها اثنين. أولاً، إن بناء السفن الحربية ودعم السفن والمرافق باهظة التكاليف، وقد وضعت الصين أولوية عاجلة على القضايا الداخلية في الداخل. ثانيا، بناء السفن ليس مثل بناء السفن البحرية. يجب تشكيل السفن في الأساطيل، وهذا يتطلب القادة والموظفين من ذوي الخبرة في الحروب المعقدة للغاية. إن الصين لديها القليل من التقاليد البحرية العسكرية، وتحضير هؤلاء الموظفين الذين ليس لديهم تقليد يمكنهم الاعتماد عليه ليس شيئًا متاحا الآن، قد يستغرق جيلاً كاملاً.

الصينيون غير قادرين حالياً على اختراق الطوق الذي يمكن للولايات المتحدة وضعه حول المخارج. ولذلك، فإن الصين تشتري الوقت بمحاولة الظهور بمظهر أكثر قدرة. تقوم بكين بذلك من خلال القيام بمناورات غير مهمة من الناحية الاستراتيجية في بحار شرق وجنوب الصين، والتي يجب اعتبارها أقل مشاركة من المواقف. ستحافظ الصين على هذا الموقف حتى يتاح لها الوقت والموارد لسد الفجوة. في ظل أفضل الظروف، سيستغرق ذلك جيلًا على الأقل، وسيكون تحدي صعب التخطي في ظل يقظة الولايات المتحدة.

وبالتالي ، فإن لدى الصين ثلاث متطلبات استراتيجية، اثنتان منها. أولا، يجب عليها الحفاظ على السيطرة على "شينجيانغ" و"التبت". ثانياً، يجب أن تحافظ على النظام وتمنع الإقليمية وقد تلجأ إلى خيار أعمال القمع والتطهير إن تطلب ذلك. ثالثًا، يجب أن تجد حلاً لمحيطها في شرق وجنوب بحر الصين. في غضون ذلك، يجب أن تؤكد قدرتها البحرية في المنطقة دون إثارة رد أمريكي يستبق بأن الصينيين غير مستعدين للتعامل معه.

الواقع الجيوسياسي الصيني هو أنها دولة معزولة تتقسم بعمق داخليًا. لذلك، فإن أولويتها الاستراتيجية هي الاستقرار الداخلي. كانت العزلة في خضم الاضطراب الداخلي أسوأ سيناريو في الصين. تعمل حكومة الرئيس "شي" بنشاط لتفادي حالة عدم الاستقرار هذه، وتحدد هذه المسألة كل شيء آخر تفعله الصين. والسابقة التاريخية هي أن الصين ينتظرها احتمالين، إما أن تكون عالمية تهيمن وتفرض واقع مغايرا للنظام الدولي الحالي، أو ستصبح إقليمية وغير مستقرة داخليًا. لذلك، يحاول "شي" أن يحقق الحلم الصيني[1].

1 Zhao Tingyang, *THE CHINA DREAM IN QUESTION*, HARVARD-YENCHING PAPER SERIES,2013.

المطلب الثاني: التجربة الجزائرية ومسار التنمية

استطاعت الجزائر بقيامها بالتوفيق بين المبادئ الديمقراطية العالمية وقيمها الثقافية والحضارية الخاصة، أن تصنع نظاما سياسيا يستجيب لمقتضيات الحداثة والتجذّر ضمن المجتمع الجزائري، وهي تعتزم من ثمة، المشاركة في الانطلاقة الديمقراطية العالمية والمشاركة في رد الاعتبار لقيم كرامة واحترام الإنسان في كل مكان من العالم، وهي بذلك تدرج قضايا التنمية وتحقيق الإصلاحات الاقتصادية الضرورية من خلال انضمامها لآلية التقصي من قبل النظراء للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، فإن الجزائر قد جعلت من احترام حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية والحكم الراشد، وتطوير اقتصادها من خلال رفع تنافسية اقتصاديات دول أفريقيا في إطار البعد الأفريقي والذي طالما دافعت عنه الجزائر ضمن منظور الوحدة والتكامل، كما سجلت أدوارا هامة في المطالبة بتنمية دول العالم الثالث ورفض الاستغلال من طرف الدول المتقدمة، كلها جعلت منها عناصر أساسية لإرساء دولتها على أسس جديدة، بل وواجبات تتعهد السلطات الجزائرية باحترامها ليس إزاء الشعب الجزائري فحسب، بل وكذلك إزاء المجموعة الدولية[1].

صحيح أن الإصلاحات جاءت في الجزائر متأخرة وتم الشروع في معظمها خلال فترة التعديل الهيكلي التي رافقها تحرير الأسعار، الذي أصبح اليوم تحريرا كليا أو يكاد، وإغلاق المؤسسات العمومية (أكثر من 500 مؤسسة) وتسريح لا مناص منه للعمال (أكثر من 40.000 بين 1995م و1997م)، لكن هذه التجربة الصعبة لم تنقص شيئا من إرادة الجزائر في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية بحذافيرها. وهو

[1] Bernard Ravenel, *l'Algérie s'intègre dans l'Empire*, Confluence Méditerranée, N°45, Paris, 2003, pp, 115 – 118.

الأمر الذي تجسد بإبرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي من المقرر أن يفضي إلى قيام منطقة تبادل حر، ويتواصل بالتفاوض الحازم حول الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية الذي تنتظر الجزائر بشأنه مساندة شركائها، وفي مرافقة هذا الاختيار، تقوم الجزائر، على المستوى الداخلي، بالتغييرات، والتعديلات اللازمة. وهكذا، فإن مراجعة القوانين، قصد تكييفها مع اقتصاد السوق، قد بلغت مرحلتها النهائية أو تكاد[1].

وهكذا، تم كذلك، فتح المجال أمام الشراكة والاستثمار الخاص محليا كان أم أجنبيا، و تقديم التشجيع لهما، وقد تم جني بواكير ثمارهما. و على سبيل المثال، شهدت السنوات الخمسة المنصرمة إسهاما يقدر بأكثر من 6 ملايير دولار من الاستثمار الخاص المحلي وبما ينيف عن 10 ملايير دولار كاستثمارات أجنبية مباشرة. ويمثل القطاع الخاص اليوم أكثر من 50% من حجم واردات البلاد وما يقارب 3/2 النمو خارج قطاع المحروقات، كما يخص الإصلاح قطاع الخدمات، سواء أتعلق الأمر بالاتصالات أم بالبنوك (على سبيل المثال)، حتى وإن ظل هذا المسار ينتظر الاستكمال[2].

إن الجزائر، من منطلق وعيها بأن الإصلاح الاقتصادي لا بد أن يمر حتما بمرحلة انتقالية، ترافق انفتاحها بمجهود عمومي لدعم التنمية والنمو، المجهود المتوخى منه أن يفسح أكثر فأكثر مكانا للرأسمال الخاص، وهكذا فقد شهدت السنوات الخمس الماضية تقديم إسهام عمومي للاستثمار يقدر بقرابة 30 مليار دولار، ويتواصل هذا

[1] Hassain Keltouma, *Accord d'association Algérie-Union Européenne*, Thèse de Magistère en sciences économiques, université d'Oran, Année Universitaire 2010/2011, pp,68-72.
[2] Laura Baeza, *Union Européenne – Algérie 30 ans coopération*, la délégation de l'Union Européenne, Bruxelles, 2009, pp, 17 -20.

المجهود على امتداد السنوات الخمسة القادمة، الأمر الذي سيتيح سوقا مغرية للاستثمار الخاص، المحلي والأجنبي على حد سواء[1].

الخريطة 09

الجزائـــر

المصدر: www.Worldpress.org

تبقى المصالحة الوطنية والاستقرار والديمقراطية والتنمية الاقتصادية والتلاحم الاجتماعي المكونات الأساسية لمسعى التجدد الوطني الواجب استكماله، وتوخيا للبلوغ بهذا المسار مداه في أفضل الظروف، حددت الجزائر في هذه المرحلة الجديدة، أهداف ذات أولوية، تبذل جهودا حثيثة مكثفة لتحقيقها ونذكر منها[2].

[1] La banque d'Algérie, *stabilité et développement du secteur bancaire en Algérie*, rapport 2008, pp 4-
[2] Groupe de la banque Africaine de développement, *note de dialogue 2011-2012*, Tunis, Mai 2011, pp, 2-6.

إن الإصلاح هذا يهدف، في حقيقة الأمر، إلى إرساء الدولة الجزائرية على أسس جديدة حقا، استجابة للمقتضيات الجديدة الناتجة عن التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها الجزائر، وهو يشكل إحدى أهم ورشات الحكومة الحالية ذات الأولوية.

إن هذا الإصلاح، الشامل المدى، يتوخى تزويد الإدارة بالأدوات المكيفة والوسائل اللازمة كي تساند المسار الديمقراطي، وتجذير الحكم الراشد وعصرنة الاقتصاد وإفاضة التقدم الاجتماعي مساندة فعالة، فالمسار الذي شرع فيه يتطلع، إذن، إلى إعادة تحديد طبيعة علاقات الدولة بالمجتمع وبالدائرة الاقتصادية وكذا إلى تعميم الأنماط التشاركية للتسيير على كافة المستويات، فالهدف الأساسي إنما هو تحويل المواطن من مجرد محكوم إلى شريك كامل في تسيير الشؤون العمومية[1].

إن الدولة مع تعزيزها لصلاحيات التحكيم والضبط المخولة لها وتحسين شروط ممارسة هذه الصلاحيات، تعتزم صبّ عملها أكثر فأكثر على العوامل المتحكمة في النمو الاقتصادي وتطوير التشغيل وتحسين ظروف معيشة المواطنين، وتنوي السلطات العمومية بهذا المجهود المبذول في سبيل تجديد الهياكل المؤسساتية والإدارية، تحمل مسؤولياتها في مجال الاستشراف والتصور والعمل والتقييم والمراقبة[2].

يشمل إصلاح هياكل الدولة ومهامها من بين ما يشمل، تعميق اللاّتمركز واللاّمركزية من خلال إعادة توزيع فعلي للصلاحيات والوسائل لفائدة الجماعات

[1] Azeddine ABDENNOUR, *Réforme administrative et gouvernance en Algérie*, Metting Naples, Italie, 17-20May2004, pp, 3 -6.
[2] M.C BELMIHOUB, *La réforme administrative en Algérie*, Forum Euro-méditerranéen sur les innovations et les bonnes pratiques dans l'administration, Tunis, 15-17 juin 2005, pp 4 -7.

المحلية، من حيث هي الفضاء الأمثل الذي يقاس فيه يوميا مدى تمثيل الدولة ومصداقيتها، ومن حيث هي، في نفس الوقت، الدليل على ديمقراطية محلية حقيقية.

تبنت الجزائر طرحا تنمويا يعطي الصدارة للإنسان بصفته فاعلا ومستفيدا، وعكفت على ترقية أوسع مشاركة ممكنة، من مرحلة التصور إلى مرحلة التنفيذ، لقد سمحت أطر الحوار الثنائي بين الحكومة والحركة النقابية، والثلاثية، الذي يشرك كذلك أرباب العمل، بإقامة سنّة تشاور محمودة بشأن التسيير الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، فهذه الأطر تساهم في إحداث التوازن الضروري بين مقتضيات الفعالية الاقتصادية ومتطلبات الإنصاف الاجتماعي، إن هدف الحكومة الجزائرية يتمثل في تعزيز الحوار هذا، من أجل التوصل إلى عقد اقتصادي واجتماعي على المدى المتوسط يوطد شراكة حقيقية بين الحكومة والحركة النقابية والمستخدمين، والدولة متمسكة كذلك بتشجيع التطور النوعي للحركة الجمعوية، خصوصا، من خلال تشجيع تنظيمها على الصعيد الوطني و تعزيز قدراتها من أجل مساهمة أكبر في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من حياة الأمة، كما تحرص الدولة على تحفيز تطوير الأطر الملائمة للتشاور والتنسيق على المستوى المحلي[1].

لقد سمحت السياسة الاقتصادية والمالية الجريئة التي انتهجتها الجزائر خلال السنوات الأخيرة بشكل متواصل، بإدخال الصرامة والانسجام على اختيارات تخصيص الموارد العمومية وإدارتها، كما سمحت بتطوير أدوات تحفيز المبادرة الخاصة ومرافقتها، بما فيها مبادرة الشباب ضمن منظور التشجيع على بروز طبقة جديدة من المقاولين، إن مواصلة الإصلاحات ستتركز، من الآن فصاعدا على عصرنة القطاع المالي والمصرفي، حتى يضطلع بدوره كاملا في تمويل الاقتصاد،

[1] République Algérienne Démocratique et Populaire, *Plans D'action Du Gouvernement*, 2012, pp, 3- 5.

وعلى العقلنة المتنامية لتسيير المال العام وسياسة نشطة لإدارة المديونية وتطوير القطاع الخاص وتكثيف مسار فتح مؤسسات القطاع العام على الشراكة والخوصصة، ويتمثل أحد الأهداف المركزية لاستراتيجية الإصلاحات في تنويع قاعدة الإنتاج الصناعي والزراعي والخدماتي، بغية التقليص تدريجيا من التبعية إزاء المحروقات، التي لا تزال مفرطة[1].

إن نجاح مسار شامل للإصلاحات مثل المسار الذي باشرته الجزائر، مرهون برفع الإكراهات المتعددة، الذاتية منها مثل ضعف القدرات، والخارجية منها مثل الإفراط في تقييم الخطر المتوجس منه في الجزائر، وهناك قيد آخر، يتصل بالمخلّفات المعتبرة التي خلفتها عشرية من الإرهاب والتي ما زالت تؤثر في المتغيرات الميزانية وفي الموارد البشرية لمسار الجزائر من أجل النمو والتنمية، كما أن الكوارث الطبيعية التي شهدتها الجزائر من السنوات الطويلة من الجفاف، عرفت كذلك فيضانات جارفة وزلازل خلّفت ضحايا بشرية وخسائر مادية فادحة، مثل زلزال 21 ماي 2003م، يضاف إلى هذه الكوارث، اجتياح واسع للجراد، الذي تواجهه الجزائر سنويا، كما ينبغي مراعاة الصعوبات اللصيقة بالقيام بأي كل مسار تحول واسع المدى، ينبغي أخذ مجهود التنمية الجاري في الجزائر ومخلفات الأزمة الخطيرة التي مرت بها بعين الاعتبار، فإن الانفتاح الواسع لاقتصادها على الخارج يعرض الجزائر إلى مخاطر حقيقية تتمثل في تهريب رؤوس الأموال عن طريق المصارف الخاصة أو عن طريق التهريب الجمركي، مما يتطلب تعاونا دوليا أنجع لدحر هذه الآفات، لاسيما وأن الآليات الدولية الملائمة موجودة ولا تنتظر إلا تفعيلها تفعيلا أكثر نجاعة، كما أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يصحح إجحافه في تقييم الخطر

[1] Programme des nations unies pour le développement en Algérie, *Projet de réforme du marché financier en Algérie*, New York, 2011, pp, 5- 8.

الجزائري خصوصا وأن المصاعب التي عاشتها الجزائر قد تم تجاوزها، والتي يعود اغلبها في الواقع ناتج عن مكافحة الإرهاب التي تحملتها الجزائر عن نفسها وعن غيرها، والتي تعد الآن فيها شريكا دوليا صادقا وفعّالا[1].

خريطة 10

اهتمام المجموعات الاقتصادية الكبرى بالجزائر

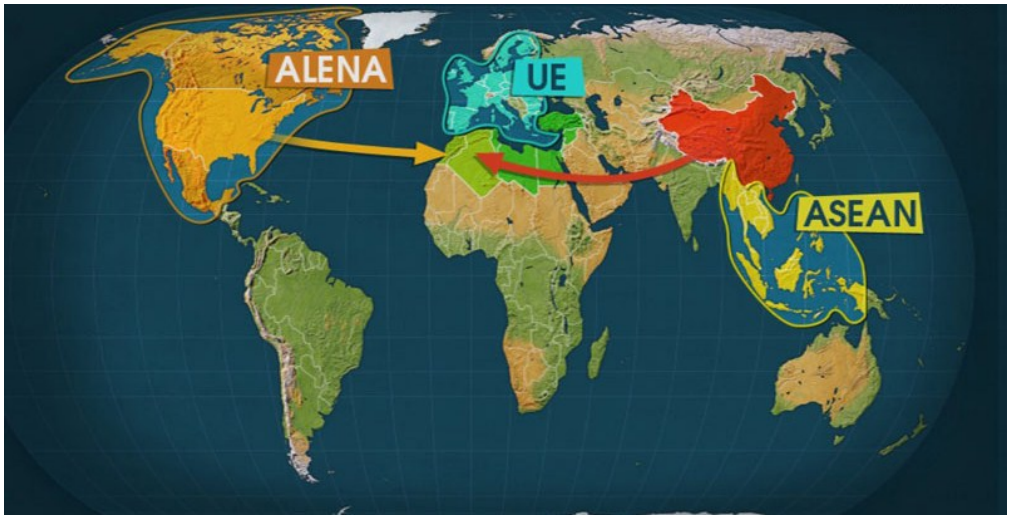

المصدر : studies.aljazeera.net

شهدت الجزائر خلال سنة 2014م تطورات كثيرة مسّت اقتصادها بشكل خاص فتوالت عدّة أحداث كانت تارة إيجابية وتارة غير ذلك، لكنها أحدثت تغييرات في مجالات أخرى وخاصة في الجانب الاجتماعي، وأهم حدث هو إعادة بعث القاعدة الصناعية للجزائر والتي تعتبر أولى الخطوات التي تخطوها بلادنا في مجال الصناعة وهو أيضا بمثابة الانطلاقة في تحريك الصناعة خارج المحروقات وبفضل هذا التوجه استطاعت استعادة بناء القاعدة الاقتصادية وإمكانية التصدي إلى ما

[1] خلفان كريم، *مجلس الأمن وتحديات السلم والأمن العالميين – دراسة على ضوء مقترحات إصلاح منظمة الأمم المتحدة*، مجلة الفكر، العدد 10، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012، ص ص، 46-50.

يكون له انعكاسات وخيمة على الميزانية، وبخاصة تلك التي تدفع إلى الانخفاض الكبير في سعر النفط بالأسواق العالمية ما يجعل الحكومة الجزائرية مضطرة للتدقيق في ميزان المدفوعات بفرض إجراءات خاصة لترشيد النفقات لمواجهة صدمة 2014م التي يتوقع الكثيرون أن تمتد إلى غاية السنة القادمة، لذلك أصبح من الضروري على الجزائر البحث عن ثروات أخرى خارج المحروقات ومن هذا المنطلق جاء التفكير في تشجيع المنتوجات المحلية وخاصة الصناعات الغذائية للتقليص من فاتورة الواردات كونها بلغت مستويات كبيرة حيث قدّرت هذه السنة بحوالي 65 مليار دولار[1].

خصصت الحكومة الجزائرية لغرض ترقية مناخ الاستثمار مبلغ 286 مليار دولار خلال هذا الخماسي (2010م–2014م) كاستثمارات عمومية، وهذا تكملة للبرنامج الخماسي السابق (2004م–2009م) الذي خصصت له الدولة 220 مليار دولار. وقد شملت هذه البرامج جميع القطاعات الاقتصادية بإتمام المشاريع المعطلة وإنجاز مشاريع جديدة ومن ضمن القطاعات المشمولة[2]، الهياكل القاعدية: مثل الطرق، السكة الحديدية، الموانئ، السدود.

الهياكل الاجتماعية الأخرى: مثل المدارس بمختلف مراحل التعليم والجامعات والمستشفيات والمركبات الرياضية والسكن، كما خصصت الدولة مبالغ ضخمة لترقية المناطق الصناعية وإنتاج الطاقة الكهربائية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات البتروكيماوية والفلاحة والبحث العلمي.

[1] قانون رقم 13- 08 مؤرخ في 27 صفر عام 1435 الموافق 30 ديسمبر سنة 2013، *يتضمن قانون المالية لسنة 2014*، الجريدة الرسمية للجمهورية للجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 68، الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2013.

[2] محمد زوزي، *تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر: دراسة حالة ولاية غرداية*، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009-2010، ص ص 206-209.

انتهجت الجزائر الإجراء المتعلق بتخفيف الأعباء المالية المتضمن في قانون المالية 2015م بتشجيع الاستثمار، ما يؤدي إلى خفض الضريبة على التنازل لفائدة المستثمرين من 3 إلى 5 بالمائة فضلا عن الإعفاء من مصاريف التسجيل للضريبة على الإشهار المالي والدفع مع التصريح فقط بالاستثمار لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. كما دعت الحكومة الجزائرية كل الشركاء إلى الإسهام في تحسين مناخ الاستثمار خاصة الإنتاجي لتحقيق الأهداف المرجوة من حيث خلق فرص العمل والرفع من قدرة الإنتاج الوطني والحد من الواردات. ويقول الخبراء أن قانون المالية 2015م يشجع الاستثمار الوطني من خلال الإعفاء مدة خمس سنوات من الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات لصالح المتعاملين الاقتصاديين الذين يستثمرون في القطاعات الصناعية لاسيما في الصناعات الغذائية والصناعة الميكانيكية والمناولة وتكنولوجيات الإعلام الجديدة، إلى امتياز بـ3 بالمائة للقروض البنكية[1].

ويتبين عزم الدولة الجزائرية على اتخاذ الإجراءات الجديدة التي بدأت تتبعها الحكومة الجزائرية في الآونة الأخيرة لتنويع اقتصادها. فقد سطرت الحكومة الجزائرية خلال ميزانية سنة 2015م برنامجاً طموحاً[2]، يهدف إلى تخطي الاعتماد على الاقتصاد الريعي، والعمل على تطوير الإنتاج المحلي وتنويعه، بما يجعلها في استقلالية عن قطاع المشتقات النفطية.

[1] قانون رقم 14- 10 مؤرخ في 08 ربيع الأول عام 1436 الموافق 30 ديسمبر سنة 2014، *يتضمن قانون المالية لسنة 2015*، الجريدة الرسمية للجمهورية للجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 78، الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2014.

[2] http://www.aps.dz/ar/economie/7258- -2015-2019. (05/05/2015)

الشكل 05

إنتاج البترول في الجزائر (1965م-2012م)

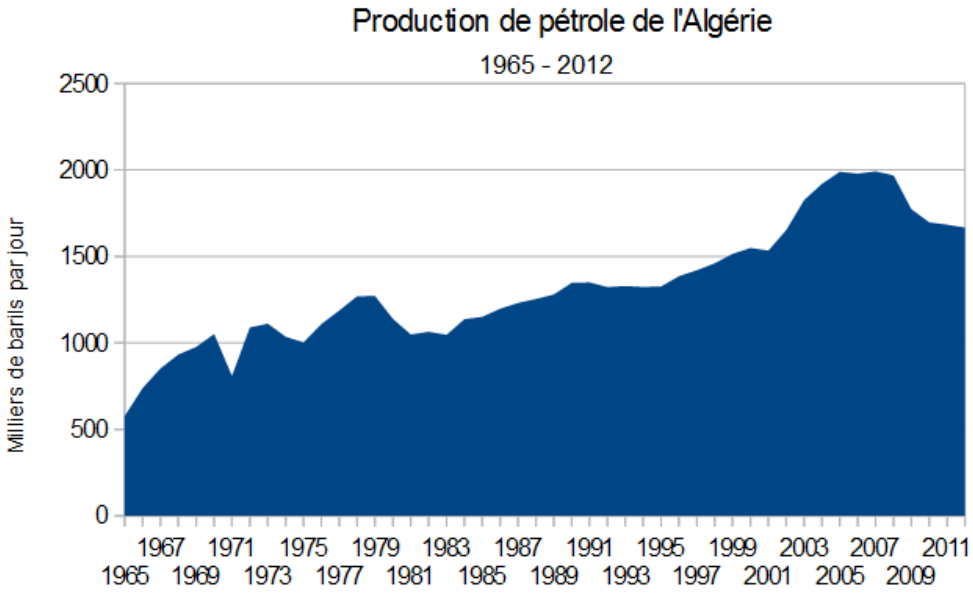

source: http://petrole.blog.lemonde.fr/2014/02/28

وتتجه الجزائر في إطار اتفاق الشراكة الموقع بين شركة "سونالغاز" المختصة في الغاز الطبيعي وشركة أميركية لإنتاج مولدات الطاقة الكهربائية باستعمال الغاز الطبيعي، إذ تعتزم "سونالغاز" إقامة مصنع كبير بولاية قسنطينة لهذه المولدات العام المقبل، من شأنه أن يوفر على الدولة ما قيمته مليار دولار سنوياً التي تصرفها لاستيراد هذه المولدات. إضافة إلى تنفيذ برنامج لإنتاج المواد البيتروكيماوية الذي من شأنه أن يوفر على الدولة نحو 25 مليار دولار من فاتورة استيراد هذه المواد[1].

وبحسب المعلومات من لجنة المالية والميزانية، أنه لو تم تطبيق بنود قانون المالية للعام 2015م كما هي، ستتمكن الجزائر في وقت وجيز من تحقيق هدف تنويع اقتصادها، حيث ستعتمد على قطاعات عديدة، كالصناعة والزراعة، إذ منذ

[1] ريم بوعروج، *الطاقة الكهربائية في الجزائر*، كهرباء العرب ، العدد 18، الاتحاد العربي للكهرباء، 2012، ص ص، 62 -65.

الاستقلال لم تقم الحكومات الجزائرية بأي إجراءات من شأنها تحفيز الاقتصاد وتنويعه. وقد يكون تباطؤ من الحكومات المتعاقبة لتطوير الاقتصاد خارج قطاع المشتقات النفطية. الأمر الذي جعل البلاد رهينة النظام الاقتصادي الريعي. والذي يخضع بدوره بشكل رئيسي على تقلبات أسعار النفط عالمياً، إذ يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل رئيسي على ما تدره المشتقات النفطية من عائدات مالية[1]، حيث تصل مساهمة المشتقات النفطية إلى ما يقارب 98%، فيما لا تساهم باقي القطاعات بأكثر من 2% في إدخال عملات صعبة إلى شرايين الاقتصاد. من جهة أخرى فإن الاقتصاد يعتمد أيضاً وبشكل رئيسي على استيراد المواد الأساسية من الخارج، حيث قدّر أكثر من 70% من احتياجات المواطنين والمؤسسات العمومية والخاصة تأتي في شكلها المستورد.

في الآونة الأخيرة، تعتزم الجزائر التوجه الجديد على دعم القطاع الصناعي عن طريق دعم المنتجين الوطنيين بمنحهم مختلف التسهيلات الجمركية والضريبية. بالإضافة إلى تشجيع استهلاك المنتج الوطني عبر العودة إلى القروض الاستهلاكية للمواطنين، واشتراط تخصيصها للمنتجات الوطنية وفق قانون المالية لعام 2015م.

إلا أن هذه الإجراءات وبحسب خبراء الاقتصاد، ليست كافية، حيث تتحدث الحكومة عن نيتها إقامة نحو 46 منطقة صناعية جديدة بالبلاد، وهذا معناه أن الحكومة تسعى إلى اعتماد توجه صناعي بحت. حيث ينبغي عدم إهمال القطاع الزراعي الذي يوفر ما لا يقل عن مساحة 40 مليون هكتار قابلة للزراعة. حيث تصل تكلفة فاتورة استيراد الغذاء لنحو تسعة مليارات دولار، كذلك تتمتع الجزائر بمقومات اقتصادية أخرى يمكنها أن تشكل روافد قوية لاقتصاد البلاد، أهمها الاهتمام بالقطاع

[1] *www.bank-of-algeria.dz/pdf/.../APN_2013.pdf*. (06/05/2015)

المنجمي (الفوسفات وتحويله)، السياحي والخدماتي بالإضافة إلى القطاع المصرفي[1].

عبّر صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في تقييمهما الدوري للاقتصاد الجزائري لسنة 2013م عن تقديرات مشجعة بشأن استقرار الاقتصادي الكلي مع التحذير من نقائص في التنوع الاقتصادي الذي يمثل "الحلقة الضعيفة" في اقتصاد البلاد[2]، كما أشار مجلس إدارة صندوق النقد الدولي في جانفي 2014م في إعداد تقريره السنوي حول الاقتصاد الجزائري تشير المؤشرات الأولية التي قدمها مؤخرا خبراء هذه الهئية إلى أن الآفاق تبقى بالفعل مشجعة على المدى القصير لكنها تنذر من كون الاستقرار المالي على المدى المتوسط أضحى مرتبطا أكثر فأكثر بتذبذب أسعار النفط، وحدّد صندوق النقد الدولي نموا بنسبة 2,7% في 2013م مقابل 3,3% في 2012م بسبب تراجع النشاط في قطاع المحروقات وتأثير الدعم الحكومي في حين أن التضخم الذي قارب 9% في 2012م قدر بـ4,5% في سنة 2013م، سيما بفضل سياسة نقدية حذرة، لكن مؤسسة "بروتون وودس" تحذر من الوضعية المالية الخارجية للجزائر التي رغم أنها تبقى صلبة إلا أنها بدأت تبدي اشارات ضعف بسبب عامل هشاشة مزدوج، تراجع أسعار صادرات المحروقات وارتفاع الواردات.

من هذا المنطلق يرى صندوق النقد الدولي أن الأولوية بالنسبة للجزائر على غرار باقي الدول المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتمثل في تعزيز صمودها أمام أي صدمة تراجع العائدات النفطية مع تنويع اقتصادها بالنظر إلى الارتفاع المتزايد والسريع لعدد السكان النشيطين، ويعد توفير مناخ أعمال أفضل

[1] كربالي بغداد، *نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر*، مجلة العلوم الانسانية، العدد8، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2005، ص ص، 15-17.

[2] http://www.imf.org/external/arabic/np/sec/pr/2014/pr14566a.pdf .(Source FMI) (06/05/2015)

وقاعدة اقتصادية متينة وتكوين نوعي من أهم الإجراءات الواجب اتخاذها من أجل تنويع الاقتصاد وتشجيع نمو الناتج الداخلي الخام غير النفطي وتقليص نسبة البطالة ورفع الصادرات خارج المحروقات علما بأن القطاع النفطي والغازي يمثل 98% من الصادرات و70 % من العائدات العمومية ونحو 40% من الناتج الداخلي الخام للبلاد لكنه لا يوظف سوى 2% من اليد العاملة[1].

خلال زيارتها الأخيرة إلى الجزائر أشارت " كريستين لاغارد" المديرة العامة لصندوق النقد الدولي[2]، أنّ قلة من البلدان يمكنها التباهي مثل الجزائر بأن لديها دينا خارجيا يقل عن 2% من الناتج الداخلي الخام أو احتياطات صرف تعادل الواردات لأكثر من ثلاث سنوات، وهذا يعني أنه في ظل نمو عالمي لا يزال ضعيفا وهناك احتمال ضعيف أن يوفر هذا الوضع الظروف الملائمة لإبقاء أسعار النفط في مستوى مرتفع أو الإبقاء على نمو الصادرات الجزائرية للمحروقات، في هذا الإطار أكدت أن الجزائر لديها فرصة لصنع نجاحها موصية بضرورة وجود قطاع خاص نشيط إلى جانب القطاع العام من أجل إنشاء اقتصاد متنوع أكثر الذي تساهم فيه العديد من القطاعات في إثراء الاقتصاد بأكمله سيما من خلال تحسين مناخ الأعمال، ويتعلق الأمر بنفس الرسالة التي وجهها نائب رئيس البنك العالمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا[3]، خلال زيارتها إلى الجزائر في مارس 2017م، وأشاد هذ المسؤول السامي بالبنك العالمي بنجاح الجزائر في الحفاظ على مستوى النمو على الرغم من التحديات الداخلية والخارجية الهامة، وركز على جهود الجزائر في تنويع الاقتصاد الوطني لاستحداث الشغل والنمو في نفس الوقت. في الأخير بالنسبة لصندوق النقد

[1] http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/reo/2015/mcd/mreo0115pa.pdf. (06/05/2015)

[2] صندوق النقد الدولي، **السيدة كريستين لاغارد المديرة العامة للصندوق تختتم زيارتها تختم زيارتها للجزائر**، بيان رقم 72، واشنطن، 2013، ص ص 1-2.

[3] World Bank Group, *Economy profile 2015 ALGERIA*, Flagship report, 12th edition, Washington, 2015, pp, 15-18.

الدولي والبنك العالمي على حد سواء، الجزائر تملك قدرة هامة وهامش تحرك مالي مريح لخوض مسار انتعاش اقتصادي الذي من شأنه أن يستغل مدخول النفط كوسيلة لاستحداث قطاعات صناعية وخدمات مستحدثة للشغل وذات قيمة مضافة عالية مع تنويع الاقتصاد والصادرات[1].

المطلب الثالث: التجارة بين الصين والجزائر

شهدت الصين والجزائر علاقات تجارية معززة بشكل متزايد منذ أن وقعت الدولتان اتفاقية التجارة والدفع لأول مرة في عام 1964م. وعلى وجه الخصوص في السنوات الأخيرة مع التطور المطرد للاقتصاد الوطني الجزائري، نمت التجارة بين البلدين بسرعة بلغت قيمة التجارة 198.85 مليون دولار في عام 2000م، ووصلت إلى 433.8 مليون دولار في عام 2002م. وفي الفترة من جانفي إلى نوفمبر 2003، بلغت قيمة التجارة بين البلدين 659.97 مليون دولار أمريكي، منها 565.08 مليون دولار صادرات الصين و94.9 مليون دولار من واردات الصين. ارتفعت الأرقام الثلاثة بنسبة 72.1٪ و 83.1٪ و 26.8٪ على التوالي عن نفس الفترة من العام السابق. في السنوات ما بين 2000م و 2003م، زادت قيمة التجارة الثنائية بين البلدين بمقدار 2.5 مرة[2].

في أوائل عام 2000، كانت حصة الصين من التجارة الخارجية الجزائرية متواضعة. واستهدف مشروع الرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة" إلى تطوير التجارة مع الصين، ما سمح بارتفاع قيمة التجارة الصينية الجزائرية، حيث أصبحت الجزائر أهم سوق للصين في المنطقة المغاربية. وفي الوقت نفسه، تفوقت الصين على فرنسا باعتبارها أكبر مصدر للواردات في الجزائر.

[1] http://documents.worldbank.org/curated/en/2013/01/18107648/algeria-macro-fiscal-context-health-financing-factsheet. (08/05/2015)
[2] http://www.china.org.cn/english/2004/Feb/85979.htm. 03-08-2018.

الشكل 6

التجارة بين الجزائر والصين

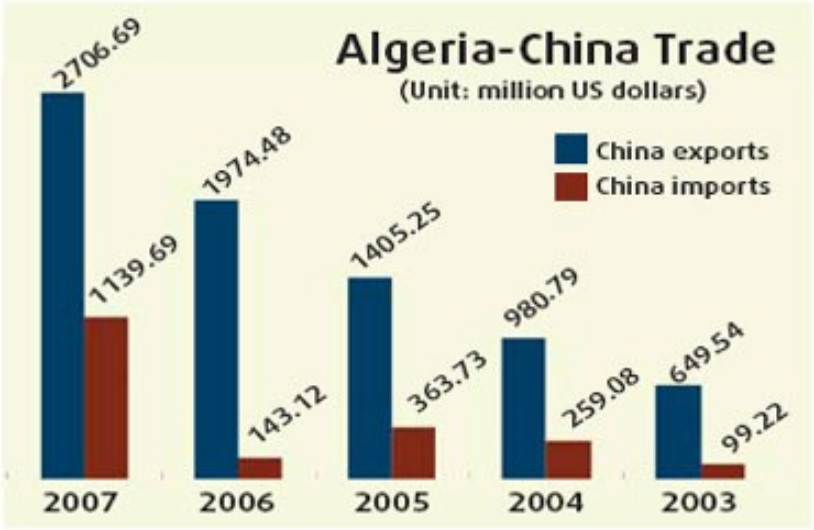

Source: China Africa Research Initiative (CARI)

على مدى السنوات العديدة الماضية، أصبحت أنشطة المشاريع المشتركة الصينية في الجزائر متنوعة بشكل متزايد، بدءا من الاستثمارات في قطاع التعدين وإنتاج الأسمنت إلى السكك الحديدية وصناعة البترول وتصنيع المعدات. ومع ذلك، فقد وجدت الشركات الصينية التي تسعى للاستفادة من فرص الاستثمار في الجزائر منافسة قوية من باقي الشركاء التقليديين للجزائر.

في غضون ذلك، تحسن مزيج المنتجات من التجارة بين الصين والجزائر، حيث بلغت قيمة التجارة للمنتجات الصناعية الصينية المصدرة إلى الجزائر خلال الفترة من جانفي إلى نوفمبر من عام 2003م ما قيمته 295.83 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل أكثر من 50٪ من إجمالي قيمة الصادرات. وفقاً لإحصائيات الجمارك

الجزائرية، بلغت قيمة صادرات الصين إلى الجزائر من جانفي إلى سبتمبر 2003م ما قيمته 338 مليون دولار أمريكي، لتصبح المستورد رقم 7 في الجزائر[1].

بدأت الصين في تنفيذ العديد من المشاريع الهندسية في الجزائر منذ عام 1979م. وبحلول نهاية سبتمبر 2002م، وقعت الصين والجزائر على 198 عقد عمل بقيمة تعاقدية بلغت 1.898 مليار دولار، وبلغت قيمة الأعمال 902.48 مليون دولار، مع يد عاملة صينية ما مجموعه 5067 عامل صيني يعملون في الجزائر.

وفي الوقت الحالي، يوجد لدى 14 شركة صينية بما في ذلك شركة China State Construction Engineering Corporation شركات في الجزائر ، تشارك في مختلف المجالات بما في ذلك البناء، وصيانة المياه، والبترول، والاتصالات السلكية واللاسلكية. وفقا لإحصاءات الأعمال التجارية التعاونية الاقتصادية حسب الخارجية الصينية، فإن قيمة عقود العمل التي وقعتها الصين مع الجزائر في عام 2001م احتلت المرتبة الخامسة بين دول العالم والأول بين الدول الأفريقية.

سعت الشركات الصينية المملوكة للدولة إلى إنشاء موطئ قدم في قطاع النفط الجزائري منذ أن خففت القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي في أواخر التسعينات. وقد حدث تقدم أولي في أكتوبر 2002م، عندما انضمت "سينوبك" إلى شركة النفط الوطنية الجزائرية "سوناطراك" لتطوير حقل "زرزايتين" النفطي. وفي العام التالي، قامت الشركة الوطنية الصينية للتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي (CNODC)، وهي شركة تابعة لشركة البترول الوطنية الصينية، ببناء مصفاة بتكلفة 350 مليون دولار في أدرار.

[1] http://www.china.org.cn/english/2004/Feb/85979.htm. 05-08-2018

على الرغم من مواردها النفطية الكبيرة وعضويتها في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، إلا أنها تعتبر الجزائر المنتج الرئيسي للغاز الطبيعي والغاز الطبيعي السائل (LNG) التي عززت مكانتها كقوة للطاقة. أصبحت الجزائر موطنًا لأول منشأة للغاز الطبيعي المسال التجارية في العالم في عام 1964م، سادس أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم، ويتم تصدير 70 بالمائة منها إلى أسواق في أوروبا والولايات المتحدة وأماكن أخرى. الجزائر هي أيضاً رابع أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم (EIA ، مايو 2009م). وتمثل الإيرادات المجمعة الجزائرية من الهيدروكربونات أكثر من 90 في المائة من عائدات صادراتها. في حين أن الولايات المتحدة تمثل خامس أكبر مستورد للغاز الطبيعي المسال الجزائري، فإن واردات الصين من الغاز الطبيعي المسال الجزائري لا تكاد تذكر (EIA، مايو 2009م، نيويورك تايمز، 19 أكتوبر 2009م). وبدلاً من ذلك، تعتمد الصين على مصادر الغاز الطبيعي المحلي وشحنات الغاز الطبيعي المسال من الشرق الأوسط وآسيا. كما تنتظر بكين استكمال خطوط الأنابيب التي ستنقل الغاز الطبيعي إلى الصين من آسيا الوسطى. وفي الوقت نفسه، تلتزم الصين بمواصلة تطوير شبكات الغاز الطبيعي لديها لتلبية الطلب المتزايد، لتشمل توسيع شبكة محطاتها للغاز الطبيعي المسال، والتي قد تستلزم زيادة دور الغاز الطبيعي المسال الجزائري في الصين (صحيفة الشعب اليومية ، 22 يونيو 2006م). وقد دخلت الشركات الصينية في شراكة مع سوناطراك لاستكشاف الغاز في الجزائر، ومع ذلك ، فإن البصمة الصينية في عمليات التنقيب عن الغاز في الجزائر ذات وتيرة ضعيفة، تحتاج للتكثيف.

يتبين أن هناك علاقات تجارية ثنائية صينية جزائرية قوية. حيث سجلنا 272 مليون دولار في عام 2001م، ليتجاوز حجم التجارة الثنائية بين الصين والجزائر 4 مليارات

دولار في عام 2008م، وتبين الاتجاهات الحالية زيادة في التوسع في التجارة (صحيفة تشاينا ديلي، 19 ديسمبر 2008م). يتضح أثر الصين الاقتصادي في قطاع البنية التحتية في الجزائر، وهو القطاع الذي تفتقر فيه الجزائر إلى الخبرة الفنية والقدرة على تنفيذ المشاريع الكبرى بمفردها. برزت الجزائر كواحدة من أكبر الأسواق الخارجية في الصين لتطوير البنية التحتية. في ماي 2006م، أبرمت الجزائر اتفاقية مع الشركة الصينية الدولية والاستثمار (CICTC) والشركة الصينية لبناء السكك الحديدية (CRCC) للقيام ببناء مشروع طريق بطول 1216 كم يطلق عليه "الطريق السريع بين الشرق والغرب"، والذي تم تصميمه لربط الجزائر الشرقية والغربية، يعد الطريق السريع بين الشرق والغرب حالياً أكبر مشروع في أفريقيا. كما منحت الجزائر ثلاثة عقود بقيمة 2.1 مليار دولار لشركة الهندسة المدنية والبناء الصينية (CCECC) لبناء شبكات السكك الحديدية في غرب الجزائر (وكالة الأنباء الفرنسية، 20 جويلية 2009م).

منذ عام 2007م، سعت الصين إلى توسيع نطاقها الاستثماري في الجزائر لقطاعات جديدة، مثل تصنيع السيارات والمركبات التجارية، وهو مجال ثانٍ سعت الشركات الصينية إلى إنجاحه في الجزائر، برزت الصين كمركز لصناعة السيارات، والجزائر كسوق استهلاكية وتصديرية مربحة، حيث يمكن أن توفر الجزائر للصين منصة لدخول الأسواق الأفريقية والأوروبية.

من ناحية أخرى، سجلت السيارات الصينية نجاحًا ملحوظًا بين المستهلكين الجزائريين بسبب ثلاثة عوامل: انخفاض تكاليفها، وفرة قطاع الغيار، توفرها في المخزون.

عرف التعاون الصيني الجزائري في قطاع التكنولوجيات العالية، والذي شهد تطورا كبيرا في الصين، استقطاب الشركات الجزائرية التي استفادت من تكنولوجيات سمحت لها بالإنتاج في شعب متعددة على غرار الالكترونيات الاستهلاكية، والأجهزة المنزلية، ومعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية، وأيضا الهواتف الذكية والحواسيب الشخصية.

يندرج المنتدى الاقتصادي الجزائري الصيني حول التجارة والاستثمارات، ضمن آليات تدعيم الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين البلدين، لاسيما في الاستثمار، ولقد تم التوقيع على 15 بروتوكول اتفاق وعقدين ومذكرة تفاهم في مجالات الصناعة والمناجم و السياحة في بكين بمناسبة عقد هذا المنتدى في أفريل 2015م[1]، وعليه تم توقيع بروتوكول اتفاق بين مؤسسة استغلال مناجم الذهب "اينور" والمؤسسة الصينية "ان اف سي" يتضمن استغلال منجمي الذهب بتيراك وتمسماسة (ولاية تمنراست)، وبروتوكول اتفاق آخر بين شركة الاستثمار الفندقي وشركة "شاينا"، وكذلك بادرت الشركة الصينية "ستايت كستركسيون انجينيورينغ كوربورايشن" لإنشاء شركة مشتركة مع شركات جزائرية في مجال انجاز المنشآت الفندقية والسياحية، كما وقعت المؤسسة الوطنية للصناعات الالكترونية من جهتها بروتوكول اتفاق مع المجمع الصيني "كونكا" في مجال الإلكترونيك، فيما وقعت شركة "بومار" عقد شراكة مع "شنزن تي سي كا تكنولوجي ال تي دي" لإنتاج التلفزيونات واللّوحات الالكترونية والحواسيب، وفي مجال الحديد والصلب وقعت شركة "مونتازا" عقد شراكة مع شركة "ترانغ شان كسينهاي ايرون اند ستيل" يتضمن انجاز مصنع للفولاذ ووحدة للخرسانة

[1] http://algeriaenergy-business.com/Algeria/index.php/mes-articles/1145-algeria-china-sign-strategic-cooperation-plan-for-2014-2018. (11/05/2014)

وأخرى للهياكل الحديدية بقدرة 800.000 طن في السنة، وفي مجال الصناعة الميكانيكية تم توقيع بروتوكول اتفاق بين الشركة ذات المسؤولية المحدودة "ألجيماتكو" وشركة "ليوغونغ ماشينري" لانجاز وحدة لصناعة الآلات الثقيلة فيما وقع مجمع "دندوني" مع شركة "شانتوي" لصناعة الآلات لانجاز وحدة للصناعة الميكانيكية، ومن جهة أخرى سيتم انجاز ثلاثة مصانع للاسمنت بولايات بسكرة والجلفة وادرار بالشراكة بين مؤسسة خاصة ومؤسسة صينية، كما تم توقيع بروتوكول اتفاق لاستغلال مساحة 5000 هكتار بين الشركة الفلاحية سيدي موسى للفلاحة الحديثة "اسمام" وشركة "شاينا هاربور انجينييرينغ"[1].

وبالعودة إلى النتائج التي أسفرت عنها الدورة السابعة للجنة المختلطة الجزائرية-الصينية للتعاون الاقتصادي والتجاري والتقني، التي انعقدت بالجزائر في 10 أفريل 2015م، يتضح أن أشغال هذه اللجنة حققت نجاحا كبيرا في التقدم بالشراكة الاستراتيجية الشاملة لاسيما في مجال التعاون بين الجزائر والصين، وخاصة أن الإرادة السياسية للطرفين تتمحور حول تكثيف الاستثمارات بين البلدين[2].

المطلب الرابع: اتفاقية الشراكة الاستراتيجية الشاملة الجزائرية الصينية

قررت كل من الصين والجزائر، الارتقاء بعلاقات التعاون الثنائية بينهما إلى مستوى أرفع وتمثل ذلك في اتفاقية الشراكة الاستراتيجية الشاملة الموقع عليها من طرف رئيسا البلدين الجزائر والصين في 25 ماي 2013م، إضافة للعمل على تطوير الجهود لتعزيز التعاون الثنائي في جميع المجالات والارتقاء بالروابط الثنائية إلى مستوى نوعي يتلاءم والطاقات البشرية والمادية التي يزخر بها اقتصادا البلدين،

1 Transaction d'Algérie, *Coopération algéro-chinoise : programmes et projets structurants*, Algérie, 2015.

[2] Downs Erica, *The Fact and Fiction of Sino-African Energy Relations*, World Institute, Vol 3, China, 2007, pp, 42-68

وتكلل ذلك بتوقيع الجزائر والصين على مخطط خماسي للتعاون الاستراتيجي الشامل للفترة2014-2018م في إطار زيارة وزير الشؤون الخارجية الجزائري إلى بكين في سياق أشغال المؤتمر الوزاري السادس للمنتدى حول التعاون الصيني-العربي الذي عقد يومي 5 و6 جوان 2014م، يمثل هذا المخطط "خارطة طريق لبرمجة وتطبيق وتقييم نشاطات التعاون"[1]، كما يعتبر بيانا حول إرساء شراكة استراتيجية شاملة بين الجزائر والصين الذي وقع عليه رئيسا البلدين في 25 ماي 2013م. للإشارة فان هذا المخطط الخماسي يهدف إلى إعطاء دفع أكبر للعلاقات الاقتصادية الجزائرية-الصينية سيما الاستثمارات المباشرة للصين في كافة القطاعات الأولوية للمخطط الخماسي المقبل للجزائر 2015-2019م كفيل بالمساهمة في زيادة وتوسيع وتنويع المبادلات في شتى المجالات وفي أشكال مبتكرة تكون في مستوى قدرات وطموحات البلدين[2]. ومن خلال الأداة الفعّالة التي يمثلها البيان المتعلق بإرساء شراكة استراتيجية شاملة، حدّد رئيسا البلدين آفاقا جديدة للعلاقات الثنائية أين يتعيّن على كل القطاعات العمل على تحقيق وعود هذه الشراكة ذات المنفعة المتبادلة بين البلدين، وتعتبر هاتين الوثيقتين تمييزا لبداية شراكة استثنائية بين الصين والجزائر الأولى من نوعها التي تبرمها الصين مع بلد عربي.

في مجال التعاون الفضائي، يأتي اتفاق التعاون الفضائي في ديسمبر 2013م كأحد أهم الآليات لتدعيم الشراكة الاستراتيجية الشاملة التي وقّعت بين الجزائر والصين، هذا الاتفاق الذي وقع بالعاصمة الجزائر يندرج في إطار التعاون الثنائي في مجال العلوم والتكنولوجيا والتطبيقات الفضائية بين البلدين، وتنصّ الاتفاقية التي تمت بين

[1] Renard, Mary-Francoise*, China's Trade and FDI in Africa*, African Development BankGroup,N°126, Tunis, 2014, pp, 28-30.
[2] Sven Grimm*, The China-EU strategic partnership on development*, Think Tank For Global Action, ESP, Finland, 2014, pp, 5-8.

الوكالة الفضائية الجزائرية ونظيرتها الصينية على عدة محاور ومجالات تتعلق بـ"الاستعمال السلمي للفضاء الخارجي" منها على الخصوص الشق الخاص بالتدريب[1]، وتكون الجزائر بعد دخولها عالم البحث الفضائي بإطلاق أول قمر اصطناعي جزائري (ألسات1) في نوفمبر 2002م، قد تمكنت من دخول نادي الدول الرائدة في الأبحاث الفضائية الذي يضم 12 دولة بصفة رسمية حيث ستنضم إلى برنامج بحث طموح حول أحد أكبر الألغاز في العالم المتعلق بالجزيئات "الطاقة الكونية"[2]. وستشارك الجزائر إلى جانب 12 بلدا في مشروع المرصد الفضائي عبر "الساتل الياباني التجريبي" الذي يتعلق بإنجاز منظار خاص موجه لدراسة جسيمات "الطاقة" الموجودة في الفضاء الكوني ومراقبة دخولها الغلاف الجوي، وجاء التحاق الجزائر بهذا النادي تتويجا لجهود علماء وعاملي الوكالة الفضائية الجزائرية وقد مر 11 عاما منذ أن أطلقت الجزائر أول قمر اصطناعي لها لمراقبة الأرض (ألسات1) انطلاقا من القاعدة الفضائية الروسية "بليستسك"،[3] وينتمي (ألسات1) لمجموعة من الأقمار الصناعية الدولية المتخصصة في مراقبة ومتابعة تطور الكوارث الطبيعية الكبرى والنكبات الصناعية، ويتمحور البرنامج الفضائي الجزائري الذي يغطي الفترة بين 2006م و2020م و الممولّ بـ 82 مليار دينار (حوالي 1.5 مليار دولار أمريكي) حول تطوير البحث الفضائي وتدريب مهندسين جزائريين وصناعة أقمار صناعية للمراقبة، وتصميم وإنجاز نظم فضائية لمراقبة الأرض بمختلف درجات الدقة المكانية وكذلك نظام فضائي للاتصالات يدعى "**ألكوم سات**[4]."

[1] CARISSA Christensen & Managing Partner, *Government Space Programs by Region*, International Space Reception, Tauri Group, NASA USA, 2013, 2-4.
[2] Agence Spatiale Algérienne, *http://www.asal.dz/un-spider6.php*. (11/05/2014)
[3] A. Rachedi, *First Results of Multispectral Imager*, Small Satellite for Earth Observation, Centre National des Techniques Spatiales, Algeria, 2002, pp, 1-3.
[4] http://fr.slideshare.net/medafco/les-march-des-tic-en-algerie. (11/05/2014)

وجهت الحكومة الجزائرية دعوة المستثمرين الصينيين إلى الولوج للسوق الجزائرية للعمل فيها، وبما تتمتّع به الجزائر من الطاقات البشرية والموارد الطبيعية التي تزخر بها، والتي تجعل منها أرضية عملية خصبة للمستثمرين الصينيين الراغبين في توسيع نشاطاتهم والولوج إلى الأسواق العربية والأفريقية والمتوسطية، ولاسيما مع الميناء الكبير للوسط الذي سينجز مستقبلا ويتم ربطه بالطريق العابر للصحراء، وتتضمن أغلب توصيات المنتدى الاقتصادي الجزائري–الصيني استقطاب للمستثمرين الصينيين للاستثمار في البرامج والمشاريع المهيكلة بالجزائر، هذا المنحى الذي يمكنه ضمان الديمومة الضرورية للشراكة بين الجزائر والصين والذي يعود بالفائدة على الطرفين، وتتبين إرادة الجزائر في التمسك بالشراكة الاستراتيجية الشاملة وبمجالات التعاون المختلفة بين البلدين التي تشكل دعامة لتطوير تعاونهما، خاصة وأن العلاقة بين الصين والجزائر تقوم أساسا على الإرادة السياسية المشتركة التي تفرض على البلدين أن تحقيق النجاح الذي تم تأطيره على خلفية الإعلان المشترك الموقع من قبل رئيسي الدولتين في شهر ماي 2014م، ويشير عدد المهتمين بالتعاون الجزائري الصيني إلى أن الأولويات المبرمجة والمشاريع المدرجة في الاتفاقيات المبرمة ما بين الطرفين ستظهر في المخطط الخماسي الجديد للتعاون الاستراتيجي بالنسبة للفترة 2014–2018م، ويتضح ذلك في ما حققته الشركات الصينية من فعالية في تنفيذ المشاريع الكبرى في مجالات البناء والمنشآت الأساسية بالجزائر[1].

في مجال المحروقات، أبرمت الجزائر والصين اتفاق إطار في مجال المحروقات، يستهدف تطوير المبادلات التجارية بين البلدين، وتسعى الصين والجزائر إلى

[1] Information Office of the State Council China's Foreign Aid, *Global Report*, Beijing , People's Republic of China, 2011, pp, 6-10.

الارتقاء بعلاقاتهما الاقتصادية إلى نفس مستوى علاقاتهما السياسية التي تعود إلى 1958م قبل استقلال الجزائر في 1962م ، بفضل المحروقات شهدت المبادلات بين البلدين التي قدرت خلال 2002م بنحو 200 مليون دولار، منها في صالح الصين 139.2 مليون دولار في مقابل 58.5 مليون دولار للجزائر، شهدت ارتفاعا كبيرا خلال 2003م حيث بلغت نحو 700 مليون دولار، وفقاً للتقديرات الرسمية أصبحت الصين في السنوات الماضية بسبب نموها الاستثنائي، اكبر مستهلك عالمي للنفط بعد الولايات المتحدة، وهي تستهلك 5.46 مليون برميل يوميا متقدمة على اليابان 5.43 مليون برميل يوميا، أما الجزائر المنتجة للنفط والغاز، فتحتاج إلى أسواق جديدة، إذ تنتج حاليا أكثر من مليون برميل يوميا بينما تبلغ حصتها في أوبك 782 ألف برميل يوميا، وتفكر في السنوات المقبلة في إنتاج 1.5 مليون برميل يوميا، وقعت شركة "سينوبك" الصينية للمحروقات سنة 2002م عقدا بقيمة 525 مليون دولار لتطوير حقل نفطي شرقي الصحراء الجزائرية، بينما وقعت شركة "تشاينا ناشيونال بتروليوم كوربورايشن" سنة 2003م عقدا بقيمة 350 مليون دولار لاستيراد النفط الجزائري[1].

في مجال صناعة السيارات، وقعت شركتان جزائرية وصينية سنة 2013م اتفاقاً لتركيب سيارات "فاو" الصينية بالجزائر باستثمار حوالي 50 مليون يورو، يوفر ما يقارب 1000 ألف منصب شغل، ووقع الاتفاق من الجانب الصيني المدير التنفيذي لشركة "فاو" الصينية ومن الجانب الجزائري المدير التنفيذي لشركة "مدينا موتورز"و"اركوفينا[2]."

[1] Cindy Hurst*, China's Oil Rush in Africa*, energy security, Washington, 2006, pp, 11-12.
[2] Mark Baker and Markus Hyvonen, *The Emergence of the Chinese Automobile Sector*, China Association of Automobile Manufacturers, china, 2011, pp, 26-30.

إن الشركات الصينية تعد من أوفر الشركات الأجنبية التي فازت بسلسلة من العقود في الجزائر في مجال البناء خلال السنوات الأربع الماضية، من بينها انجاز المطار الدولي الجديد ومبنى وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية وفندقا "الشيراتون" بالعاصمة وولاية وهران ومشاريع سكنية بالعاصمة الجزائرية وولايات أخرى. يذكر أن الشركة الصينية الفائزة بالمشروع تنافست مع خمس شركات فرنسية وألمانية مختصة في البناء تقدمت لتنفيذه.

في مجال البناء والتهيئة، توسعة المطار الدولي الجزائري بتنفيذ شركات صينية وتقدير يصل إلى 10 ملايين مسافر سنويا، وحسب البطاقة التقنية للمشروع تم تكليف مؤسسة صينية بأشغال انجاز هذا المشروع حيث التزمت بتسليمه في أجل 40 شهرا أي سنة 2018م، ويبلغ الغلاف المخصص لهذا المشروع أزيد من 90 مليار دج، كما سيتم تمويل المشروع من الأموال الخاصة لشركة تسيير خدمات ومنشآت المطارات وكذا قروض بنكية قابلة للتعويض على مدى 20 سنة، ولقد التزمت الشركة الصينية بتسليم نهائي لورشة برج المراقبة الجديد للمطار الذي في ديسمبر 2015م. وعرضت الشركات الصينية عدة مشاريع لعصرنة مطار الجزائر، والتي يمكن أن تنضم إليه مؤسسات جزائرية لاسيما خط يربطه بشبكة خطوط السكك الحديدية وكذا خط آخر يربطه بميترو الجزائر[1].

وفي إطار التعاون الثقافي بين الجزائر والصين تعدّ "أوبيرا الجزائر الكبرى" أحد أهم مظاهر تعزيز أواصر التعاون بين البلدين، حيث يدخل هذا المشروع في إطار هبة من جمهورية الصين للجزائر بمناسبة زيارة الدولة التي قام بها الرئيس الجزائري

[1] Décret exécutif n°08-375 du 28 Dhou El Kaada 1429 correspondant au 26 novembre 2008*, instituant et délimitant le périmètre de protection de l'aéroport international d'Alger Houari Boumediene*, RADP, 67, 30/11/2008.

للصين في فيفري 2004م، وحسب مسؤولي المشروع تقدر طاقة استيعاب الأوبيرا التي شيدت ببلدية أولاد فايت – الجزائر العاصمة– بـ 1.400 مقعدا، وتحسبا لفتح أوبيرا الجزائر الكبرى بادرت الحكومة الجزائرية بإنشاء وحدة للتسيير والشروع في تكوين الموظفين[1].

في مجال البرامج التنفيذية للتعاون، إن إرادة القيادتين الجزائرية والصينية مكنت الطرفين من التوقيع على أربعة اتفاقات وثلاث مذكرات تفاهم وبرنامجين تنفيذيين للتعاون، ويتعلق الأمر باتفاق تعاون في مجال الاتصال واتفاق تعاون استراتيجي في مجال الطاقة النووية لأغراض مدنية. كما تم التوقيع على اتفاقين آخرين في مجال العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي والتعاون الاقتصادي والتقني، ويتعلق الأمر أيضا بمذكرتي تفاهم وتعاون بين المعهد الجزائري للتقييس والإدارة الصينية لمراقبة النوعية وفي مجال التعاون الصناعي والاستثمار وأخرى في مجال الأرشيف[2]. كما تم التوقيع على برنامجين تنفيذيين للتعاون في مجالي التعليم العالي والبحث العلمي للفترة 2015م–2017م وفي المجال الثقافي للفترة 2015م–2019م.

عرفت سنة 2015م تقدّم العلاقات بين الجزائر والصين حيث تم تنظيم منتدى رجال أعمال البلدين في نفس السنة. وعرفت العلاقات الجزائرية – الصينية خلال السنوات الـ 15 الأخيرة، تطورا ملحوظا بدفع من قادة البلدين من خلال تبادل الزيارات رفيعة المستوى على غرار تلك التي أجراها رئيس الجمهورية الجزائرية سنة 2000م، 2006م و2008م والرئيسان من جانب الصين في 1999م وسنة 2004م، وقد

[1] Algérie Presse Service, *Opéra d'Alger : la Chine disposée à examiner les propositions de formation des algériens*, Algérie, 10-10-2012.
[2] Deborah Brautigam, *China's Investment in Special Economic Zones in Africa*, Modern African Studies, Cambridge University Press, 2011, p79.

أفضى هذا التطور في العلاقات إلى التوقيع على شراكة استراتيجية بين الجزائر وبكين لتكون الجزائر بذلك أول بلد عربي وأفريقي أبرمت مع الصين هذه الشراكة.

ويؤطر هذه الشراكة الإعلان السياسي، الذي وقع عليه رئيسا البلدين في 25 ماي 2014م، والذي طبق من خلال المخطط الخماسي للتعاون الاستراتيجي الشامل 2014-2018م، وعلى الصعيد الاقتصادي سيما فيما يخص العلاقات التجارية، تعتبر الصين أول ممون للجزائر منذ 2013 (2.8 مليار دولار سنة 2014م) وعاشر زبون لها (1,8 مليار دولار).

إن الملاحظ في العلاقات الجزائرية الصينية إرادة البلدين في طموحهما في تعزيز تعاونهما الاستراتيجي والدفع باتفاقيات الشراكة في شتى المجالات، خاصة أن الجزائر تعد البلد العربي الأول والإفريقي الذي أبرم هذا النوع من الشراكة مع الصين "الشراكة الاستراتيجية الشاملة"، الذي يهدف إلى تعزيز التعاون في كل المجالات، حيث ترى الصين في الجزائر شريكا اقتصاديا هاما في الحوض المتوسط والعربي، فقد عبّرت الصين عن استعدادها للعمل مع الطرف الجزائري في سبيل التطوير والتحديث والمضي إلى الأمام من خلال شراكة استراتيجية كاملة[1]، وقد عرفت العلاقات الاقتصادية بين البلدين دفعا حقيقيا بداية من سنة 2000م ليتم إنشاء "الشراكة الاستراتيجية الشاملة" بعد 15 سنة من ذلك، وحسب آخر الإحصائيات فقد تراجعت فرنسا في مكانتها كأول متعامل اقتصادي مع الجزائر لصالح الصين في 2013م، هذه المكانة التي احتفظت بها الصين خلال الثلاثي الأول من السنة الجارية، حسب ما كشفت عنه الجمارك الجزائرية في حصيلتها الأخيرة، ببلوغ قيمة

[1] Amine Bouyoucef, *The Internationalization Of Chinese Multinationals In The Middle East And Africa,* Review of Business and Finance Studies, Vol. 6,USA , 2015, pp. 66-69.

صادرات الصين نحو الجزائر 1.87 مليار دولار خلال الأشهر الثلاثة الأولى من 2014م لتليها فرنسا بـ 1.67 مليار دولار[1].

كما تعد الجزائر الشريك التجاري الأول للصين في المنطقة وأكبر سوق للتصدير في المغرب العربي، حيث تهيمن المبادلات التجارية بين البلدين على أزيد من 40 بالمائة من معاملات الصين في الحوض المغاربي، والذي يقارب 21 مليار دولار، كما بلغت قيمة الاستثمارات 14 مليار دولار في ظرف 8 سنوات[2]، وحسب ما كشفته الوكالة الصينية "كزينهوا"، فقد استثمرت الشركات صينية الجنسية في الجزائر أزيد من 20 مليار دولار في قطاعات عدة خاصة البناء والأشغال العمومية، وحسب تحقيق مكتب "ثينك تانك "الأمريكي فقد بلغت استثمارات الشركات الصينية في الجزائر (بين 2005م و2013م) 14 مليار دولار، مما جعل الجزائر ثاني سوق للشركات المقاولاتية الصينية في أفريقيا بعد نيجيريا وواحدة من بين أهم 15 شريكا لها عبر العالم[3]. وحسب ذات التحقيق، فإن قطاعات البناء هي التي تستحوذ على اهتمام الشركات الصينية خلال السنوات الأخيرة، على غرار فوزها بتجسيد مشروع الطريق السيار شرق – غرب، والمقر الجديد لوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، مشاريع السكن والجامع الكبير بالعاصمة، وهو ما يعطي استشرافا لمستقبل التعاون الجزائري الصيني.

[1] http://www.douane.gov.dz/pdf/r_periodique/1er%20TRIME-2015.pdf. (10/05/2015)
[2] People's Republic of China, Ministry of Commerce, *Letter of Cooperation Zone Office*, No. 37, China, 2015.
[3] World Economic Situation and Prospects , *Developing economies by region*, Statistical annex, USA, 2012, pp, 135-136.

خلاصة الفصل

بدأت العلاقات الجزائرية – الصينية تتطور بعد انتصار الثورة الجزائرية بزيارة الوزير الأول الصيني للجزائر سنة 1963م، وحتى سنة 1965م أظهرت الجزائر ميلاً أكثر لمقاربة الصين في توسيع الجبهة ضد الاستعمار وكل أنواع الهيمنة، وعرفت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين تطورا ملحوظا من خلال اتفاقيات التعاون المبرمة بينهما، وتطورت العلاقات الجزائرية – الصينية وتعززت العلاقات الثنائية بين البلدين منذ سنة 2000م إلى اليوم، وتبين توافقهما في القضايا الدولية والإقليمية بما فيها إصلاح منظمة الأمم المتحدة والمطالبة بنظام دولي جديد[1].

وعملت كل من الجزائر والصين في إطار مشروع التنمية، وعلى هذا المسار باشر الجانبين الإصلاحات الضرورية وفق رؤية متوافقة لضمان بنية اقتصادية سليمة تصمد ضد الأزمات وتتكيف وطبيعة النظام العالمي الجديد، ما سمح بتقريب الإرادتين في عزمهما العمل المشترك، من خلال إبرام عديد الاتفاقيات خدمة لمصلحة البلدين، وتعزيز العلاقات الديبلوماسية بكل ما من شأنه تقوية التعاون الثنائي في شتى المجالات[2].

[1] Statement by HE Youcef Yousfi Permanent representative of Algeria to the United Nation on the thematic debate on management reform, New York April 8, 2008.
[2] Jian Junbo & Donata Frasheri, *china's economic engagement in Africa*, Fudan University, China, 2014, pp, 193-196.

الخاتمـــــــة

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف وتحليل مفهوم "القوة" و"القوة الناعمة" بشكل خاص في سياق الصين، الجزائر وأفريقيا. كان الغرض من الدراسة هو فهم خصوصية تطبيقات القوة الناعمة في العلاقات بين الجزائر والصين، ومبررات التواجد الصيني في أفريقيا.

ومن أجل الإحاطة بجوانب الموضوع محل الدراسة، تم فحص مفهوم "جوزيف ناي" عن "القوة الناعمة" وتوضيحه أكثر، حيث يرتبط هذا المفهوم ارتباطًا وثيقًا بأشكال القوة غير المادية، وأصبح سلاحًا قويًا للدول في علاقاتها الدولية وديبلوماسيتها. وهذا واضح بشكل خاص في الطريقة التي ترتبط بها الصين بالجزائر وأفريقيا.

من الواضح أن القوة الناعمة تجذب علاقات جديدة وتضفي الشرعية على الإجراءات بينما تبني التحالفات وتوافق الآراء، وفي الوقت نفسه، يعد هذا البديل بديلاً سلميًا لاستراتيجية "الواقعية" التي يلجأ فيها للإكراه والجبر.

تناولت هذه الدراسة، سلوك الصين في أفريقيا بعيدا عن "الواقعية" وتوقعات سلوك الدولة، ضمن مفاهيم "القوة" و"المصلحة الوطنية" و"المصلحة الذاتية" في منظور الصين المشاركة والتعاون وهي مبررات تواجدها في أفريقيا، لا سيما في ارتباطاتها مع الجزائر التي تميزت بالاتفاقيات والتناصف، لا سيما في المجالين الاقتصادي والسياسي، ما جعلها علاقات ثنائية منفردة في العالم العربي وفي القارة الأفريقية.

كما افترضت هذه الدراسة أن سعي الصين للحصول على الموارد في أفريقيا مناسب تمامًا لتفسير النظرية القومية الاقتصادية. إن التأثير الكبير للدولة في تفاعل الصين الاقتصادي مع أفريقيا يظهر أيضًا كيف أن النظرية القومية الاقتصادية مناسبة لتفسير سياسات الصين.

على الرغم من الناحية النظرية، فإن القوة الناعمة هي "قوة جذابة" أو "جزرة" في نهج "الجزرة والعصا"، لكنها لا تزال في جوهرها شكلاً من أشكال القوة، وبالتالي فهي تربطها ارتباطات نظرية بالمدرسة الواقعية/الواقعية الجديدة. لكن هناك شك حول ما إذا كان شكلها الذي أوضحه جوزيف ناي هو الأنسب لأغراض الصين.

بالنظر إلى حقيقة أن علاقة الصين بالدول الأفريقية تقع ضمن مجال ظهورها كقوة عالمية كبرى (أي قوة صاعدة)، فإن القوة كمفهوم أساسي لهذه الدراسة، أعطى تفسيرا لمفهوم "القوة الناعمة" وبمنظور الصين والجزائر، استخدامه لتعزيز المصلحة القومية للدولة وفكرة الاستراتيجية الشاملة ضمن الأبعاد المتعددة.

يشير موضوع هذه الدراسة إلى الصين باعتبارها "قوة صاعدة"، الطريقة التي تتعامل بها بكين مع العالم الخارجي، بما في ذلك أفريقيا، حيث تخشى الصين وقوعها في المنطقة المعزولة وبالتالي تدهور علاقاتها الديبلوماسية، ما قد يجعلها مغيبة على الساحة الدولية، فكان التأمين الأول من طرف الصين وبهذه الطريقة، احداث تحول تام في السياسة الخارجية للصين نحو أفريقيا، التي بدأت تضع التنمية الاقتصادية في مركز شؤونها.

بينت الدراسة، أن الإطار التاريخي للعلاقات الصينية الأفريقية، ساهم في كسب الثقة بين الطرفين ومهد إلى تنفيذ برنامج الصين في زمن قياسي، كما أن التحولات السياسية الكبرى في النظام الدولي، وفر أرضية استفادت منها الصين في صياغة خطابها، الذي يقدمها كقوة عالمية صاعدة.

الاستنتاجات:

– من أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها هذه الدراسة هو أن الصين تطبق القوة الناعمة في السياق الأفريقي، ليس فقط لتكون جذابة للقارة، ولكن أيضًا للتعامل مع التصورات المحتملة بأن ظهورها كقوة عالمية قد يشكل تهديدًا مباشرًا للعالم الراهن، حيث أظهرت الدراسة، تكيف الصين في حالة تطبيقها للقوة الناعمة مع الجزائر، التي يبدو من خلال النسق الديبلوماسي الجزائري، تطبيق هذه الأخيرة (الجزائر) لأطر القوة الناعمة من منظور جزائري، وعلى ما يتضح أن الصين في حوارها مع الجزائر، استبقت أهمية الجزائر بما يؤهلها أن تكون القوة الصاعدة المحتملة في القارة الأفريقية.

ودليل ذلك الارتقاء بالعلاقات الثنائية الجزائرية الصينية إلى مصاف الشراكة الاستراتيجية الشاملة، والتي تعد ليس فقط ضمانا لنجاح تطبيقات القوة الناعمة وحسب وإنما التعاون بالمنظور الصيني الجزائري المشترك الذي يعتمد على "النهوض السلمي" و"التنمية السلمية" و"عالم متناغم" يتم معايرتها بعناية للتأكيد على عدم الاحتكاك الدولي المحتمل بين الصين والقوى الكبرى الأخرى ومنع التدابير المضادة المحتملة على نهوض الصين.

– نستنتج من البحث، أن أكبر استثمارات الصين في أفريقيا، هو في مجال قطاع الطاقة، حيث تحاول الصين ضمان تدفق النفط الخاص بها، من هذا المنطلق ستصبح البلدان الأفريقية لاعبا رئيسيا في إنتاج النفط، خاصة وأن استراتيجية بكين في التفاوض على أسعار النفط مغرية، فهي تقدم حزم الاستثمار الجذابة والتجارة والمساعدة. مساعدات الصين لأفريقيا ليست بأي حال من الأحوال مثل التي توفرها

العديد من الدول الغربية، من الواضح أن الصين تستخدم المساعدات بطريقة متطورة وناعمة، على عكس كثير الدول الغربية الأخرى التي لا تفعل ذلك.

والدليل على ذلك استفادة أفريقيا من الاستثمار في تطوير البنية التحتية، والتي من شأنها تحسين الأوضاع المعيشية لهذه البلدان وازدهار شعوبها.

– تركز القوة الاقتصادية الناعمة الصينية بشكل خاص على التجارة والاستثمار كعناصر ذات أولوية، أظهرت الدراسة أن التجارة بين الصين والجزائر نمت بشكل كبير على مدى العقد الماضي، وأن هذه الزيادة شهدت استيراد الصين في الغالب المواد والخام من الموارد، بينما تستورد الجزائر البضائع المصنعة من الصين.

نمو أفريقيا، يرتبط بنمو عملاتها الأجنبية ورؤوس الأموال فيها، وفي هذا الإطار توفر التعاملات الصينية القسط الوفر لضمان هذه السيرورة، وكما أوضحنا، فإن تدفق السلع المصنعة والمستهلكات الصينية الرخيصة له تأثير إيجابي محتمل على القدرة الشرائية للفقراء، كما هو الحال في "أوغندا" حيث استفاد عامة السكان من الوصول إلى المواد الاستهلاكية بأسعار معقولة دون أي تكلفة للصناعة المحلية. ومع ذلك، ففي اقتصادات مثل "جنوب أفريقيا"، حيث يوجد قطاع صناعي ناضج، كانت الواردات الصينية تضر بصناعات النسيج والأحذية، التي شهدت العديد من عمليات إغلاق المصانع وفقدان الوظائف.

في معظم الحالات، أظهر البحث أن الاستثمارات الصينية ترحب بها الحكومات الأفريقية، خاصة في ضوء انخفاض الاستثمارات الأوروبية والأمريكية الشمالية. من المهم أن نلاحظ أن الدولة بدلاً من السوق، هي التي تحدد المشاريع الاستثمارية الصينية وأن العديد من هذه الشركات هي مؤسسات مملوكة للدولة الصينية، وهي مسؤولة أمام مسؤولي الحزب بدلاً من المديرين التجاريين.

– في أعقاب نهج القوة الناعمة، تذكر الصين علناً أنها لا تسعى إلى استخدام المساعدات للتأثير في السياسة الداخلية للجزائر أو أي بلد أفريقي أو على إملاء سياساتها. وبدلا من ذلك، فإن دافعها المعلن هو مساعدة تنمية البلدان الأفريقية. إن مساعدة الصين تتيح إمكانية الوصول إلى الموارد الطبيعية في أفريقيا والأسواق المحلية، وفرص الأعمال التجارية للشركات الصينية والعمالة للعمال الصينيين. غالباً ما يدحض المسؤولون الصينيون هذه الحقيقة من خلال الادعاء بأن الصين توفر أيضاً مساعدات للدول غير الغنية بالموارد الطبيعية، لكنهم يهملون ذكر أن الصين قد تكون لديها نوايا أخرى مثل الحصول على دعم "لسياسة صين واحدة" في بكين، أو لجدول أعمال الصين، الذي يؤسس إلى حلف متعدد الأطراف.

– سياسة المساعدات الصينية في أفريقيا معقدة وشاملة ومتعددة الأبعاد وتتحدى أي وجهة نظر مبسطة، ويكمن نجاح الصين في أن آليات بنوكها المصرفية التي لا تطالب بشروط مسبقة للحكم على إقراض الحكومات الأفريقية. والجانب الإيجابي المهم للمعونة الخارجية للصين، كما يتضح من البحث، هو الطفرة في مشاريع البنية التحتية في أفريقيا، مما يخلق قدرة كبيرة على تطوير قطاعات استراتيجية مثل الكهرباء والنقل والاتصالات.

– إدراج العناصر الاقتصادية في مناقشة القوة الناعمة للصين لا يتبع بدقة نهج "ناي" الأصلي إزاء القوة الناعمة. هذا يشير إلى أن الصين تستخدم وسائلها الاقتصادية وعلاقاتها التجارية مع الجزائر والدول الأفريقية بطريقة مختلفة عن الولايات المتحدة ومعظم الدول الأوروبية. ومن هنا فإن الاستنتاج هو أن العناصر الاقتصادية الصينية تتولى دور "القوة الناعمة" أكثر من دورها في النهج الأمريكي، ومن هنا يأتي الانحراف عن نهج "ناي".

– تحرص الصين على علاقات ثنائية متميزة مع الجزائر من خلال السعي الحثيث لتقوية مناخ الاستثمار بين البلدين. تحتاج الصين إلى الدور الجزائري المؤثر في أفريقيا ومحافل أخرى لدعم سياستها الخارجية وتخفيف الضغط من الديمقراطيات الغربية فيما يتعلق بقضايا مثل حقوق الإنسان والانفتاح الاقتصادي والحرية السياسية. إذ تمثل الدول الأفريقية أكثر من ربع أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتحاول الصين التركيز على فشل السياسات الخارجية التقليدية للغرب وواقع سياسات الجنوب العالمي الذي شهد تأخرا كبيرا في قضايا التنمية. في الواقع، تستخدم بكين العديد من الطرق لتحقيق ذلك، بما في ذلك الديبلوماسية التقليدية والتجارية وبصورة متزايدة أيضًا الديبلوماسية العامة و"القوة الناعمة". أحد أهداف سياسة الصين في أفريقيا هو ضمان دعم سياساتها الداخلية والخارجية داخل المنظمات المتخصصة مثل مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (UNCHR).

– بدأت العلاقات الجزائرية – الصينية تتطور بعد انتصار الثورة الجزائرية بزيارة الوزير الأول الصيني للجزائر سنة 1963م، وحتى سنة 1965م أظهرت الجزائر ميلاً أكثر لمقاربة الصين في توسيع الجبهة ضد الاستعمار وكل أنواع الهيمنة، وعرفت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين تطورا ملحوظا من خلال اتفاقيات التعاون المبرمة بينهما، وتطورت العلاقات الجزائرية – الصينية وتعززت العلاقات الثنائية بين البلدين منذ سنة 2000م إلى اليوم.

– وعملت كل من الجزائر والصين في إطار مشروع التنمية، وعلى هذا المسار باشر الجانبين الإصلاحات الضرورية وفق رؤية متوافقة لضمان بنية اقتصادية سليمة تصمد ضد الأزمات وتتكيف وطبيعة النظام العالمي الجديد، ما سمح بتقريب الإرادتين في عزمهما العمل المشترك، من خلال إبرام عديد الاتفاقيات خدمة

لمصلحة البلدين، وتعزيز العلاقات الديبلوماسية بكل ما من شأنه تقوية التعاون الثنائي في شتى المجالات.

وبينما حاول البحث تحليل بعض المقترحات الأساسية التي تم طرحها والإجابة عليها، فقد أثار بعض الأسئلة الأساسية المتعلقة بمستقبل الصين. في حين أن استخدام "سياسة صين واحدة" كقوة ناعمة كان ناجحًا إلى حد كبير وشهد تطورا في العلاقات الثنائية مع الجزائر.

يمكن القول من خلال مضمون هذه الدراسة بأنّ الفرضيات المصاغة للإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية، تكون محققة حيث أن كل من التقارب السياسي والتعاون الاقتصادي قد ساهم بشكل حاسم في إقامة علاقات ديبلوماسية اقتصادية توصف بالنموذج بين كل من الجزائر والصين وتعدّ أيضا تجربة فريدة من نوعها تميّزا بها الجانبين على الصعيدين العربي والأفريقي، ويمكن إيجاز أهمّ العوامل المتعددة التي عمّقت العلاقات الجزائرية – الصينية بعد سنة 1962م، ونذكر منها:

- البلدين عانيا من الاستعمار والهيمنة وكانا ضحية لكل أنواع ممارسة الهيمنة والتوسع والمجازر اللّاإنسانية من طرف الاستعمار الفرنسي بالجزائر والغربي والياباني بالصين. تجربة مريرة تحولت إلى شحنة وخلفية ومرجعية تعاون بين البلدين ومصدر للدعم اللاّمتناهي لقضايا الاستقلال والتحرر في العالم.
- كذلك كان البلدين ضحية لنظام دولي لم يساهما في تشكيله، عملت الصين على إضعاف أو إزالة الواقع الذي فرضته القوى الكبرى على النظام الدولي وسير العلاقات الدولية ككل، مثلما طالبت الجزائر باستمرار منذ بداية الثورة الجزائرية وبعد استرجاع استقلال الجزائر بنظام دولي عادل ينصف دول عالم الجنوب التي تشكل الأغلبية السّاحقة في العالم دولاً وشعوبا.

- أيضا لقد كان البلدين ضحية لصراع الحرب الباردة، تبنّت الجزائر خطّا غير منحاز ولكن إيجابي تجاه الأحلاف العسكرية، مثلما اعتبرت الصين بأن الصراع الحقيقي هو بين عالم الجنوب من جهة وعالم الشمال من جهة أخرى بما فيه الاتحاد السوفياتي.

- لقد مرّ البلدين بتجربة اقتصاد القطاع العام أو الاقتصاد المركزي أو الاقتصاد الاشتراكي، ودخلا منذ الثمانينيات في الإصلاح وإعادة الهيكلة ضمن ووفق اقتصاد السوق، تقدمت الصين خطوة أكبر ولهذا التجربة الصينية جد هامة للإصلاح الاقتصادي في الجزائر.

المقترحات:

من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة يمكن تقديم المقترحات التالية:

- تطبيقات "القوة الناعمة" بين الجزائر والصين تؤسس إلى إطار جديد من العلاقات الدولية والبنية النظرية لمفهوم القوة الناعمة، سيكون قابلا للتعديل إذا ما توفرت الشروط الأساسية لذلك، حيث يتطلب ذلك من الجانبين الجزائري والصيني دراسة هذه التطبيقات بشكل موسع ومفصل في ظل العلاقات الثنائية المتميزة التي تجمعهما.

- تعزيز الاتفاقيات في المجال الاقتصادي، العلمي والتقني لاسيما الاتفاق المتضمن إنشاء لجنة مشتركة جزائرية–صينية للتعاون الاقتصادي والتجاري والتقني الموقع ببكين سنة 1982م من خلال تكثيف برامج التكوين الحكومي في هذا الصدد بالنسبة للبلدين، وإعطاء مجال أوسع للتواصل بين مختلف أقطاب الدولتين من مؤسسات مالية وتجارية وعلمية.

- تثمين عملية نقل التكنولوجيا والخبرات بين الصين والجزائر بإعطاء الأولوية للقطاع الخاص الوطني، لاسيما ما يتعلق بسلسلة الإنتاج.

- العمل على التوافق أكثر بين الإرادتين السياسيتين الجزائرية والصينية وصولا إلى تبني منظور مشترك اتجاه قضايا السلم والأمن الدوليين وتصفية الاستعمار.

بهذه الوتيرة، قد تصل الشراكة الاستراتيجية الشاملة الجزائرية – الصينية إلى أبعد المستويات الممكنة، وسيسهم ذلك في تعزيز قدرات الاقتصاد الجزائري وخلق الثروة خارج قطاع المحروقات، كما سيسمح بإضفاء حيوية وفعالية أكثر للعلاقات الديبلوماسية بين الجزائر والصين في بلوغ أهداف الشراكة المنتهجة وتحقيق التنمية.

قائمـــة المراجـــع

باللغة العربية

I. كتب

1. مكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية، ***المساعدات الخارجية للصين***، ط1، دار النشر باللغات الأجنبية، الصين، 2014.

II. الرسائل و المذكرات

1. محمد زوزي، ***تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر: دراسة حالة ولاية غرداية***، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر

III. المجلات والدوريات

1. تسعديت مسيح الدين، ***النزاع الممتد في مالي من كيدال 1963 الى اتفاق واغادوغو 2003***، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد01، 2014.
2. حجاج أحمد، ***الصين تعيد اكتشاف إفريقيا***، مجلة السياسة الدولية، العدد 163، مؤسسة الأهرام، مصر، 2006.
3. حوار الخبير الأمني غريب حكيم، ***اتفاق الجزائر محطة حاسمة لاستقرار مالي***، جريدة الشعب الدبلوماسي، العدد 17011، 20أفريل2016.
4. خلفان كريم، ***مجلس الأمن وتحديات السلم والأمن العالميين*** – *دراسة على ضوء مقترحات إصلاح منظمة الأمم المتحدة*، مجلة الفكر، العدد 10، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012.
5. ريم بوعروج، ***الطاقة الكهربائية في الجزائر***، **كهرباء العرب** ، العدد 18، الاتحاد العربي للكهرباء، 2012.
6. كربالي بغداد، ***نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر***، مجلة العلوم الانسانية، العدد8، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2005.
7. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **التأكيد على تشجيع الجزائر للمستثمرين الصينيين**، المجلة الصحفية، الجزائر، 2015.

IV. القوانين والمراسيم

1. قانون رقم 13- 08 مؤرخ في 27 صفر عام 1435 الموافق 30 ديسمبر سنة 2013، ***يتضمن قانون المالية لسنة 2014***، الجريدة الرسمية للجمهورية للجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 68، الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2013.

2. قانون رقم 14- 10 مؤرخ في 08 ربيع الأول عام 1436 الموافق 30 ديسمبر سنة 2014، ***يتضمن قانون المالية لسنة 2015***، الجريدة الرسمية للجمهورية للجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 78، الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2014.

3. مرسوم تنفيذي رقم 02-392 مؤرخ في 20 رمضان عام 1423 الموافق 25 نوفمبر سنة 2002، **حول التشجيع والحماية المتبادلتين للاستثمارات** ، الجريدة الرسمية للجمهورية للجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77، الصادرة بتاريخ 26 نوفمبر 2002.

4. مرسوم رقم 83-179 مؤرخ في 27 جمادى الأولى عام 1403 الموافق 12 مارس سنة 1983، **المتضمن إنشاء لجنة مشتركة جزائرية –صينية للتعاون الاقتصادي والتجاري والتقني** ، الجريدة الرسمية للجمهورية للجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 11، الصادرة بتاريخ 15 مارس 1983.

5. مرسوم رئاسي رقم 07-174 مؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1428 الموافق 6 يونيو سنة 2007، **قصد تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب المفروضة على الدخل وعلى الثروة**، الجريدة الرسمية للجمهورية للجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 40، الصادرة بتاريخ 17 جوان 2007.

6. مرسوم رئاسي رقم215-09 مؤرخ في 21 جمادى الثانية عام 1430 الموافق 15 يونيو سنة 2009، **حول التعاون لتطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية**، الجريدة الرسمية للجمهورية للجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد36، الصادرة بتاريخ 21 جوان 2009.

7. مرسوم رئاسي رقم 11-431 مؤرخ في 16 محرّم عام 1433 الموافق 11 ديسمبر سنة 2011، **حول بالتعاون القضائي في المجال المدني والتجاري**، الجريدة الرسمية للجمهورية للجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد69، الصادرة بتاريخ 18 ديسمبر 2011.

V. التقارير

1. صندوق النقد الدولي، **السيدة كريستين لاغارد المديرة العامة للصندوق تختتم زيارتها تختتم زيارتها للجزائر**، بيان رقم 72، واشنطن، 2013.

VI. المواقع الإلكترونية

1. http://arabic.china.com/social/news/4428/20150204/272835.html.
2. http://arabic.news.cn/2018-08/06/c_137371023.htm.
3. http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/se/2014 05/26/content_620890.htm .
4. http://www.fmprc.gov.cn/ara/zxxx/t719333.shtml
5. https://www.marefa.org/ الثورة الجزائرية

ب. اللغة الإنجليزية

I. الكتب

1. Alexis CARTONNET, *Structuralism and new realism in the field of international relations. The case of Kenneth Waltz, open edition, Astérion*, 2011.
2. Baylis John and Smith Steven, *The Globalization of World Politics, An introduction to International Relations*, Oxford University Press, 1997.
3. Brown, C with Ainley, K, *Understanding International Relations*, London, Palgrave, 2005.
4. Brzezinski, Zbigniew, *The Choice, Global Domination or Global Leadership*, New York, Basic Books, 2004.
5. Caporaso, James A and Stephan Haggard, *Power in the International Political Economy. In Power in World Politics,* edited by R.J. Stoll and M.D Ward, Boulder, Co, Lynne Rienner Publishers, 1989.
6. Cindy Hurst*, China's Oil Rush in Africa*, energy security, Washington, 2006.
7. Deborah Brautigam, *China's Investment in Special Economic Zones in Africa*, Modern African Studies, Cambridge University Press, 2011.
8. Deborah Brautigam, *China's Investment in Special Economic Zones in Africa*, Modern African Studies, Cambridge University Press, 2011.
9. Ding Sheng, *The Dragon's Hidden Wings – How China Rises with Its Soft Power*, Lexington Books, 2008.
10. Edward Hallett Carr, *Nationalism and after*, مondon macmillan & CO.LTD, 1945.

11. Foster, Vivien, William Butterfield, Chuan Chen and Nataliya Pushak, *Building bridges: China's Growing Role as Infrastructure Financiers for sub-Saharan Africa*, Washington, D.C, World Bank/PPIAF, 2008.4

12. George Friedman, *5 maps that explain China's strategy*, business insider france, 2017.

13. Giddens, Anthony, *The Constitution of Society, Outline of the Theory of Structuration*, Berkeley, CA, University of California Press, 1984.

14. Gilpin, Robert. *War and Change in World Politics*, Cambridge, Cambridge University Press, 1981.

15. Hanneson R, *Energy Use and GDP Growth: 1950-1997*, International Association for Energy Economics,2014.

16. Hans J. Morgenthau, *Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace*, Fifth Edition, Revised, New York: Alfred A. Knopf, 1978.

17. Isaac Doku, *Effect of Chinese foreign direct investment on economic growth in Africa*, Emerald Publishing Limited, 2017.

18. James Le Sueur, *Between terror and democracy Algeria since 1989*, Zed Books, 2010.

19. Jian Junbo & Donata Frasheri*, china's economic engagement in Africa*, Fudan University, China, 2014.

20. John Åberg, *Chinese Financial Assistance in Angola Promise, Curse or an Uncertain Venture?*

21. Ken Booth*, Realism and world politics*, Taylor & Francis e-Library, 2011.

22. Keohane, Robert O, and Joseph Nye, *Power and Interdependences: World Politics in Transition*, Boston, MA,Little Brown, 1977.

23. Kirby W.C., *The Internationalization of China: Foreign Relations at Home and Abroad in the Republican Era*, China Quarterly, 1997.

24. Kluckhohn, Clyde, Values and Value Orientation in the Theory of Action. *In Toward a General Theory of Action*, edited by T.Parsons and E.A Shils. Cambridge, MA, Harvard University Press, 1952.

25. Le Pere Garth and Shelton Garth, *China, Africa and South Africa, South – South co-operation in a global era*: Institute for Global Dialogue, Midrand, South Africa, 2007

26. Lee, Henry and Dan Shalmon, *Searching for Oil, China's oil strategies in Africa*, World Peace Foundation, 2008.

27. Lehman, Edward W, *Political Society, A Macro sociology of Politics.* New York, Columbia University, Press 1977.

28. Levy, Jack, *Explaining War and Peace: Case Studies and Necessary Condition Counterfactuals*, Taylor & Francis, 2007.

29. LI HELGE Shubo, *China in Africa: Soft power, media perceptions and a pan-developing identity*, CMI, Bergen Novège, 2013.

30. Li, Mingjianq, *Soft power: China's Emerging strategy in International Politics,* Lexington Books, 2009.

31. Lila Buckley, Chen Ruijian, Yin Yanfei and Zhu Zidong, *Chinese agriculture in Africa Perspectives of Chinese agronomists on agricultural aid*, Published by IIED, 2017.

32. Lukes Steven, *Power: A Radical View*, second edition, New York, Palgrave Macmillian, 2005.

33. Malan, Pedro S, *Critique to the Washington Consensus*, Revista de Economia Política, . 1991.

34. Mark Baker and Markus Hyvonen, *The Emergence of the Chinese Automobile Sector*, China Association of Automobile Manufacturers, china, 2011.

35. Matthews, Jay and Matthews,*One billion: A China Chronicle*, New York, 1983.

36. MC TURNAN KAHIN George, *The Asian-African Conference Bandung Indonesia April 1955*, Ithaca Cornell UP.

37. Ming Yang, *China's rural electrification and poverty reduction*, *Energy Policy*, 2003.

38. Mingling. L, *Soft power, China's emerging strategy in international politics,* M. Li, (Ed.). Lanham, Maryland, Lexington Books, 2009.

39. Morgenthau Hans J, *Politics among Nations, The struggle for power and peace*, 6th edition, New York, McGrawHill,1985.

40. N.J.Smelser and P.B. Baltes ,*Power in International Encyclopedia of the Social Sciences*, edited New York, Free Press, 2001 .

41. Niu Jun, *The Origin of Mao Zedong's Thought on Diplomacy*, Modern History, 1992.

42. Nye, J. S. *Soft power, The means to success in world politics*, New York City, New York, Public Affairs, 2004.

43. Nye, Joseph S. *Bound to Lead, The Changing Nature of American Power,* New York, Basic Books, 1990.

44. Nye, Joseph. *The Paradox of American Power, Why the World's Only Superpower Can't Go It Alone*, New York, Oxford University Press.

45. O'Brien Robert and Williams Marc, *Global Political Economy*, Basingstoke, Palgrave 2004.

46. PAIRAULT Thierry, *China's economic presence in Algeria*, Hal, Paris, 2015.

47. Paul Lalvani, *Promoting Global Trade And Technology Transfer between China And Africa*, EMPower, WHO, Boston, 2012.

48. Paul Lalvani, *Promoting Global Trade And Technology Transfer between China And Africa*, EMPower, WHO, Boston, 2012.

49. Peterson, U, Breathing Nietzsche's Air, *New Reflections on Morgenthau's Concept of Power and Human Nature*. Alternatives, 1999.

50. PROGRAMMING CHINA, *The Communist Party's autonomic approach to managing state security,* December 12, 2017.

51. Robert Jackson and Georg Sørensen, *Introduction to International Relations Theories and Approaches*, Oxford University Press, 2012.

52. Rosecrance, Richard N. *The Rise of the Trading State*, New York, Basic Books 1986.

53. Rotberg, Robert, *China into Africa: Trade, Aid, Influence,* Brookings Institution Press, Washington, 2008.

54. Russell, Bertrand, *Power, A New Social Analysis*, London, Allen and Unwin,1938.

55. Simpson Cheung, *China And The Middle East And North Africa,* China-MENA, Hong Kong press, china, 2012.

56. Stefano Guzzini and Anna Leander, *Constructivism and International Relations* Alexander Wendt and his critics, Taylor & Francis Group, 2006.

57. Strange, Susan, *The Retreat of the State, The Diffusion of Power in the World Economy*, Cambridge University Press, United Kingdom, 1996.

58. Sven Grimm, *The China-EU strategic partnership on development*, Think Tank For Global Action, ESP, Finland, 2014.

59. VAN DE LOOY Judith, *Africa and China a Strategic Partnership*, African Studies Center, Netherlands, 2006.

60. Waltz, Kenneth, *Theory of International Politics,* New York, McGraw-Hill,1979

61. Wang, Fei-ling, *Self-Image and Strategic Intentions: National Confidence and Political Insecurity, in The Eyes of the Dragon: China Views the World*, edited by Yong Deng and Fei-ling Wang, Lanham MD Rowman & Littlefield,1999.

62. Wayne M. Morrison, *China's Economic Rise: History, Trends, Challenges, and Implications for the United States,* Congressional Research Service, 2018.

63. Weber Max, *The Theory of Social and Economic Organizations*, translated by T. Parsons and A.M. Henderson. New York, Free Press, 1947.

64. Wight Martin, *Power Politics*, 2nd edition. Leicester, Leicester University Press, 1978.

65. Yan Gengwang, *History of China's Local Administrative System*, Rongtai Yin Press Taiwan 1961.

66. Yang Kuisong and Chen Jian*, Mao Zedong and the Rise and Fall of the Sino-Soviet Alliance*, Beijing yu, 2002.

67. Yu Zhanbang, *Mao Zedong's Important Talk with Zhang Zhizhong*, Materials of the CCP's History Studies, 1992.

68. Zhang Jianjing, Zhongguo Jueqi, *Rise or else: China's road to a great power,* Beijing Xinhua Chubanshe, 2005.

69. Zhao Quaqnsheng, *Interpreting Chinese Foreign Policy*, Hong Kong, Oxford University Press, 1996.

70. Zweng, David and BI Jianhal ,*China's hunt for energy, Foreign Affairs*, September/October 2005.

II. دوريات ومجلات ومقالات

1. Amine Bouyoucef, The Internationalization Of Chinese Multinationals In The Middle East And Africa, Review of Business and Finance Studies, Vol. 6,USA , 2015.
2. Bachrach Peter and Morton Baratz, Two Faces of Power, American Political Science Review, vol 57, no 4, 1962.
3. BARFOUR Osei, Chinese Trade and Investment Activities in Africa, Chief Economist Complex, Tunis, 2010.

4. BERTHA Z. OSEI-HWEDIE, Afro Asian Journal of Social Sciences, Volume 3, Quarter I, 2012.
5. Bijian Zheng, China's 'Peaceful Rise' to Great Power Status, Foreign Affairs', Vol. 84, No. 5 (Sep/Oct 2005).

6. BP Energy Outlook, BP p.l.c. 2018.
7. Brautigam, Deborah, The Dragon's Gift: the Real Story of China in Africa. Oxford, UK, Oxford, 2001, vol. 8, issue 2.
8. British Petroleum, BP Statistical Review of World Energy, London, 2006.
9. Chen Zimin, Nationalism, Internationalism and Chinese Foreign Policy, Journal of Contemporary China, vol 14,issue 42, 2005.
10. Christopher Clapham, Sovereignty and the Third World State, political studies Association, vol 47, Cambridge, 1999.
11. Dahl, Robert A. The Concept of Power. Behavioral Science, vol 2, issue .3, 1957.

12. DANIEL LARGE, China and South Sudan's Civil War, 2013-2015, African Studies Quarterly, Volume 16, Issue 3-4, 2016
13. David Haroz, China in Africa: Symbiosis or Exploitation?, vol.35:2 summer, 2011.
14. Downs Erica, The Fact and Fiction of Sino-Africa Energy Relations, China Security, vol. 111, 2007.

15. Downs Erica, The Fact and Fiction of Sino-African Energy Relations, World Institute, Vol 3, China, 2007.
16. Downs Erica, The Fact and Fiction of Sino-African Energy Relations, World Institute, Vol 3, China, 2007.
17. Giovannetti G, Chinese export crowd-out African goods, econometric, vol21, N°4, UE, 2009.
18. Huntington, Samuel P, The West Unique, Not Universal, Foreign Affairs, vol. 75, no 6, November//December 1996.
19. J S Muldavin, Impact of reform on environmenal sustainability in rural China, Journal of Contemporary Asia, 1996.
20. J. C. Hsiung, Law and Policy in China's Foreign Relations: A Study of Attitudes and Practice; Harvard International Law Journal, 1972.
21. Jian Junbo & Donata Frasheri, china's economic engagement in Africa, Fudan University, China, 2014.

22. Kenneth Waltz, Globalization and American Power, Center For The National Interest Magazine, 2000.
23. Kenny, Henry, China and the competition for oil and gas in Asia, Asia-Pacific Review, vol. 11, issue 2, November 2004.
24. Li J, China's road of peaceful development and Chinese significant revitalization of its civilization, International Review (SIIS), 2006, issue 2.

25. Phillip Manyok, Oil and Darfur's Blood: China's Thirst for Sudan's Oil, Manyok P, Volume 4, Issue 1, 2016.
26. Shichory, Yitzhak, Sudan: China's Outpost in Africa, China Brief no.5, issue. 21, The Jamestown Foundation, 2005.
27. Susan V. Lawrence & Michael F. Martin, Understanding China's Political System, Congressional Research Service, USA, 2013.
28. Tang Ying and Wang Xin, Algeria- China strengthen strategic partnership, China Daily, Chine, 2008.
29. THOMPSON Ayodele & OLUSEGUN Sotola, China in Africa Evaluation of Chinese Investment, IPPA Working Paper, university of central Asia, 2014.
30. Wang Yiwei, Public diplomacy and the rise of Chinese soft power, Annals of the American Academy of Political and Social Science, vol. 616, issue 1, 2008.
31. Willy Wo- Lap Lam, Jiang still thinking it through, South China Morning Post, 2000.
32. Xuetong, Yan, The Rise of China in Chinese Eyes, Journal of Contemporary China, 10, no. 26, 2001.
33. Young Nam Cho and Jong Ho Jeong, China's soft power, Asian Survey, Vol. XILVIII, No 3, May/ June 2008.

III. القوانين والمراسيم

1. People's Republic of China, Ministry of Commerce, Letter of Cooperation Zone Office, No. 37, China, 2015.

IV. التقارير

1. China-Africa Trade and Economic Relationship, Annual Report, 2010.
2. Chinese Academy Of International Trade And Economic Cooperation, China – Africa Trade and Economic Relationship, Annuel Report, Pekin, 2010.
3. Dow Jones Energy Service, 26 January 2007, Table of China December Crude Oil Imports, Exports.
4. Economic Brief, Chinese Investments and Employment Creation in Algeria and Egypt, AFDB, Abidjan, 2012.
5. Information Office of the State Council China's Foreign Aid, Global Report, Beijing , People's Republic of China, 2011.
6. Lauren Gamache, China's trade and investment relationship with Africa, usitc Executive Briefings on Trade, 2013
7. Rachedi, First Results of Multispectral Imager, Small Satellite for Earth Observation, Centre National des Techniques Spatiales, Algeria, 2002.

8. The Ministry of Foreign Affairs, REPUBLIC OF INDONESIA, Asia-Africa speak from Bandung, Djakarta, 1955.
9. US Energy Information Administration, Country Analysis Brief: Algeria, eia, USA, 2014.
10. World Bank Group, Economy profile 2015 ALGERIA, Flagship report, 12th edition, Washington, 2015.
11. World Economic Situation and Prospects, Developing economies by region, Statistical annex, USA, 2012.
12. Youcef Yousfi Permanent representative of Algeria to the United Nation on the thematic debate on management reform statement, New York April 8, 2008.

V. ملتقيات وندوات

1. BROWN Kerry & ZHANG Chun, China in Africa Preparing for the Next Forum for China Africa Cooperation, Chatham House, London, 2009.
2. CARISSA Christensen & Managing Partner, Government Space Programs by Region, International Space Reception, Tauri Group, NASA USA, 2013.
3. CHUKA Enuka, The Forum on China-Africa Cooperation (FOCAC), Institute of International Studies , China, 2010.
4. GARTH Shelton and FARHANA Paruk, The Forum on China–Africa Cooperation: A Strategic Opportunity, Institute for Security Studies, South Africa, 2008.
5. Higher Organizing Committee Economic Sub-committee, February 2009.
6. Interview with Mr. Wang Xiaoyi, (Chinese Association for International Understanding, CAFIU), Beijing, 13 November 2011.
7. JOHANNA Jansson, The Forum on China-Africa Cooperation (FOCAC), the Centre for Chinese Studies, University of Stellenbosch, South Africa, 2009.
8. YUN Sun, The Sixth Forum On China-Africa Cooperation: New Agenda And New Approach, foresight Africa, South Africa, 2010.

VII. المواقع الإلكترونية

1. (http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/se/2013(12/02/content_580821.html
2. http://algeriaenergy-business.com/Algeria/index.php/mes-articles/1145-algeria-china-sign-strategic-cooperation-plan-for-2014-2018.
3. http://dz2.mofcom.gov.cn/article/bilateralvisits/200703/20070304474066.shtml.
4. http://ecdpm.org/great-insights/emerging-economies-and-africa/mapping-comparing-chinas-imports-africa/.
5. http://english.focacsummit.org/2006-09/21/content_899.htm.
6. http://english.people.com.cn/90001/90776/90785/6287138.html
7. http://fortune.chinanews.com/gn/2014/05-13/6162221.shtml.

8. http://ga.china-embassy.org/fra/zgyw/t1572809.htm.
9. http://usa.chinadaily.com.cn/business/2014-08/13/content_18304062.htm.
10. http://www.asal.dz/un-spider6.php.
11. http://www.boc.cn/en/bocinfo/bi1/201504/t20150429_4954361.html.
12. http://www.census.gov/foreign-trade/balance/c5700.html
13. http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/se/2013(12/02/content_58082 .html
14. http://www.eca-watch.org/ecas/exim-bank-china.
https://www.reuters.com/article/us-chevron-m-a-sinopec-corp-idUSKBN16T16A.
15. http://www.ecology.com/2013/03/28/hydro-power-in-china/.
16. http://www.fmprc.gov.cn/ara/zxxx/t719333.shtml.
17. http://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/topics_665678/phjtdsg20_665710/t942945.shtml.
18. http://www.focac.org/eng/.
19. http://www.mineralscouncil.org.za/component/jdownloads/send/25-downloads/535-coal-strategy-2018.
20. http://www.slate.fr/story/88487/soft-power-hard-power-smart-power-pouvoir-joseph-nye.
21. https://ambriefonline.com/zimbabwe-china-seal-1bn-coal-power-deal/.
22. https://pdfs.semanticscholar.org/presentation/d78e/8b3b8c6f47ee6f6c8cd77167d7f4de06aa00.pdf.
23. https://repository.up.ac.za/bitstream/handle/2263/17253/Kiala_China(2010).pdf?sequence=1.
24. https://tradingeconomics.com/china/foreign-direct-investment.
25. https://www.export.gov/article?id=China-Oil-and-Gas.
26. www.worldatlas.com

باللغة الفرنسية

I. كتب

1. Agnès Chevallier, Les relations économiques entre l'Afrique et la Chine, Centre d'études prospectives et d'informations internationales, Paris, 2012.
2. André Enegrén, la pensée politique de HANNAH Arendt, Presse Universitaire de France, 1984.
3. Fukuyama, Francis, La Fin De L'histoire Et Le Dernier Homme, Flammarion Paris, 2008.
4. GUITARD Odette, Bandoeng et le réveil des peuples colonisés, Paris, 1961.
5. Michel HAAR, Introduction A La Psychanalyse Freud, Edit Hatier,1973.
6. Peter Berger et Thomas Luckmann. La construction sociale de la réalité, 2è édition, Paris, Armand Colin, 2002.

7. TALAHITE François, L'Algérie et la 'diplomatie pétrolière' de la Chine, Riveneuve éditions, Paris, 2014.
8. Yahzoung Liu, l'exception chinoise, Les Cahiers de Global Chance, 2002.

II. دوريات ومجلات ومقالات

1. Algérie Presse Service, Opéra d'Alger : la Chine disposée à examiner les propositions de formation des algériens, Algérie, 10-10-2012.
2. ALIN Frederic, Chinese direct investment in Africa: a state strategy?, Région et développement, n° 37, Paris, 2013.
3. Bernard Ravenel, l'Algérie s'intègre dans l'Empire, Confluence Méditerranée, N°45, Paris, 2003.
4. Bernard Ravenel, l'Algérie s'intègre dans l'Empire, Confluence Méditerranée, N°45, Paris, 2003.
5. BISKRI Soulef, Cinquantenaire de la diplomatie algérienne, Le Magazine Promotionnel de l'Algérie, el Djazair, N°85, Algérie, 2015.
6. CABESTAN Jean-Pierre, Les relations Chine-Afrique, Hérodote, Paris, N° 150, 2013.
7. Comité de rédaction, Les chiffres de l'investissement direct chinois en Afrique, Dounia, n°3, Algérie, 2010.
8. HARBULOT Christian, les compagnies pétrolières chinoises dans la stratégie de puissance de Pékin, ESSEC, Paris, 2008.
9. Marchat Philippe, Réflexions sur "le réveil" de la Chine. Revue du Marché commun et de l'Union européenne, n°505, février 2007.
10. Renard, Mary-Francoise, China's Trade and FDI in Africa, African Development Bank Group, N°126, Tunis, 2014.

III. مذكرات

1. David morin, au-dela de l'interet national? Une etude sociologique des politiques etrangeres française et canadienne dans la crise du kosovo, université du québec à montréal,2008.
2. Hassain Keltouma, Accord d'association Algérie-Union Européenne, Thèse de Magistère en sciences économiques, université d'Oran, Année Universitaire 2010/2011.

IV. التقارير

1. Bureau du conseiller spécial pour l'Afrique, la coopération de l'Afrique avec les partenaires de développement nouveaux émergents, Nations Unies, NewYork, 2010.

2. Jing Bei, Algérie-Chine: signature d'un Plan de coopération stratégique global pour la période 2014-2018, Ministère du commerce RPC, Pékin, 2014.
3. La banque d'Algérie, stabilité et développement du secteur bancaire en Algérie, rapport 2008.
4. Mensuelle de l'Organisation nationale de contrôle, N°14, CTC, Algérie, 2008.
5. SHIERE Richard, La Chine et l'Afrique, Groupe de la banque africaine de développement, Tunis, 2011.

V. القوانين والمراسيم

1. Décret exécutif n°08-375 du 28 Dhou El Kaada 1429 correspondant au 26 novembre 2008, instituant et délimitant le périmètre de protection de l'aéroport international d'Alger Houari Boumediene, RADP, 67, 30/11/2008.

VI. ملتقيات وندوات

1. Azeddine ABDENNOUR, Réforme administrative et gouvernance en Algérie, Metting Naples, Italie, 17-20May2004.
2. Colloque international, la Chine en Algérie entre économie mondialisée et développement local, Université Constantine2, Algérie, 10-11/05/2015.
3. Groupe de la banque Africaine de développement, note de dialogue 2011-2012, Tunis, Mai 2011.
4. Laura Baeza, Union Européenne – Algérie 30 ans coopération, la délégation de l'Union Européenne, Bruxelles, 2009.
5. M.C BELMIHOUB, La réforme administrative en Algérie, Forum Euro-méditerranéen sur les innovations et les bonnes pratiques dans l'administration, Tunis, 15-17 juin 2005.
6. Programme des nations unies pour le développement en Algérie, Projet de réforme du marché financier en Algérie, New York, 2011.
7. Transaction d'Algérie, Coopération algéro-chinoise : programmes et projets structurants, Algérie, 2015.

VII. المواقع الإلكترونية

1. http://fr.slideshare.net/medafco/les-march-des-tic-en-algerie .
2. http://french.mofcom.gov.cn/article/statistique/economy/200701/20070104217778.shtml .
3. http://www.algerie1.com/actualite/plus-30-000-chinois-travaillent-en-algerie ./
4. http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur .
5. http://www.andi.dz/index.php/fr/statistique/bilan-du-commerce-exterieur .